الغيداء
Al-Ghaidaa

النساء وإعادة الإعمار

العدد ستون - صيف 2017 - تصدر عن مركز شؤون المرأة - غزة

بسبب تأخر إعادة الإعمار:

معاناة ذوات الإعاقة تتفاقم مع النزوح

أصحاب المنازل المدمّرة في مرمي نيران "إيجار الشهر"..!

النساء يقبعن تحت وطأة الضغوطات النفسية والعنف الأسريّ

فصلية الغيداء

تصدر عن مركز شؤون المرأة – غزة
متخصصة في قضايا المرأة والمجتمع

الإشراف العام
آمال صيام

سكرتيرة التحرير
سمر الدريملي

هيئة التحرير
ريم البحيصي
مرفت عوف
محاسن اصرف

تدقيق لغوي
محمد السويركي

إخراج وتصميم
شريف سرحان

صور فوتوغرافية
عمر شلا
سمر ابو العوف
وكالات أنباء

الافتتاحية 4
خصوصيات النساء.. "على المكشوف"..!! 5
معركة يخوضها المواطنون مع الحكومة بغزة 8
النساء المزارعات المتضرّرات.. في انتظار التعويضات 10
نعم لمشاركة حقيقية للنساء في إعادة الإعمار 11
معاناة ذوات الإعاقة تتفاقم مع النزوح 12
تأخر إعمار شبكات الصرف الصحي.. كارثة صحية تهدد النساء والأطفال 14
مشاكل نفسية واجتماعية واقتصادية تتحول لأمراض وأزماتٍ بالتراكم 16
حب يسعى للماء والملح..! 17
"أمل" مطلقة ونازحة تتحدى ظروف المجتمع القاهرة 18
ملفات شائكة في ملف إعادة إعمار قطاع غزة 19
السعودية "لبنى العليان" تتربع على قائمة "فوربس" كأقوى السيدات العربيات 22
أم أحمد خريجة جامعية يدفعها العوز للعمل في مشتل زراعي 24
كاميرا الغيداء 26
وكيل وزارة الاقتصاد م. ناجي سرحان في حوار الغيداء 28
في أوراق تحليلية متخصصة عن النساء وإعادة الإعمار 30
النساء وملف إعادة الإعمار .. إقصاء منهج ومقصود..! 31
أصحاب المنازل المدمّرة في مرمي نيران "إيجار الشهر"..! 32
الحقّ في الإعمار.. معركة يخوضها مواطنون فقدوا أوراقهم الثبوتية..! 34
النساء يقبعن تحت وطأة الضغوطات النفسية والعنف الأسريّ 36
مسعفات متخصصات يطببنّ جراح اللاعبين المصابين في ملاعب غزة..! 38
فارسات غزة الصغيرات" يحلمن بتمثيل فلسطين في البطولات العالمية 40
النساء وإعادة الإعمار 42
فسيفساء نسوية 44
أخبار فعاليات المركز 46
على موعد 50

حمد مهدي – غزة

أم زياد: "لا أستبعد أن أموت أنا وزوجي بحريق داخل هذا الكرفان الخشبي، وحين تصل إلينا الإسعافات سنكون رماد"

#

نستقل مشاركاتكم وآرائكم
عبر البريد الإلكتروني

ghaidaa@wac.org.ps
/wacps
/Wac_Gaza
/user/wacgaza

P.O.BOX. 1281 Palestine - Gaza
Khalil Al Wazieer ST. Al Saiad Building
Tel: 00970 8 2877 311 \312 Fax: 00970 8 2877313

صورة الغلاف بعدسة: محمود أبو سلامة

ملاحظة: الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها

الافتتاحية

ماذا يعني لك الاحتلال؟ ! !

بعد خمسين عاماً من الاحتلال، ونكسة الـ 1967، وما يقارب السبعين عاماً على نكبة الـ 1948.. سؤالٌ يطرحه الآخرون عليك: ماذا يعني لك الاحتلال؟ يبدو أنّ منْ لم يعِشْ ويلات الاحتلال؛ لا يدرك ويلات الشعوب التي لا زالت تعاني الأمرّيْن منه، أو يبدو أنّ التاريخ لم يكن مُنصفاً –ولازال– في رصد ما يحدثُ للفلسطينيين –ولازال– منذ الـ48 وحتى يومنا هذا؛ جراءّ الاحتلال. أو ربما عَجِزْنا نحن أصحابُ القضية عن فضح جرائم الاحتلال لأسبابٍ تتعلّق بنا وبقصور إعلامنا؛ وعدم قدرته على مخاطبة الآخرين. على العموم؛ سأجيب كما أجبتُ من سألَني..

الاحتلال؛ يعني اغتصابَ الأرض والوطن.. الاحتلال؛ يعني التهجير والتشرّد.. الاحتلال؛ يعني الموت والفقدان.. الاحتلال؛ يعني أن تسأل عن أهلك وأقاربك فيجيبُك الآخرون بأنهم ماتوا أو يقبعون في السجون..

الاحتلال؛ يعني أن تعيش لاجئاً في وطنك أو بعيداً عنه، وأن تكبُر وتترعرعَ دون أن تحطّ قدماك على تراب وطنك.. الاحتلال؛ يعني أن تفتح عينيك –وأنت طفلٌ صغيرٌ– على علم "الأونروا" دون أن ترى علم بلادك أو تعرف شكله ولونه، وأن تعتقد لسنواتٍ طويلةٍ أنّ هذا العلم هو علم بلادك..!

الاحتلال؛ يعني ألا تشعر بالأمان في وطنك؛ ولا حتى في بيتك، يتهدّدك الموتُ في كلّ لحظةٍ؛ بل تهرب منه إليه..!

الاحتلال؛ هو أن تتعرّف على الناس فيذكرون أسماءهم وأسماء دُولِهم؛ وتقفُ أنت حزيناً لتقول: "أنا من فلسطين".. فيردّ عليك أحدُهم: أين تقع فلسطين؟!. تقصد (إسرائيل)؟ فينتابُك شعورٌ بالألم والقهر والظلم.

الاحتلال؛ يعني الفقر، البطالة، التمييز، العنصرية، اللاإنسانية، اللاأمن واللاحبّ.. الاحتلال يعني كلّ شيءٍ قبيح..!

الاحتلال؛ يعني أن تشتاق لأحباءٍ لك وأعزاءٍ خارج وطنك –وربما في قرى ومدنٍ في وطنك– ولا تستطيع الوصول إليهم؛ وربما يمضي العمر دون أن تراهم..!

الاحتلال؛ يعني أن يسألك أبناؤك عن مستقبلهم؛ وتقف متبلداً دون أيّة إجابة.. الاحتلال؛ هو أن ترى اليأس والإحباط في وجوه الأطفال والشباب؛ وحتى الكبار. والاحتلال؛ أيضاً إلى زوال..!

آمال صيام

صباح حمادة

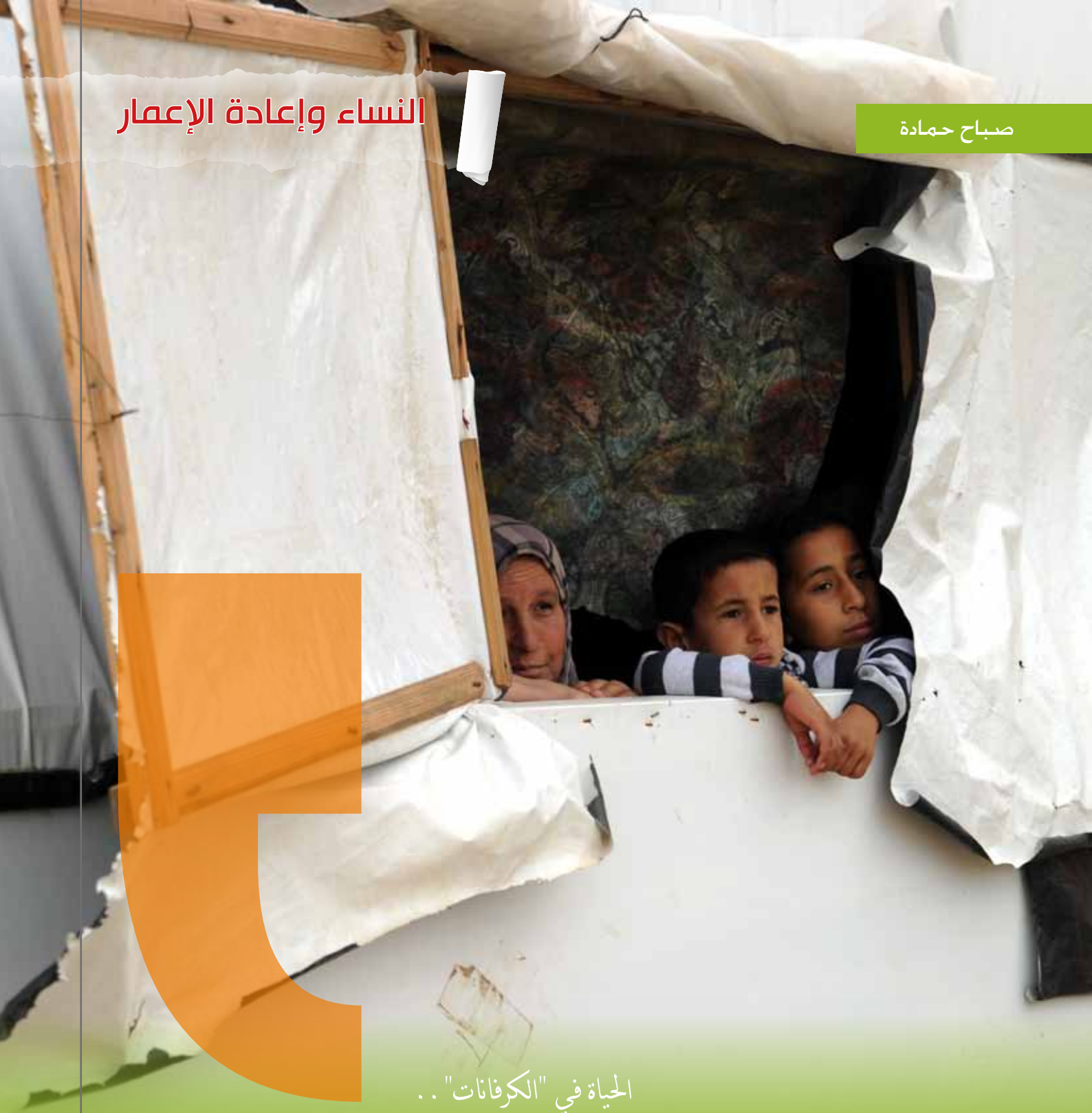

الحياة في "الكرفانات" . .

خصوصيات النساء.. "على المكشوف"..!!

لا مكان للخصوصيّة..! هنا تُفتقدُ كلُّ وسائل الراحة والأمان، وكافّة مقوّمات الحياة الأساسية. هنا -النساء على وجه التحديد- تزيد معاناتهنّ: وقت الدورة الشهريّة، وقت العلاقة الحميمية، وحتى الاستحمام في هذا المكان: غير مناسب.

إنها "الكرفانات".. المساكن المؤقّتة المصنوعة من الصفيح، حيث تعيش النساء الفلسطينيات أسيرات للواقع الذي فُرض عليهن، بعد تدمير منازلهن خلال العدوان الأخير على قطاع غزة صيف عام ٢٠١٤، ووسط هذه المعاناة؛ يخترق الواقعَ المريرَ بصيصُ أمل إعادة إعمار منازلهنّ.

"الغيداء" طرقت أبواب "الكرفانات".. لتسلّط الضوء على معاناة النساء اللواتي يعشن فيها، وذلك من خلال التقرير التالي:

تقطن "أم العبد أبو عمشة" (50 عاماً) في "كرفان" أقيم على أنقاض منزلها المدمّر في بيت حانون، دُمر هذا البيت خلال العدوان الأخير على قطاع غزة عام 2014.

بتنهيدة طويلة؛ تصف "أم العبد" حياتها وهي تقول: "ثلاث سنوات مرّت على انتهاء العدوان، وحتّى اللحظة؛ لم تنتهِ معاناتنا، نسكن داخل هذا الصندوق الحديديّ أنا وعائلتي المكوّنة من تسعة أفراد، ولا أحد من المسئولين يهتمّ لمعاناتنا، فقط؛ يقولون لنا: "إصبروا.. سيأتي دوركم في الإعمار".

تمسح بضع قطرات من العرق تجمّعت على جبهتها وتتابع حديثها بألم : "لم تعُد حياتُنا العائلية لنا وحدنا، فقد أصبحت ملكاً للجميع، لا أستطيع التحدث مع زوجي ولا أولادي براحة؛ خوفاً من سماع أحد المارّة بجانب "الكرفان" حديثنا".

ثوب الصلاة.. لا يفارقني..!

لم تختلف معاناة "أم محمد المصري" عن سابقتها، فهي أيضاً تسكن داخل كرفان مع عائلتها، أُقيم على أرض منزلها المدمّر في (منطقة المصري) كما تُعرف بين سكان بلدة بيت حانون شمال القطاع.

تقول "أم محمد" وهي تمسك طرف ثيابها: "لا أستطيع خلع ثوب الصلاة منذ ثلاث سنوات ونصف، أقضي به نهاري وليلي، فقدتُ خصوصيّتي وراحتي الماضية؛ والتي كنت أمتلكها في بيتي الخاص، إضافةً لكل ممتلكاتي".

بسبب ضيق مساحة الكرفان؛ وارتفاع درجة الحرارة فيه صيفاً؛ تُضطر "أم محمد" لقضاء أغلب أوقاتها خلال النهار جلوساً بجانب "الكرفان"، تجلس في حضرة المارّة، ينظرون إليها وإلى بناتها الثلاثة؛ اللواتي يرتدين مثلها ثوب الصلاة الكامل، فـ "المكان مكشوفٌ ولا أمن ولا أمان لهنّ" كما تقول "أم محمد".

وتتابع حديثها وهي تنظر إلى إحدى بناتها: "لم أعد قادرةً على تحمّل تذمّر بناتي من الوضع الراهن، فهنّ كغيرهنّ من الفتيات؛ يُردن أن يعشن براحة وحرية، ويتمتّعن بخصوصيتهنّ؛ التي حُرمن منها؛ في العيش داخل هذا الصندوق".

جسدٌ بلا روح..!

تُقاطعنا بالحديث ابنةُ "أم محمد المصري" وتُدعى "سُندس" وهي طالبةٌ جامعيةٌ في التاسعة عشرة من العمر، تقول بقهر: "لا أستطيع الدراسة، ودرجاتي الجامعية متدنيةٌ لعدم قدرتي على التركيز بسبب الضوضاء، والبيئة غير الصحيّة التي نعيش فيها.. أصبحتُ أعاني من اكتئابٍ وضغطٍ نفسي لسوء الأوضاع التي نعيشها".

وتتابع حديثها : "لم تعُد هناك أيّة خصوصية لنا ولا لحياتنا، فأنا أشعر بالخجل والقلق فترة الدورة الشهرية، خاصةً داخل هذا الصندوق الحديديّ، ودورة المياه الصغيرة جداً، لا أستطيع الاستحمام براحتي؛ كما كنت في منزلي".

وبكلماتٍ مؤلمة تواصل "سندس" الحديث عن حياتها؛ فتقول: "أصبحتُ جسداً بلا روح، أيّة خصوصية وأمان للمرأة داخل صندوق من الصفيح؟ إذ أصبحنا ندخل إلى الحمّام خلسةً، وننام بملابسنا كاملةً؛ خوفاً من أن يباغتنا أحدٌ فجأة، فنحن -باختصار- نعيش في الشارع".

مشكلاتٌ اجتماعيةٌ

"هيفاء بدوان" الاخصائية الاجتماعيّة في "مركز شئون المرأة" توضّح بأنّ "النساء اللواتي فقدن منازلهنّ خلال العدوان الأخير على قطاع غزة عام 2014 وأجبرن على العيش داخل الكرفانات، يُعانين من مشاكل اجتماعية متنوّعة، تتابعت هذه المشاكل بعد صدمة الفقدان المفاجئ للمسكن؛ التي تسببت في الأزمة.

وحول أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها النساء داخل "الكرفانات"، تقول "بدوان" لـ"الغيداء": "الاكتئاب والقلق والتوتر والعزلة الاجتماعية من أكثر المشكلات التي تواجه نساء "الكرفانات"، إضافةً إلى فقدان الأمل بالحياة وعدم الرغبة بالتزاور مع أقاربهنّ من لم يفقدن منازلهنّ خلال العدوان؛ لشعورهنّ بالنقص تجاههنّ".

وتُشدّد "بدوان" على أنّ "فقدان أولئك النسوة لمنازلهنّ ومقومات الحياة الأساسية، وانتهاك خصوصيتهنّ داخل الكرفانات، وعدم شعورهنّ بالأمن والأمان.. يؤدي إلى عدم قدرتهنّ على التواصل مع العالم الخارجيّ" وتدعو "بدوان" النساء اللواتي يسكنّ الكرفانات إلى تحدّي الواقع المرير الذي أُجبرن عليه، وذلك بمحاولة البحث عن مهاراتهنّ الداخلية؛ للتخفيف عن أنفسهنّ وعوائلهنّ، وعدم الاستسلام للواقع، ومجابهة الظروف السيئة التي فُرضت عليهنّ لتخطّي المرحلة".

النساء تعانين بشكلٍ مضاعف

المنزل في المجتمع الفلسطينيّ هو بمثابة المأوى والوطن لأفراد العائلة، وفقدانُه يؤثرُ بشكلٍ سلبيٍّ على الوضع النفسيّ والاجتماعيّ للأسرة.

تتفق مع ما سبق "آيات أبو جياب" المختصّة النفسيّة من "جمعية عائشة" وتؤكد على أنّ فقدان العائلات الفلسطينية لمنازلها خلال العدوان الأخير على غزة عام 2014، أثّر بشكلٍ واضح على الحياة العامّة، خاصةً في ظلّ تأخّر عملية إعادة الإعمار، وتقبّل العائلات العيش داخل "الكرفانات" المؤقتة.

وتوضّح "أبو جياب" أنّ: "المرأة الفلسطينية افتقدت خصوصيتها داخل الكرفانات؛ باعتبارها غير آمنة، وموجودة في مكانٍ عام ومكشوف". مضيفةً: "النساءُ اللّواتي يعشن داخل "كرفاناتٍ" يفتقرن حتى للعلاقة الحميمة مع أزواجهن؛ بسبب الوضع غير الآمن للكرفان، وفقدان الخصوصية؛ ما أثّر بشكلٍ سلبيٍ على حياتهنّ الزوجية".

وتُشير "أبو جياب" خلال حديثها لـ"الغيداء" أنّ "النساء اللواتي يعشن داخل الكرفانات؛ يُعانين من الضغط النفسيّ؛ بسبب العلاقات المتوترة بينهنّ وبين أزوجهنّ وأبنائهنّ؛ ما يولّد العنف، إضافةً إلى العدوانية والقلق العام ولوم الذات، كما أنهنّ قد يُعانين من أمراضٍ جسديةٍ ناتجةٍ عن سببٍ نفسيٍ؛ منها الضغط والسكري وآلام المفاصل وضيق النفس".

وتجد "أبو جياب" نفسها مضطرةً لنصيحة النساء في "الكرفانات" إلى "الاهتمام بـ : الجانب العاطفيّ؛ من خلال اهتمام المرأة بالعلاقة العاطفية بينها وبين زوجها وأبنائها ومحيطها، والجانب الجسديّ؛ بالاهتمام بالرياضة، والجانب العقليّ؛ من خلال زيادة المعرفة والثقافة العامة، والجانب الروحانيّ؛ من خلال عدم لوم الذات، والصلاة والاستغفار والاسترخاء".

المرأة.. والحقّ في السكن

حثّت "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" الدول الأطراف على اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة، والتمتّع بظروفٍ معيشيةٍ ملائمة، لا سيما فيما يتعلّق بالإسكان والمرافق الصحية والنقل والمواصلات، فحرمان المرأة من المسكن اللائق؛ يمسّ بكرامتها، وبالخصوصية الاستثنائية التي تحتاجها النساء ويجب أن يتمتعن بها.

لكن: ماذا عن النساء الفلسطينيات؟

يجيب على هذا التساؤل المحامي والقانوني "بهجت الحلو" فيقول: "النساء يعانين بشكلٍ مضاعف عند حالات التشرّد والنزوح والإخلاء القسريّ للمسكن؛ حيث يُفترضُ بها كبت مشاعرها وقهرها؛ لتستمر في رعاية أسرتها".

ويؤكد "الحلو" على أنّ: "الحقّ في السكن يحظى بمكانةٍ خاصةٍ في منظومة حقوق الإنسان، حيث نصّت المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه (لكل فردٍ الحقّ في مستوى معيشةٍ يكفي لضمان الصحّة والرفاهية له ولأسرته، خاصةً على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية(.

وفيما يخصّ المرأة وحقّها في المسكن المناسب يتابع "الحلو" بأن المادة)14) من "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" تنصّ على "للمرأة الحقّ في التمتع بظروفٍ معيشيةٍ ملائمة، لا سيما فيما يتعلّق بالإسكان والمرافق الصحيّة والإمداد بالكهرباء والماء والنقل والمواصلات".

إذاً؛ كافة مواثيق حقوق الإنسان دعت إلى ضرورة حماية حقّ المرأة في السكن اللائق، بصفته حاضناً دافئاً لبقية حقوقها، إلا أنّ المرأة الفلسطينية لا زالت تعاني من بطء عملية إعادة إعمار ما دمره الاحتلال خلال العدوان الأخير على قطاع غزة 2014، ولا زلن يعشن داخل "كرفاناتٍ" مؤقتةٍ لا تصلح للحياة البشرية.

آلاء البرعي

إثبات ملكيّة المنزل المدمر..

معركة يخوضها المواطنون مع الحكومة بغزة

ما تزال عجلة إعادة الإعمار في قطاع غزة بعد العدوان الأخير (2014) تسير ببطء شديد؛ نظراً لعدم توفّر التمويل اللازم لها، ومع تفاؤل المواطنين المدمّرة منازلُهم بقرب حصولهم على منحة بناء؛ هناك من يخوض معركةً مع المؤسسات الحكوميّة لإثبات أنّ منزله -الذي دُمر في هذا العدوان- هو ملكُهُ..!

حيث يوجد مئات الحالات التي فقدت الوثائق الرسمية التي تُثبت ملكية البيت المدمّر؛ وذلك يضعنا أمام تساؤلات عديدة تخصّ الإجراءات التي تتبعها الجهات المعنيّة بالتعامل مع تلك الحالات، والوقوف على الأضرار والخسائر التي لحقت بملفات ووثائق أرشيفية كثيرة نتيجة الحرب الأخيرة 2014، وفي فلك هذه القضيّة؛ يدور تقرير "الغيداء" التالي:

بين مكاتب وزارة الأشغال العامة والإسكان في قطاع غزة؛ تتجوّل الأربعينيّة "ماجدة نعيم".. ليست وحدها؛ فالعشرات من المواطنين جاءوا لأمر مراجعة طلباتهم في هذه الدائرة الرسمية.

"نعيم" التي فقدت منزلها في مخيم جباليا (شمال قطاع غزة) خلال العدوان الأخير على قطاع غزة (2014) تبحث بين المراجعين الذين باتوا يعرفونها جيداً عن موظف مسئول يوقّع لها على ورقة تمكّنت من ختمها وإمضائها من جهاتٍ مسؤولة عديدة.

تقول "نعيم": "بعد كلّ توقيع جديد أحصل عليه؛ تغمرني السعادة، لأني أظنّ أنّ الملف انتهى".

لا تتحقق أمنية "نعيم" التي تجدد السؤال عن موعد إعمار منزلها، ثم تنطق ببعض التمتمات التي تؤكد على حالتها النفسية السيئة، فأيّ تعويض يُعينُها بعد أن خسرت كلّ شيء؟ ومتى ستحصل على إثباتٍ للملكية لحقّها في المسكن؟!

المسكن من حقي.. ولكن..؟!

"حين غادرنا منازلنا مكرهين؛ لم نتمكن من إخراج كلّ الأوراق والوثائق والإثباتات الخاصّة التي نحتاجها".. قالت هذه الجملة "أم محمد هلال" ولم تكن الأولى التي ذكرت ذلك لـ"الغيداء" فقد أجمعت نساءٌ كنّ كثراً على ذات الشهادة، لقد فقدن مع عائلتهن أيّ حقٍ بوجود منزلٍ لديها؛ حتى على الورق أيضاً في السجل العقاري.

تقول "هلال" وهي أرملة شهيد تقطن في حيّ الشجاعية: "حين غادرت منزلي؛ لم أتمكن من إخراج سند الملكية الخاصّ بالشقّة، وكلّ ظنّي أنني أستطيع لاحقاً المراجعة والحصول على وثيقة إثبات أخرى للملكية، وكنت أحتاج الوثيقة لتقديمها لإحدى الجمعيات الخيرية كإثبات ضرر للحصول على تعويض، لكنني فوجئت حين راجعت السجّل العقاري بعدم وجود أيّة ملكيةٍ مسجلة باسمي". وتواصل الحديث: "حين حاولت الاستفسار عن الأسباب؛ تبيّن أنّ تصوير عقد الملكية غير واضح، وهناك أجزاءٌ وأرقامٌ منها غير ظاهرة، وبالتالي؛ أُغفل تسجيل الملكية لي بحجّة عدم التأكّد فيما إذا كان المسكن من حقّي أم لا".

شطب من المنحة..

بدأ المواطن الثلاثيني "حمادة عمر" والذي يقطن منطقة الشجاعية شرق غزة، يسرد لـ"الغيداء" تفاصيل معاناته خلال العامين الماضيين، قال إنه: "بعد أن تمّ قصف منزلنا؛ تشرّدنا في عدّة منازل مستأجرة، ودخلنا في معاناة شديدة لتأمين 300 دولار شهرياً لصاحب البيت؛ قبل أن تتمكن مؤخراً الجهات المعنيّة من توفير الإيجار لنا".

بمجرد أن سمعَ "عُمر" عن المنحة الكويتية لإعادة إعمار غزة؛ سارع إلى إرسال أوراقه لوزارة الأشغال العامة والإسكان؛ باعتبارها الجهة المخوّلة باختيار أسماء المتضرّرين وفحصها، ومن ثمّ؛ إرسالها إلى الجهة المانحة.

إنّ مأساة "عمر" لا تتوقف عند ما سبق، فقد صُعق الرجل (وهو ينتظر فرز اسمه ضمن المنحة الكويتية) فوجئ بشطب اسمه من قائمة الكشوف. يصف لنا ما حدث فيقول: "حينما ذهبت إلى الوزارة لمعرفة الأسباب؛ أخبروني بأنّي لم أنهِ أوراقي الثبوتيّة؛ والمنحة لن تنتظر المتأخرين، شُطِبَ اسمي، وضاعت أوراقي كاملة".

انفعل "عمر" وأخذ يتساءل: "هل يُعقلُ أن أذهب وأسأل عن اسمي، ويتم إخباري: أوراقك غير كاملة؟ وفي مرة ثانيّة: أوراقك فُقدت، ولم يعُد لك اسم موجود، وانتظر منحةً أخرى؟!".

33 % من الاحتياج الطبيعي

تتبنى ملف إعادة إعمار قطاع غزة أربعُ مؤسسات عاملة، الأولى: هي حكومة التوافق الوطني؛ ممثلةً في وزارة الأشغال العامة والإسكان. والثانية: "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين"

(الأونروا) إلى جانب "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (undp) واللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة.

يتمّ وضع الكشوف والأسماء لأصحاب البيوت المتضرّرة؛ والتي تصادق عليها وزارة الأشغال العامة، ثم يصل لكلّ واحدة منها الأموال عبر قنواتها الرسميّة للتمويل. يضعنا مسؤول العلاقات العامة في الغرفة التجارية "ماهر الطباع" في بداية حديثه لـ"الغيداء" في حقيقة تقرير مؤسسة دولية خاصة بالإعمار في شهر يناير (كانون الثاني) من العام الجاري، وقال إن "التقرير يُشير إلى بناء 2474 وحدة سكنيّة من البيوت المدمّرة كلياً، وجاري العمل في 2720 وحدة سكنيّة" كما قال إنه "تمّ توفير التمويل لـ1757 وحدة، فيما لا يتوفر التمويل لـ4049 وحدة سكنية".

ويؤكد "الطباع" أنّ "بطء الإعمار يرتبط باستمرار العمل بالآلية الدوليّة لإدخال مواد البناء؛ والتي أثبتت فشلها على أرض الواقع؛ لاسيما أنّ إدخال المواد كان بنسبة 33 % من الاحتياج الطبيعي لقطاع غزة، وأنه بالنسبة للمنشآت الاقتصادية المدمّرة تمّ صرف 9 ملايين دولار لأصحاب المنشآت الصغيرة؛ التي بلغت أضرارها أقل من 7 آلاف دولار".

الدول المانحة لم تفِ بالتزاماتها..!

يفصّلَ الوكيل المساعد لوزارة الأشغال العامة والإسكان "ناجي سرحان" بالأرقام التعهّدات المالية من الدول لإعمار ما تسبب به العدوان الأخير على قطاع غزة؛ فيقول: "يتوفّر لدينا تعهُداتٌ بحوالي 265 مليون دولار من دول قطر والكويت والسعودية والإمارات والبنك الإسلامي للتنميّة، إلى جانب "الصندوق الكويتي للتنميّة الاقتصاديّة" وغيرها من الدول".

ويتطرّق "سرحان" إلى قضية عدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها تجاه الإعمار، ويوضح: "على سبيل المثال: أعلنت دولة قطر عن منحة بقيمة مليار دولار لإعادة الإعمار، ونحن كحكومة فلسطينية لم يأتِ لنا أكثر من 50 مليون دولار، وهذا أمرٌ له انعكاساته الخطيرة على المواطنين الذين يعيشون بلا مأوى".

"سرحان" الذي أخذ يقلّب مجموعةً من الأوراق أمامه تتعلق بقضية الإعمار؛ قال إن "بعض الدول أعلنت عن مبالغ مالية تقدر بـ100 مليون دولار، لكنّ بعض هذه الدول لم تدفع سوى 5 مليون فقط، وكان من ضمن هذه الأموال المخصّصة للإعمار مبلغ 87.3 مليون دولار تمّ رصده من "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين" (الأونروا) ومخصّص فقط للاجئين الفلسطينيين.

مستندات الملكيّة..

نصّت المادة 11 في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة على أنه: "تُقرّ الدول الأطراف في هذا العهد بحقّ كل شخص في مستوىً معيشي كاف له ولأسرته، يوفّر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقّه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية".

وركزّت اللّجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم7 على الحماية القانونية من إخلاء السكن بالإكراه، ومن المضايقة، وغير ذلك من التهديدات، فحالات إخلاء السكن بالإكراه تتعارض مع الالتزامات الناشئة بموجب العهد الدوليّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تضمّنت المادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة ما يلي: "للمرأة التمتّع بظروف معيشية ملائمة، لاسيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحيّة والإمداد بالكهرباء، والماء، والنقل، والمواصلات".

لذلك؛ يؤكد المستشار القانوني في بلدية غزة "عاهد الشوا" على وجود إشكاليات تعترض المواطنين المدمّرة منازلُهم، ومنها: فقدان أوراق تُثبت وجود الطابو وتسلسل الملكية.

ويشير "الشوا" الذي التقت به "الغيداء" في مكتبه إلى وجود بعض المشاكل المرتبطة بعدم توفّر مستندات الملكيّة لإعادة البناء، والغرامات المتراكمة بشأن المخالفة، وعدم ترخيص المساحة المناسبة للمخطّط التنظيمي، مضيفاً: "في حال رغبة المواطن في الحصول على خدمات البلديّة كالمياه وغيرها؛ يدفع قيمة الرخصة والغرامات والمساحة المطبّق عليها النظام".

مها الطواشي

نسبة التعويضات 10 %

النساء المزارعات المتضرّرات.. في انتظار التعويضات؛ لاستئناف إعالة أسرهنّ..

تعرّضت السيدة المزارعة لخسائر اقتصادية كبيرة في مصدر رزقها، فبعد أن كانت المعيل لأسرتها؛ أفقدها العدوان الأخير مصدر رزقها وعائلتها، وذلك عندما دكّت آلة الحرب الإسرائيلية أرضها الزراعية، وقضت على زرعها وطيرها.

وكغيرهنّ من المتضررين؛ أُقرّت لهن التعويضات من قبل المؤسسات المعنيّة بعد أن حصرت الأضرار، لكن؛ حتى يومنا هذا؛ لم يحصلن على تعويضٍ بذريعة عدم تلقّي الأموال من الدول المانحة.

"الغيداء" تقترب في هذا التقرير أكثر من معاناة النساء المزارعات المتضرّرات، وتقف على شكواهنّ؛ في ظلّ تأخّر حصولهنّ على تعويضاتٍ؛ بعد أن فقدن مصدر رزقهن.

فقدتُ مصدر رزقي..

في البداية؛ توجّهت "الغيداء" إلى منطقة (العطاطرة) في بيت لاهيا شمال قطاع غزة، وهناك؛ وجدنا السيدة "أمل" ذات السادسة والأربعين من العمر، تجلس في أرضها الزراعية، أخبرتنا أنها أرملةٌ وأمٌ لثمانية أبناء؛ من بينهم إثنان جامعيان، "أمل" الحاصلة على بكالوريوس اللغة الإنجليزية من جامعة "المنصورة" بمصر، تخاف أن يُحرم أبناؤها من استكمال تعليمهم الجامعيّ بعد تدمير أرضهم الزراعية؛ التي كانت مصدر رزقهم.

تقول لنا: "أملك أرضاً زراعةً تبلغ مساحتها (2وربع دونم) هي مصدر رزقي الرئيسي أنا وأبنائي؛ بعد وفاة زوجي، لكن؛ بعد العدوان الأخير؛ تعرّضت الأرضُ لأضرارٍ كبيرة، حيث جرّفت قوات الاحتلال الإسرائيلي الكثير من المناطق الحدوديّة في شمال قطاع غزة؛ ومن ضمنها أرضنا".

وتتابع حديثها وصوتُها يحمل المزيد من الإصرار والعزيمة: "واجهتُ وحدي الكثير من الصعوبات الاقتصادية؛ بعد تدمير مصدر رزقنا الوحيد، لكنّي أقاوم الواقع المرير في سبيل النجاح والعيش بكرامة".

لم تتلقَ "أمل" أيّ نوع من المساعدات أو التعويضات من وزارة الزراعة أو مشاريع إعادة الإعمار، لكنّها حصلت من بعض مؤسسات المجتمع المدنيّ و"اتحاد لجان العمل الزراعي" على تعويضاتٍ بسيطة، تمثّلت في دفيئات زراعيةٍ وبذورٍ وأشتالٍ وشبكات ريٍّ ومولّدات.

الأرض "العامرة".. دُمّرت..!

لا يقلّ حال السيدة "دلال قديح" صعوبةً عن حال "أمل" فقد اعتادت هذه الأم لثلاثة أطفال على العمل في أرضهم الزراعية الواقعة في منطقة "خزاعة" بخانيونس؛ والتي تبلغ مساحتها (4) دونمات.

تقول "دلال" إنّ "العدوان الأخير تسبّب في تدمير 80 % من أرضهم، كانت مزروعةً بأشجار الزيتون والخضراوات المثمرة، وبها 30 خلية نحل، وقطيع من الأغنام.

كانت "دلال" ذات السابعة والثلاثين من العمر تسرد خسائرها؛ والحسرة ترتسم على ملامح وجهها الهادئ؛ تقول لنا: "كل ما عُوّضتُ به هو حصولي على خمس خلايا نحلٍ من أصل 30 خليةً، منحني إياها "اتحاد لجان العمل الزراعي" ضمن إحدى مشاريعها المنفذة". "دلال" لم تتلقَ أو تحظَ بأيّة تعويضاتٍ أخرى من قبل مؤسسات المجتمع المدنيّ و"وزارة الزراعة" رغم حصولها على ورقة أضرار.

عجزٌ في سداد رسوم الجامعة..

"يعاني زوجي من ضمورٍ في الأعصاب، ولا يستطيع إعالة أسرتنا، فلديّ سبعة أبناءٍ وابنةٌ مطلقةٌ طفلها معها، فاضطررت للعمل في الزراعة" بهذه العبارة بدأت السيدة "فاطمة قديح" والبالغة من العمر 55 عاماً حديثها لـ"الغيداء". قالت وهي تبكي بحرقة إنّ الأرض الزراعية التي تمتلكها تعرّضت لأضرارٍ بالغةٍ خلال العدوان الأخير، فلم تعد قادرةً على إعالة عائلتها.

"فاطمة" التي تقطن في منطقة "خزاعة" في "خانيونس" جنوب قطاع غزة؛ خسرت أيضاً عدداً من خلايا النحل والدجاج والأغنام وأشجار حمضياتٍ وخضاراً من باميةٍ ولوبيا وبطيخ؛ التي شكّلت مصدر دخلها الوحيد هي وزوجُها وأبناؤها. وتواصل حديثها بعبارات

الوجع والألم قائلةً: "أصبحت عاجزةً عن تسديد رسوم أبنائي الجامعية، اضطررنا إلى وقف تعليم إحدى بناتي؛ نتيجة عدم قدرتي على سداد 400 دينار متبقيةٍ عليها من الرسوم الجامعة".

مساعداتٌ ضئيلة..

تملك السيدة "فريال أبو ربيع" التي تبلغ من العمر 55 عاماً، أرضاً زراعيةً مساحتها (2) دونم في مدينة "دير البلح" على حدود شارع صلاح الدين، تعرّضت في العدوان الأخير على غزة لأضرار بشكلٍ كامل. تقول لنا: "أنا أرملةٌ وأمٌّ لأربعة أطفال، دُمّرت أرضي بما فيها من دفيئات زراعية وأشتال كانت تُعدّ مصدر رزقنا، لم أستفد من التعويضات المقدّمة من قبل وزارة الزراعة ومشاريع إعادة إعمار غزة".

أما "فاطمة"؛ فهي -حتى يومنا هذا- لم تتلقَ تعويضاً عن الخسائر التي لحقت بها، تقول لنا: "لم أتلقَ تعويضاتٍ من قبل وزارة الزراعة؛ رغم حصول بعض الأسر على تعويضاتٍ لم تصل نسبتها للخسائر التي تعرّضتُ لها، كلّ ما حصلتُ عليه؛ بعضُ مساعداتٍ من قبل "اتحاد لجان العمل الزراعي" ضمن أحد المشاريع التي نفذها؛ تمثّلت بـ 5 خلايا نحل فقط".

نسبة التعويضات 10 %..!

تحدّثنا إلى مدير عام التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة "نبيل أبو شمالة" فأشار إلى سلسلةٍ من المشاريع الزراعية الكبيرة التي نفذّتها "وزارة الزراعة" كانت تستهدف المزارعين المتضرّرين بشكلٍ كبيرٍ في المناطق الحدوديّة مثل "الشوكة" و"الفخاري" و"العطاطرة" و"خزاعة".. وغيرها من المناطق المتضررة. مضيفاً: "لم يكن هناك معياراً محدداً حسب الجنس أو غيره لتوزيع التعويضات، حيث تمثّلت المشاريع في تأهيل أراضٍ حدودية، وتطوير عددٍ من الآبار ومحطات معالجة المياه، وتقديم دفيئاتٍ وشتائل، وتربية الدواجن والأغنام".

وينوّه "أبو شمالة" خلال حديثه لـ"الغيداء" على أنّ "نسبة الدعم المقدّم للقطاع الزراعيّ ضئيلةٌ جداً ومحدودةٌ؛ رغم أنّ نسبة الأضرار التي لحقت به تبلغ حواليّ نصف مليون دولار، بينما نسبة التعويضات تبلغ 10% من إجماليّ الأضرار" مؤكداً على أنّه "تمّ تهميش القطاع الزراعيّ، ولم يكن له الأولوية من قبل الجهات المانحة مثل القطاع الإسكاني والمنشآت والقطاعات الأخرى".

القطاع الزراعي.. ليس أولوية..!

يشكّل عدم وجود أيّة معلوماتٍ أو بياناتٍ لدى وزارة الزراعة حول النساء المزارعات المتضرّرات خلال العدوان الأخير على قطاع غزة؛ يشكل مأساةً كبيرةً، خاصةً أنه حسب آخر إحصائيات "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" فإن "نسبة النساء العاملات في الزراعة والصيد تبلغ 13.1% من مجموع النساء العاملات".

لذلك؛ يطالب مدير "المركز العربي للتطوير الزراعي" "محسن أبو رمضان" بـ "ضرورة إجراء بحثٍ ميداني شاملٍ للمناطق الزراعية المتضرّرة؛ لحصر خسائر النساء المزارعات المتضرّرات؛ ووضع قاعدة بياناتٍ؛ بالشراكة بين وزارة الزراعة والشئون الاجتماعية، إضافةً إلى إجراء تدخلٍ سريعٍ ضمن أسسٍ واضحة المعالم لاستهداف جميع المتضررين في المناطق الحدودية؛ سواءً من مزارعين أو نساء مزارعات".

ويفيد "أبو رمضان" بأنّ "المركز العربي للتطوير الزراعي" يسعى "لتوفير تمويلٍ لمشاريع تخفّف معاناة الأضرار التي لحقت بالمزارعات والمزارعين وبالقطاع الزراعي بشكلٍ عام". ويوضّح أنّ أهمّ المشاريع التي نفذّها المركز تمثّلت في تعبيد طرقٍ زراعية، إنشاء بركٍ زراعية، واستصلاح أراضٍ زراعيةٍ متضررة، مدّ خطوطٍ ناقلة، حيث استفادت 50 % من المزارعات الفلسطينيات المتضرّرات من هذه المشاريع".

ويقول "أبو رمضان": "إن تعثّر عملية الإعمار جاءت نتيجة عشوائية العمل، وعدم وجود رقابةٍ من الجهات المختصّة، فالقطاع الزراعيّ لا يشكّل أولويةً لدى الجهات المانحة، ويأتي من حيث الاهتمام في المرتبة الأخيرة بعد القطاع الإسكاني والمنشآت.. وغيرها، وذلك أحدثَ إخفاقاً في وصول المساعدات للمتضرّرين في القطاع الزراعيّ؛ خصوصاً النساء المزارعات".

أكرم سليم

نعم لمشاركة حقيقية للنساء في إعادة الإعمار

سبعون عاماً؛ والمرأة الفلسطينية تعيش عذاباتٍ لا تنتهي، فمنذ النكبة وهي تتعرّض لأقصى درجات الظلم والحرمان من أبسط حقوقها في الحياة؛ حيث حروبٌ عديدةٌ لم تكن المرأة بمنأى عن كلّ مشاهدها وعذاباتها، فهنّ من استُهدفن وقُتلن، وهنّ من فقدن أعزّاءهنّ وأحباءهنّ من الأزواج والأبناء والإخوة والأقارب، وهنّ من فقدن منازلهنّ وممتلكاتهنّ، وهنّ من وقفن صامداتٍ -ولا زلن- يلملمن جراحهنّ؛ لتستمرّ الحياة.

كثيرةٌ هي الحروب التي عاصرتها المرأة الفلسطينية جيلاً بعد جيل؛ إلى أن وصلنا إلى العدوان الكارثيّ على الشعب الفلسطينيّ في قطاع غزة بكافة شرائحه، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها؛ سارعت المؤسسات الدولية والأهلية في قطاع غزة وخارجها إلى التدخّل السريع لتقديم المعونات الإغاثية وإعداد الخطط؛ لإعادة إعمار قطاع غزة وإنقاذه، والتخفيف عن ساكنيه. وفي خضم هذا وذاك؛ تمّ تجاهل دور المرأة؛ التي هي الأجدر أن نقوم بتسليط الضوء على همومها ومشاكلها، وإشراكها -من الأساس- في وضع تصورٍ سليمٍ لعملية إعادة الإعمار الكاملة..

أتساءل اليوم: أين دور المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية في إعداد الخطط والبرامج لإعادة تأهيل ما دمّرته آلة الحرب الإسرائيلية على الصعيد الصحيّ والنفسيّ للنساء؛ لاسيما أنّ الجميع قام بالتركيز على إعادة ما تمّ تدميره من مبانٍ ومنشآتٍ.. وغيرها، وتجاهلت الخططُ ما تركته الحرب من آثارٍ نفسيةٍ مباشرةٍ على المرأة، لذا؛ من الحريّ أن تتاح الفرصة للمرأة للمشاركة في آليات الإعمار النفسيّ والماديّ، ووضع الخطط، والتوقف عن تهميشها؛ خاصةً وأنّه منذ البدء في هذا الملف الهامّ لم نجد تدخلاً واضحاً وحقيقياً من قبل النساء؛ على الرغم من أهمية استغلال الطاقات الكامنة لدى المرأة الفلسطينية، فهي الأفضل والأقدر على تحديد احتياجاتها ، والنهوض بواقعها وتغييره للأفضل؛ بدلاً من الاتكال على غيرهنّ ليقمن بأداء أدوارهنّ العادلة.

المطلوب -وبعد مضيّ حوالي عامين ونصف على العدوان الأخير- الوقوف عند هذا المسار وهذا المنعطف، ودراسة ما تمّ تحقيقه وما لم يُدرج من خططٍ ومشاريع تمّ تهميش دور المرأة فيها، والمطالبة الجادّة لكلّ المؤسسات الدولية والمحليّة بإعادة إدراج مؤسسات المرأة العاملة في الوطن؛ لدراسة أحوال المرأة وإعادة صياغة برامجها التنمويّة والتأهيليّة، وإعطائها الفرصة الكاملة للمشاركة في ملفّ إعادة الإعمار، والمشاركة الفعّالة في اتخاذ القرار، وتحديد السياسات وأطر البناء على أرض الواقع؛ لا سيما أنّ الضغوط التي سببها العدوان الأخير له انعكاساته الشديدة على المرأة وعلى حالتها الاقتصادية، كما أنها دمّرت النسيج الاجتماعيّ، وتركت الأمراض النفسية والصحيّة تعبث بحياة المرأة وبأفراد عائلتها، وتُحطّم ما حقّقته من إنجازاتٍ في سنوات ما قبل العدوان.

نسمة الحلبي

بسبب تأخر الإعمار..

معاناة ذوات الإعاقة تتفاقم مع النزوح

لم تكن محنة فقدان السكن -بالنسبة لكثير من العائلات والأفراد في قطاع غزة- بالهيّنة على الإطلاق، لكنها في الحقيقة أشدّ مرارةً على فئات محددة لها خصوصيتها، إنهنّ ذوات الإعاقة من النساء والفتيات الفلسطينيات.

لقد دمّر العدوان الإسرائيلي الأخير منازلهنّ، تلك المنازل المتواضعة التي عمل الأهل جاهدون بإمكانياتهم المتواضعة على جعلها مؤهلةً لهنّ، اضطررن للنزوح، والانتقال للعيش في أماكن غير مؤهلة على الإطلاق، ورغم وجود الاتفاقيات التي تحمي حقّ الأشخاص ذوي الإعاقة في السكن اللائق؛ إلا أنّ أولئك النساء ما زلن ينتظرن أن يسنح لهنّ الإعمار بالحصول على منزل مناسب.

"الغيداء" في التقرير التالي تتحدث لذوات الإعاقة ممن دُمّرت منازلهنّ، وتقف مع المختصّين على خطورة أوضاعهنّ؛ مع تأخّر الإعمار:

مع كلّ صباح تخرج "فايزة" على كرسيّها المتحرّك، تتعثّر في الطرقات بعد إنزالها بصعوبة من الطابق الثاني؛ حيث تسكن، فهذا البيت مستأجرٌ؛ انتقلت إليه بعد أن دُمّر منزلها في العدوان الإسرائيلي صيف (2014).

لم تكن أزمة فقدان السكن بالنسبة لأفراد العائلة بالهيّنة على الإطلاق، لكنّها كانت الأشدّ قسوةً على "فايزة" حيث فقدت كلّ وسائل التأهيل التي وفّرها لها الأهل في المنزل المدمّر، فعلوا كلّ شيءٍ يمكّنها من التحرّك بسهولة وأمان.

"فايزة" التي تعمل كسكرتيرة في إحدى المؤسسات بقطاع غزة؛ تريد فقط أن تعيش في مكان يسهل فيه تنقّلها بكرسيّها المتحرّك، حيث تقصد العمل ومتابعة شئون الحياة.

تقول "فايزة" (27 عاماً): "دُمّر منزلُنا المكوّن من طابقين بالكامل خلال العدوان الأخير، اضطررنا للعيش مدة 6 أشهر في كرفان، وكانت هذه الفترة أسوأ أيام حياتي، وحين انتقلنا إلى شقة بالإيجار في الطابق الثاني في إحدى العمارات السكنية؛ لم يكن الوضع أفضل بكثير".

في هذه الشقّة غير المؤهلة على الإطلاق، تواجه "فايزة" الكثير من العقبات التي تترك أثرها في كلّ مرةٍ ينتصر فيها الأمل داخلها، تحتاج تعديلاتٍ تتواءم وحياتها الجديدة؛ التي طرقت أبوابها دون استئذان.

أمي ترشدني..!

"زهقت وأنا بحكي عن وضعي، ولا حياة لمن تنادي..!"..

بهذه الكلمات بدأت "مريم" وهي فتاة كفيفةٌ في الثالثة والثلاثين من العمر بدأت الحديث عن معاناتها لـ"الغيداء".. تلك المعاناة المستمرّة منذ قرابة الأعوام الثلاثة، عندما انتقلت مع عائلتها للسكن في بيتٍ مستأجرٍ في مخيّم النصيرات، بعد أن دُمّر منزلُهم خلال العدوان الأخير.

تؤكد "مريم" أنها تفقد الأمان والخصوصيّة، وتُعاني عند كلّ حركٍ تقوم به داخل هذا السكن المؤقت. تقول لنا: "بتُّ لا أستغني عن وجود أمي؛ تُرشدني، صعبٌ جداً على الكفيف أن يتأقلم مع واقعٍ جديدٍ بسهولة، الأمر بحاجةٍ لوقتٍ كي يبدأ التعوّد والتدرّب على التعامل مع المرافق والأدوات، والتنقّل من غرفةٍ لأخرى، والقيام بأبسط المتطلّبات. في الحقيقة؛ الشعور لا يمكن وصفه بدقّة، والمعاناة كبيرة".

"فايزة" و"مريم" ليستا وحدهنّ، فقرابة (1400) امرأةً وفتاةً تعرضن للإصابة خلال عدوان 2014، منهنّ (115) امرأةً تسبّبت إصاباتهن بحدوث نوعٍ من الإعاقة، علاوةً على (48) من ذوات الإعاقة أُصبن في العدوان، حسب ما أوردته ورقة حقائق صادرةٍ عن "الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني".

الحقّ في السكن.. مكفولٌ؛ ولكن..!

يُعدّ السكن الملائم العنصر الأهم لتمكين فئة ذوات الإعاقة من العيش في مأوىً مناسبٍ يتوافق مع احتياجهنّ، هم أيضاً بحاجةٍ إلى توفّر المرافق الأساسية الملائمة مثل: إمدادات المياه والمرافق الصحية، والعوامل المتصّلة بالصحّة البدنية والنفسية.

توضّح لنا منسقة وحدة المساندة القانونية في "مركز الميزان لحقوق الإنسان" المحامية "ميرفت النحّال" أنّ: "الحق في السكن الملائم من الحقوق الأساسية التي تمّ ضمانها في المواثيق والاتفاقيات الدولية، ومن أهمّ تلك النصوص المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". مشيرةً خلال حديثها لـ"الغيداء" أنه "على الرغم من خلوّ القانون الفلسطيني (الوحيد الناظم لحقوق المعاقين رقم 4 لسنة 1999) من الإشارة إلى حقّهم في السكن، حيث اكتفى بالنصّ على ضرورة مواءمة الأماكن العامة لاحتياجاتهم، إلا أنّ القانون الأساسيّ الفلسطينيّ المعدّل لسنة 2003 أشار صراحةً إلى الحقّ في السكن لكلّ المواطنين، دون تحديد هذا الحق بفئةٍ محدّدة، حيث نصّت المادة (23) منه على أنّ (المسكن الملائم حقٌّ لكلّ مواطنٍ) وتسعى "السلطة الوطنية الفلسطينية" لتأمين المسكن لمن لا مأوى له".

وهو ما ينطبق على ذوي الإعاقة دون تمييز؛ شأنهم شأن بقية أفراد المجتمع، كما يؤكد على ذلك القانون الأساسيّ الفلسطينيّ في باب الحقوق والحريّات العامّة في مادته التاسعة، فالفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواءٌ لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

معاناةٌ مركبةٌ لنساءٍ ذوات إعاقة

عانت النساء ذوات الإعاقة من صعوبة التحرّك داخل منازلهنّ الخاصّة، وعدم مواءمتها بشكلٍ يتناسب مع احتياجاتهنّ كلٌّ حسب إعاقتها، إضافةً إلى صعوبة التنقّل من المنزل للخارج، واستعمال المباني والدخول إليها والخروج منها، وتضاعفت هذه المعاناة بعد العدوان الأخير على القطاع، حيث دُمّرت منازلُ العديد منهنّ.

يؤكد منسّق "شبكة الأجسام" الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة "ظريف الغرّة" على أنّ "عدم التنظيم القانوني محلياً لحقّ ذوي الإعاقة في متطلّبات السكن الملائم يدلّ على إهمالٍ واضحٍ في هذا الحقّ، وهذا الإهمال يلمسه بشكلٍ مباشرٍ ذوو الإعاقة". ويبين "الغرة": "هذا الحقّ بحاجةٍ إلى وجود تنظيمٍ قانونيٍ محليٍ، يُحدّد واجبات السلطات المحليّة ودورها في توفيره لسائر المواطنين، وعلى وجه الخصوص النساء؛ الفئة الأكثر تهميشاً في مجتمعنا الذكوريّ بطبعه". ويستطرد: "كما أنّه منوطٌ بالسلطات (بعد انضمام فلسطين للأمم المتحدة وتوقيعها على اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة) القيام بواجبها وتقديم تقاريرها للسعي إلى التخفيف من حدّة المعاناة المركّبة لهذه الفئة نتيجة الإعاقة وتأخّر إعادة الإعمار، وما يجعل من المشكلة مضاعفةً؛ الاعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة التي تأتي على منازلهم وأماكن تنقّلهم". ويستهجن "الغرّة": "عدم احترام خصوصيّة النساء في الفترة التي تلت العدوان أثناء وجودهنّ في الكرفانات ومراكز الإيواء، وفقدانهنّ لمستلزماتهنّ الخاصّة؛ كالكراسي المتحرّكة.. وغيرها من احتياجاتٍ جعلتهن فاقداتٍ لآدميتهنّ، ولا تزال المعاناة قائمةً؛ مع تأخّر الإعمار".

في المحصلة؛ هناك حاجةٌ ملحةٌ لتكاتف الجهود من أجل أن يتمّ اعتماد معايير ومقاييس للبيئة المحيطة بالأشخاص ذوي الإعاقة عند البدء بإعادة الإعمار، والأمر الأكثر إلحاحاً هو: توفير ضمانات حماية النساء ذوات الإعاقة، والإسراع بتوفير وسائل تكفل لهنّ الحياة الكريمة، في إطار منظومة القوانين الحاميّة للحقوق.

ريم جعرور

تأخر إعمار شبكات الصرف الصحي.. كارثة صحية تهدد النساء والأطفال

تتواصل وتيرة إعمار قطاع غزة بعد العدوان الأخير (2014) بصورة بطيئة للغاية، ومع قرب الذكرى الثالثة لهذا العدوان؛ يفتقد المواطنون في العديد من المناطق حقّهم في عيشٍ كريم وبيئة صحيّة.

فبسببٍ تأخّر إعمار شبكات الصرف الصحيّ في العديد من المناطق؛ يعيش هؤلاء وسط بيئة غير صحية، وغير آمنة، شبكاتٌ مكشوفةٌ، وبيئةٌ مدمّرةٌ تبعث بمكارهها الصحيّة؛ مسببةً العديد من الأمراض، وملقيةً بضررٍ كبيرٍ على البيئة والسكان، لتستمرّ معاناة السكان بمختلف الشرائح؛ خاصةً مع اشتداد وتيرة الحصار الإسرائيلي.

"الغيداء" تتجوّل في شارع "الشعف" في حي "الشجاعية" للوقوف على معاناة سكان تلك المناطق؛ خاصةً النساء، طرقت البيوت لتفقّد أحوال السكان.

رائحة المصارف في بيتي..!

تجوّلت "الغيداء" في شارع "الشعف" بحيّ "الشجاعية" على طول الشارع وحتى المقبرة، تطفو المصارف الصحيّة بمياهها العادمة، هناك التقينا السيدة "أم محمد السمري" (46 عاماً) تقول لنا: "يُصاب صغارُنا بأمراضٍ مختلفة بسبب الديدان والطفيليات، ودائماً نزور العيادات، فأرجلهم دائماً متسخةٌ من الشارع، لا نستطيع غسلها وتعقيمها وتنظيفها، ونشتكي من البعوض والحشرات الأخرى والرائحة المقزّزة".

وتتابع الحديث بألم: "رائحة المصارف لا تُطاق في البيت، ونعاني كثيراً من الأمراض، فتحاليلي احتوت على البكتيريا، وتحاليل زوجي جرثومةٌ في المعدة، وابني مريضٌ وزوجتُه حاملٌ؛ بعد أن أجهضت مرتين، ونخشى من هذا التلوّث على الحمل الثالث".

تشاركنا الحديث إحدى زوجات أبناء "أم محمد" فتقول: "أنا حاملٌ ومتعبةٌ جداً من الرائحة والحشرات، وصغاري كلهم يعانون من قرصات البعوض المؤلمة، وزوجي يُعاني من أزمةٍ صدرية".

جراثيمٌ و أمراضٌ جلدية..

لدى الدكتور الصيدلاني "مصطفى سعد" الكثير من المعلومات حول معاناة المواطنين القريبين من مناطق المكاره الصحيّة، فهو صاحب صيدليةٍ تقع في شارع "الشعف" بحي "الشجاعية".

يقول "سعد" إنّ "مرض حمى التيفوئيد (الأوكسمانتين) -وهي تصيب الكبار وأمراضاً جلديةً كالجرب- تنتشر في هذه المناطق بسبب انتشار مصارف الصرف الصحيّ المكشوفة" ويوضّح لنا: "نبيع عقاقير الجرب بصورةٍ كبيرة، فالشارع بأكمله يحتاج لرقابةٍ صحيّة، حتى الصيدلية القائمة منذ أكثر من 20 عاماً على بعد 4 أمتار منها مكبّ نفايات".

ويتابع لـ"الغيداء": "تحتاج العائلة ثمناً للعلاج أكثر من 300 شيكل شهرياً؛ بينما مستواها المعيشيّ لا يسمح لها بزيارة الطبيب، وتأتي مباشرةً للصيدلية، ومن يصاب بتلك الأمراض؛ قد يعاني منها إلى أن يموت، كما ويعاني الأطفال والنساء -خاصةً الحوامل- من الأنيميا".

من جانبه؛ يؤكد الناشط الصحفيّ "أشرف عليوة" أنّ سكان منطقة "الشعف" يعانون من سوء البنية التحتية للشارع الرئيسي؛ والذي يُعتبرُ الخطّ الذي يربط وسط مدينة غزة بشرقها؛ خاصةً مرور الشاحنات للمناطق الصناعية والزراعية.

ويتابع القول: "في فصل الشتاء؛ تفيض مياه الصرف الصحيّ وتختلط بالأمطار، وتسبب العديد من الأمراض للأطفال خاصةً، وفي فصل الصيف؛ لا يقلّ الظرف

البيئيّ خطراً، إذ ينتشر الغبار والأتربة بسبب مرور السيارات والشاحنات الكبيرة من الشارع المدمّر".

منحٌ متأخرةٌ..!

شرعت "بلدية غزة" فور انتهاء العدوان الأخير 2014م بصيانة محطّات المعالجة وإعمار البنية التحتيّة المدمّرة وإصلاح شبكات الصرف الصحيّ، وجاءت إعادة الإعمار على عدّة مراحل، يوضّحها لنا مكتب الهندسة والتخطيط في "بلدية غزة" "نهاد المغني" فيقول: "المرحلة الأولى فتح الطرق؛ حتى يعود الناس إلى أماكنهم، والمرحلة الثانية توصيل الخدمات للمواطنين؛ وكانت عبر مشاريع كقطر الخيرية وKFW و"اللجنة القطرية لإعادة الإعمار" فقد حاولنا إعادة إعمار البنية التحتيّة المدمّرة، وهناك مناطق لم تعمّر بسبب أنّ المباني لازالت مهدّمة".

ويتابع لـ"الغيداء": "عدم إصلاح شبكات الصرف الصحيّ ونفاذُها للأرض؛ يسبّب مكاره صحيةً، وهناك مناطق غير مشبوكة بخطوط الصرف الصحيّ؛ كمنطقة "الشيخ عجلين" وأخرى تعاني من شبكات قديمة تحتاج لإصلاحها، وتسعى "البلدية" للحصول على تمويل لإقامة تلك المشاريع وتوفير خدمات الصرف الصحيّ".

ويطالب "المغنّي" بالإسراع في تمويل مجموعة من الطرق التي تأخّر البدء في تنفيذها؛ كالمنحة الكويتية؛ التي تشمل شارعيّ "الشعف" و"المنصورة" ومنطقة "القبّة".

محطات معالجة مُعطّلة..!

يؤكد مدير عام "مصلحة بلديات الساحل" "منذر شبلاق" على أنّ "محطات معالجة مياه الصرف الصحيّ لم تعمل بكامل كفاءتها منذ عام 2006م، وذلك لعدم وصل التيار الكهربائي لأكثر من 12 ساعةً، كذلك؛ لا يتجاوز استيعاب المحطات أكثر من ثلثيّ المياه، لذا؛ تصرف إلى البحر".

ويضيف لـ"الغيداء": "نسعى لتوسعة العمل لشبكات صرف صحي يشمل كلّ قطاع غزة، وإنشاء محطات المعالجة، وهناك مشاريع قائمةٌ بذلك؛ حيث 72 % من سكان قطاع غزة لديهم شبكات صرف صحي والباقي يعتمد على نظام الحفر الامتصاصية".

ومن الجدير بالذكر؛ أنّ الحفر الامتصاصية تشكل خطراً أكبر على البيئة، إذ تسبّب تلوثاً للمياه الجوفية والتربة الزراعية. يقول "شبلاق": "نحن على استعداد للتعاون مع "بلدية غزة" للبحث عن تمويل في حال كان هناك ما يدلّل على أنّ المنحة الكويتية أُلغيت أو لم تعد موجودة".

توجّهنا إلى مدير عام المياه والصرف الصحيّ "ماهر سالم" فأوضح لنا أنّ "بلدية غزة" تقوم بمعالجة 70 % من المياه العادمة؛ إلا أنها باتت تصرفها باتجاه البحر بدون معالجة؛ مع انقطاع التيار الكهربائي، وعدم قدرة "البلدية" على تقديم خدماتها بشكلٍ كامل". مضيفاً: "ذلك يُهدّد موسم الاصطياف لهذا العام على بحر غزة، ويجعله بيئةً غير صحية، مع خطر السباحة في البحر، مسببةً أمراضاً جلديةً أو في العيون أو جراثيم وميكروبات".

بيئةٌ ضاغطةٌ نفسياً..

يرى "حسن زيادة" الطبيب النفسيّ في "برنامج غزة للصحة النفسية" أنّ "البيئة غير الصحيّة هي بيئةٌ ضاغطةٌ، وقد تؤثّر سلباً على النموّ الجسميّ والمعرفيّ والسلوكيّ للأطفال وسكان المنطقة، وتشكل ضغطاً نفسياً زائداً ينتج عنه عوامل تنعكس على السكان؛ كالعصبية وقلّة النوم".

ويضيف لـ"الغيداء": "هذه البيئة تجعل السكان أكثر عرضةً للأمراض العضوية التي تؤثّر على النمو المعرفيّ للأطفال، وتأخراً دراسياً، ووهناً وضعفاً عند النساء والأطفال، وقد يعاني السكان من الكسل والخمول، وقد يصابون بفقدان الثقة".

أمراضٌ بيولوجيةٌ..!

تشكّل المكاره الصحية خطراً على الصحّة العامة، وقد تؤدي إلى أمراض ناجمة عن الكائنات الدقيقة؛ كالبكتيريا، والفيروسات، والطفيليات المختلفة، وتسبّب الإسهال والجارديا والأميبا والديدان الديزنتاريا وحمى التيفوئيد، وتنتقل للإنسان من النفايات الصلبة سواءً عند التعامل معها بقصدٍ أو بغير قصدٍ، وهي قابلة للعدوى.

ما سبق يؤكد عليه مدير دائرة الطب الوقائي في الرعاية الأولية بوزارة الصحة "مجدي ضهير" محذراً من تأثير الغازات السامة في المكاره الصحية أيضاً على الجهاز العصبيّ، وهو ما قد يؤدي للوفاة.

ويوصي "ضهير": "بالنظافة الشخصيّة؛ كغسل الأيدي باستمرار بطريقة صحية 15 ثانيةً تحت الماء، وغسل ما بين الأصابع وتحت الأظافر، إذ يقضي ذلك على80 % من مسببات الأمراض".

ويناشد "ضهير" صنّاع القرار والمنظّمات الأهلية والدولية العاملة في القطاع، بسرعة إعادة الإعمار؛ للتخلص من المكاره التي تؤثر على الصحة العامة، ويختم بالقول: "نتعرض لكارثة صحيّة خطيرة جداً، الخاسر فيها هو المواطن، نوجه نداء استغاثة لكلّ الضمائر الحيّة أن تُسعف هذا الشعب قدر الإمكان؛ لإعادة إعمار غزة بالسرعة المطلوبة".

حماية المرأة.. حق..!

يُعتبرُ تأخير إعادة إعمار شبكات الصرف الصحيّ انتهاكاً خطيراً للحقّ في السكن، والحقّ في الوصول للخدمات الأساسية، والحقّ في مستوىً معيشي لائق. كما أنّ إعادة إعمارها؛ يعتبر بمثابة التزام دولي؛ بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

يؤكد لنا "رئيس الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون" "إبراهيم معمّر" على أنّ "الحقّ في السكن يحظى بمكانة خاصة في منظومة حقوق الإنسان؛ حيث تمّ التأكيد على هذا الحقّ في عدد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ويتمتع بهذا الحقّ الرجال والنساء والأطفال والأشخاص من ذوي الإعاقة دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة أو العرق أو أيّ اعتبار آخر ينطوي على تمييز".

ولكون المرأة تعاني بشكلٍ مضاعف عند حالات التشرّد والنزوح والإخلاء القسريّ للمسكن؛ يشدّد "معمر" على أنّ: "حرمان المرأة من السكن اللائق يمسّ بكرامتها، وبالخصوصيّة الاستثنائيّة التي تحتاجها النساء، ويجب أن تتمتع بها، وعليه؛ فقد راعت مواثيق حقوق الإنسان هذه الاعتبارات، ودعت إلى ضرورة حماية حقّ المرأة في السكن اللائق بصفته حاضناً دافئاً لبقية حقوقها" مضيفاً: "تضمّنت المادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فللمرأة التمتّع بظروف معيشية ملائمة؛ لاسيّما فيما يتعلّق بالإسكان والمرافق الصحيّة والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل والمواصلات".

فاطمة المدلّل

نتيجة لتأخر الإعمار..

مشاكل نفسية واجتماعية واقتصادية تتحول لأمراض وأزماتٍ بالتراكم

بين فقدان الخصوصية ومقوّمات الحياة الأساسية إلى التزويج المبكر والعنف الأسريّ؛ تتمحور مجموع المشاكل التي تعاني منها الأسر الفلسطينية؛ التي دُمرت منازلها خلال العدوان الإسرائيلي المتكرّر على القطاع.

إذ يتسبب تأخّر الإعمار، وتقاعس الجهات المعنيّة عن إنقاذ العائلات التي دُمرت منازلها، واستمرار العراقيل الإسرائيلية.. في تهديد حياة تلك الأسر بالانفجار والغليان، فالمشاكل النفسية والاجتماعية والاقتصادية تحوّلت إلى أزماتٍ متراكمة لا تُحمدُ عقباها، حسب ما خرج به التقرير التالي لـ"الغيداء":

فقدان الخصوصية

"عندما لا تمتلك بيتاً؛ فأنت لا تمتلك أيّ شيء"..

هكذا بدأت "أمل الشيخ عيد" ذات الخامسة والعشرين من العمر حديثها معنا، قالت إن منزلها الكائن في مدينة رفح تمّ تدميره تدميراً كاملاً نتيجة القصف الإسرائيلي، ومنذ ذلك اليوم "تشحططنا، فلا أحد يتحمّلنا؛ لأننا أسرةٌ تتكوّن من 11 فرداً" كما تقول.

كان شعور "أمل" بأنها "عالة على الناس" مؤلماً للغاية، لذلك؛ سرعان ما لجأت عائلتها لاستئجار منزل؛ بالرغم من سوء وضعها الاقتصادي. تتابع "أمل" القول وهي مُرهقةٌ للغاية في هذا اليوم الربيعيّ الحار: "لا يوجد خصوصيةٌ البتّة، أنا مقيدةٌ في راحتي، في ملابسي، حتى في ذهابي إلى المرحاض".

ورغم أنّ عائلة "أمل" تمتلك من أوراق رسمية كلّ ما يُثبت تدمير منزلهم عن طريق جيش الاحتلال؛ إلاّ أنّ عائلتها لم تتلقَ حتى الآن أيّة موافقة على إعادة الإعمار لمنزلها المهدوم، وهذا الوضع يزيد من خوفها وتوتّرها.

الخوف من كلّ شيء..!

لن تنسى السيدة "حياة" الأيام التي اضطرت لقضائها في مراكز الإيواء خلال أيام العدوان الأخير على قطاع غزة، فقد سكنها الخوف على نفسها، وعلى بناتها الثلاثة، خافت من التشرّد في مراكز الإيواء، حيث ظهر التحرّش والاعتداءات الجنسيّة، وفقدت النساء في هذا المكان الأمن والأمان.

كانت "حياة" تخوض معركةً كبيرةً من أجل الحفاظ على بناتها في هذا المكان، وكانت تلك معركتها الأهم، توضح لنا: "كنت أخاف عليهنّ من التحرش الجنسيّ، فكنت أبقي دائماً بجانبهما، أذهب معهما إلى المرحاض، وإلى كل مكان".

انتهى العدوان، وعادت "حياة" مع أسرتها إلى منزل مدمر جزئياً، ورغم أنها حصلت على تعويض بمبلغ مالي؛ لكنه لم يغطِّ جميع الخسائر في المنزل، كما أنه مع انتهاء التواجد في مراكز الإيواء لم تنتهِ معاناة "حياة" حيث لديها الكثير من الشواهد على ممارسة العنف ضدها.

تقول "حياة" وهي سيدة في الأربعين من عمرها: "كان زوجي حسن المعاملة معي ومع أولادي، لكن؛ ومنذ قضينا هذه المدة في السكن في مدارس الوكالة؛ أصبح حادّ المزاج، ويصرخ في وجهي بين الفينة والأخرى لأتفه الأمور".

الحلقة الأضعف..!

ما تزال المرأة الفلسطينية تتحمّل أكبر قدر من المعاناة والأعباء بسبب الاحتلال الإسرائيلي، عاشت ظروفَ التهجير والتشريد والعيش في ملاجئ مؤقتةٍ غير ملائمةٍ للعيش ولا تحفظ الخصوصية.

تشدّد المختصّة الاجتماعية "هيفاء بدوان" على أنّ "العدوان الأخير على قطاع غزة والذي تسبّب في نزوح عائلاتٍ بأكملها من منازلها؛ ترك هذه العائلات تحت وطأة المشاكل الاجتماعية الخطيرة، فنتيجة لجوء هذه العائلات إلى منازل أقاربهم أو منازل إيجارٍ أو حتى "كرفانات" وخيم؛ انعدمت الحياة الأسرية الطبيعية.

وتضيف "بدوان": "تأخير الإعمار ولجوء الناس إلى بيوت سكن مؤقتة؛ أدّى لتدنّي التحصيل الدراسيّ للأطفال؛ لعدم توفير الجو الدراسيّ الملائم، وتسبّب في فقدان التواصل بين العائلات من جهة؛ وبين أفراد الأسرة نفسها من جهة أخرى".

وتوضّح لـ"الغيداء": "نتج عن هذا الوضع عنفٌ أسريٌّ أدّى لمشاكل منها الطلاق، كما انتشرت ظاهرة التزويج المبكر؛ لكي يتّسع المنزل لباقي الأفراد".

وتستطرد "بدوان" في الحديث عن معاناة المرأة نتيجة تأخّر الإعمار، فتقول: "النساء هنّ الحلقة الأضعف؛ اللواتي يحملن على كاهلهنّ مشقّات الحياة، فالنزوح وفقدان السكن أدّيا إلى زيادة

عبء المسئولية على النساء؛ بجانب تربية الأبناء، كما أجبر النساء على الاضطلاع بأدوارٍ غير مألوفةٍ؛ فجعلها تتحمّل ضغط أفراد الأسرة".

نظرةٌ مزرية

تبدأ السيدة "منى أبو حسنين" (30 عاماً) حديثها بالعودة إلى اللحظات الأقسى في العدوان الأخير؛ عندما أُجبرت على مغادرة منزلها الكائن في مخيم البريج؛ بسبب مكالمة تلفونية من جهةٍ مجهولة.

تروي لـ"الغيداء" ما حدث: "أسرعت أنا وأولادي الصغار للجوء إلى بيت أهلي، لقد رُحب بنا لكن؛ لم أستطع السيطرة على أولادي من سلوك أو نظافة أو حتى حفظ للخصوصية؛ نتيجة لجوء أكثر من عائلةٍ إليهم".

كان على "أبو حسين" أن تبحث مع زوجها -بعد انتهاء العدوان- عن منزلٍ مستأجر، وحدث ذلك، لكن؛ فرص الحصول على منزلٍ مناسبٍ كانت ضئيلةً جداً؛ بسبب الطلب الكبير على البيوت المستأجرة. تقول لنا: "استأجرنا منزلاً غير صحيّ، بعد مضيّ وقتٍ من البحث عن منزل، لاحظت اضطهاد بعض الناس لنا نتيجة تدمير منزلنا، كان الجيران ينظرون لنا نظرةً مزريةً، وكانوا يمنعون أولادي من اللعب أمام المنزل".

يُذكر أنّ نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الفقرة الثالثة منه جاء فيها أنّ: "لكل فردٍ الحقّ في الحياة، والحرية، وسلامة شخصه" وهذا يشمل ممارساته وأنشطته، وسلامته الماديّة والمعنوية والنفسية والجسدية، وله الحقّ في العيش الكريم بين أسرةٍ وعائلة، وبيتٍ وأقاربٍ، وحضنٍ اجتماعيٍ، وبيئةٍ مجتمعيةٍ سليمة.

غياب التكافل الاجتماعي

يُدمّر فقدان المنزل نمط الحياة الطبيعية، ويفقد السكن في البيوت المؤقتة -خاصةً الكرفانات- مقوّمات الحياة الأساسية؛ بسبب عدم توافر الحدّ الأدنى لمقومات الحياة الأساسية، من انعدام الجانب الصحيّ، وانعدام للخصوصيّة، حتى عدم ملاءمتها لذوي الاحتياجاتً الخاصة.

الوضع السابق؛ ولّد عاصفةً مع غياب التضامن الاجتماعيّ، فحتى الأسر التي اضطرت للسكن عند الأقارب؛ ظهرت إشكالياتٌ لها علاقة بالتكافل الاجتماعي، كما يقول لنا المختصّ الاجتماعيّ "حسن الوالي".

ويُضيف "الوالي": "حالة النزوح وانعدام الأفق أديا إلى تراكماتٍ نفسيةٍ تحوّلت إلى ظواهر اجتماعيةٍ تؤثّر على جميع الأصعدة؛ كالعنف الأسريّ، والعزوف عن التعليم، والتأخّر الدراسيّ، أيضاً غياب العدالة الاجتماعية، فعند تدمير منزلين متجاورين؛ قد يُعمّر منزلٌ تعميراً أفضل من الآخر".

ويُشيرُ "الوالي" خلال حديثه لـ"الغيداء" إلى "غياب المبادرات الفلسطينية-الفلسطينية لتقديم الإغاثة الفردية على صعيد الإعمار، بالإضافة إلى ظهور مصطلح "حسد النكبة" أو "صاروخ السعادة" حيث ينظر الناس لمن دُمّر منزلُهُ أنه غنيّ، وهو ما غيّب حقيقة معاناة هذا النازح. مضيفاً: "هناك أسرٌ طُردت للشارع؛ بعد تذرّع أصحاب العقارات بأسبابٍ واهيةٍ، من ضمنها: تأخرٌ في تحصيل الإيجار؛ مما أدّى إلى غياب التضامن والتكافل الاجتماعيّ".

حليمة أبو حجير

حب يسعى للماء والملح . . !

في منتصف مدينة غزة؛ مفترق السرايا؛حيث الازدحام المروريّ، في منتصف النهار؛ ارتفعت عقيرة أمهات الأسرى بالهتاف لأبنائهنّ المضربين عن الطعام لأكثر من عشرين يوماً؛. دون تلبية مطالبهم البسيطة، بحقوقهم خلف القضبان؛ والتي كفلتها المواثيق الدولية، حيث بدت على وجوههنّ مشاعر الحسرة والألم .

البعض منهنّ امتنعن عن الطعام، واكتفين بالماء والملح، كمشروبٍ للكرامة؛ كما فعل أبناؤهن، لولا تدخّل قيادات الأسرى، والمساندين من نشطاء لقضاياهم؛ بإقناعهنّ بالمحافظة على صحتهنّ، من أجل دعم الأسرى معنوياً، و أنّ تواجدهنّ في خيمة التضامن بساحة السرايا، حيث تتوافد قيادات العمل الوطنيّ والمؤسسات المحليّة ووسائل الإعلام، أكبر رسالةٍ لدعم قضايا الأسرى العادلة.

وفي ركنٍ منزوٍ؛ داخل الخيمة الكبيرة الخاصّة بأمهات الأسرى وذويهم، كانت تجلس شابّةٌ في مقتبل العمر، لفت نظري الشحوب وعلامات الإعياء البادية عليها.

سألت عنها الأمهات؛ اللواتي أخبرنني أنها خطيبة الأسير "نائل علي حسن النجار" (32عاماً) منذ أربع سنواتٍ عُقد قرانُهما، وهو يقضي حكماً قضائياً بالمؤبد؛ والذي انقضى منه خمسة عشر عاماً، إثر قيامه بعمليةٍ فدائيةٍ، وتبقى لانقضاء محكوميته أربع سنوات.

عجبت لشأنها؛ مع أنّ ذلك ليس مستغرباً للحالة الفلسطينية الخاصّة تحت الاحتلال. شدّني الفضول لمحادثتها؛ بعدما أُغمي عليها لإضرابها عن الطعام، ونقلها -لهبوط ضغطها- لمستشفى "الشفاء" بعد فحصها من قبل وحدة الإسعاف الخاصّة؛ والمتواجدة على باب الخيمة يومياً. جاءت للخيمة بعد ثلاثة أيام وعلى شفتيها ابتسامةٌ مشرقةٌ، تلبس قميصاً أبيضاً، طبعت عليه صورة خطّيبها "نائل". استأذنتها بالحديث؛ فلبّت بكلّ لطف. وبعفويةٍ؛ أخبرتني أنها قادمةٌ من مبادرة نفذّتها مساندة للأسرى بين طلبة الجامعة بالكتيبة. عيناها مملوءتان بالإصرار والحبّ. في إجابة عن سؤالي: كيف لك تحمّل كلّ هذا العناء والانتظار؟ حين حدّثتني عن معاناة أهالي الأسرى أثناء زياراتهم لأبنائهم في سجون الاحتلال . إنها "هنادي عبد الرحمن النجار" ذات السبعة عشر ربيعاً، تحمل اللقب الجامعيّ الأول في إدارة الأعمال .

فلسطينية الهوية والهوى، تنساب الكلمات من بين شفتيها بهدوءٍ، باختلاف مدلولاتها .

تتمنّى -كأيّة فتاة- تحقيق حلمها بالزواج من فارس أحلامها، عاشقِ فلسطين بطلها "نائل".

الدقائق القليلة التى تراه فيها -أثناء الزيارة- من خلف الزجاج ليست كافيةً لسماع أخبارهما، والعيش في أكناف منزلٍ يجمعهما -كما يتخيله "نائل" الذي يتوق لحياة العائلة التي حُرم منها صغيراً، متنقلاً بين السجون الإسرائيلية؛ التي منعته من رؤية والده؛ الممنوع أمنياً من الزيارة لخمسة عشر عاماً حتى وفاته.

حدّثتني عن حزنها العميق، لألم الأسرى بإضراب الكرامة، ودهشتها من المعاملة، العنصرية التي تراها من قبل جنود الاحتلال لأهالي الأسرى، والإذلال الممنهج أثناء الزيارة .

ذهبت بنظرها بعيداً، كأنها تُحدّث نفسها وتتساءل: كيف سأتحمل رؤيته بعد فكّ الإضراب..؟ تتخيله عليلاً أنهكته قسوة الإضراب، الله يسامحك يا "نائل" خايفة عليه، كيف سأحتمل رؤيته هكذا؟

فقد اقترب موعد زياراتي له بعد عشرة أيام. أخبرتني وقد اكتسى وجهها بحمرة الورد.

يوم أمس الإثنين؛ في اليوم السادس والثلاثين لخوض الأسرى إضرابهم، ولا أخبار جديدةً تُبشّر بانتصارهم .في معركة الأمعاء الخاوية. التقيتها ونظراتها تخبو بالأفق، صافحتني بوهنٍ، سألتها عن حالها، أجابتني: راح موعد الزيارة علشان الإضراب مستمرّ، يا خسارة، ما شفت "نائل"..!

إيمان الناطور

"أمل" مطلقة ونازحة تتحدى ظروف المجتمع القاهرة

تختفي الكثير من صنوف المعاناة وراء صمود المرأة الفلسطينية وجبروتها في تحدّي الظروف القاسيّة؛ سواءً تلك الظروف التي تسبّب بها العدوان الأخير (2014) أو المشاكل الاجتماعية التي تركتها امرأةً مطلّقةً ونازحة. "أمل".. واحدةٌ من أولئك النسوة، فقد دُمّر منزلُها في العدوان الأخير (2014) وبعدما نزحت مع زوجها إلى "كرفان" وفّرته لهم الحكومة بغزة؛ بدأت حياتُها الزوجية تأخذ منحىً آخر، وتحوّلت حياتُها إلى مأساة انتهت بأن تركها زوجها في "الكرفان" امرأةً مطلقةً ونزع منها أبناءها.

طُلّقت "أمل" ثم خاضت معركةً قاسيةً، فرغم أنها لم تحصل على إعمار منزلها؛ وما زالت تنتظر الوعود.. استطاعت استئجار منزلٍ، ومن ثمّ؛ الحصول على حضانة أبنائها، وتمكّنت من العيش معهم في منزلٍ مستأجرٍ متهالك.

طلاقٌ في النزوح..!

"شعرتُ بأنّي حُرةٌ، وبأنّي لست أقلّ من أحد".. بهذه الجملة وصفت "أمل" حياتها بعد حصولها على الطلاق، ومن ثمّ؛ حضانة أبنائها؛ بعد أن تركها زوجها وحدها في "الكرفان".

تروى لنا "أمل" بحزن بداية "النكسة" كما تصفها، فتقول إنّ منزلها دُمّر في العدوان الأخير (2014) ثمّ نزحت مع العديد من النازحين إلى مدارس "وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين" (الأونروا) وبعد انتهاء العدوان؛ وجدت "أمل" نفسها بلا مأوىً مع صغارها وزوجها، كانت أيام العيش في المدرسة قاسيةً للغاية، فقدت فيها كلّ معاني الحياة الكريمة، كان حلم "أمل" أن تجتمع مع عائلتها الصغيرة في مكانٍ صغيرٍ مستقل.

تقول لنا: "بعد معاناتنا بضعة شهور؛ قاموا بتعويضنا بما يسمى "الكرفانات".. في البداية؛ غمرتنا الفرحة، وهيأنا أنفسنا للاستقرار من جديد، لكنّ ما نتج عن حياتنا في هذا "الكرفان" هو مأساة" حيث لم يحلّ "الكرفان" مشاكل "أمل" بل؛ على العكس؛ أضافت الكثير من المشاكل إلى حياتها، عاشت في فصل الشتاء؛ والبرد القارص ينخر في أجساد صغارها، كانت أيضاً أسلاك الكهرباء العاريّة تهدد حياتهم إذا ما خرجوا للعب.

تلك الحياة خلقت لأمل العديد من المشاكل الأسرية والزوجية. تقول: "نتيجة هذه الضغوطات؛ طلّقني زوجي، وترك لي "الكرفان" ونزع مني أبنائي، ورحل إلى بيت أهله؛ حيث اتخذ من صالة منزلهم الصغيرة مكاناً للعيش مع أبنائي".

وحيدةً في الكرفان..!

لم يكن لأمل خياراً آخر للعيش سوى في "الكرفان".. عاشت فيه بعد الانفصال عن زوجها ونزع أبنائها منها أياماً مرعبةً، كانت تخاف من كلّ شيء، ومع ذلك؛ كان عليها الوقوف على قدميها، والمحاربة بكلّ قوتها للحصول على حضانة أبنائها.

تقول : "كنت أقضي الليالي كلّها مرتجفةً من البرد والخوف، وأشعر بأنّي أعيش في الشارع ، فهو مجرد صندوق من الحديد في منطقة منقطعة، وأنا كنت وحيدةً، وهذا الوضع مخيفٌ بالنسبة لأيّ إنسان؛ حتى ولو كان رجلاً".

المأساة؛ كانت أنّ المحكمة رفضت طلب "أمل" بحضانة أبنائها، لكونها تسكن في مكان غير صالح. تقول لنا: "كان يجب عليّ أن أبقى قويةً، لجأتُ إلى المؤسسات والجمعيات الخيرية؛ الأمر الذي لم أتخيّل حدوثه يوماً ما، لجأت لهم كي يساعدوني في استئجار منزل، وبعد معاناةٍ كبيرة؛ منحوني مساعدةً مكنتني من استئجار منزل".

عندما أصبحت "أمل" تعيش في منزل مستأجر؛ سارعت لرفع دعوى جديدةً تمكّنها من حضانة أبنائها، وبالفعل؛ حصلت على حضانتهم.

تقول لنا وهي تحتضن طفلها الأصغر، وتلقي بنظراتها إلى جدران المنزل الذي عبثت به الرطوبة: "حاولت التسجيل في برنامج إعادة الإعمار لإصلاح منزلي، لكن؛ دون جدوى، وعودُهم كلُها كاذبةٌ، أصبحتُ أفقد الأمل".

نظرة الناس..؟!!

عندما سألنا "أمل" عن أصعب ما واجهته بعد الطلاق؛ لم تتردد وقالت بسرعة: "نظرة الناس..". وتستطرد قائلةً: "لم يخطر ببالي يوماً أنه على الرغم من نكستي بعد العدوان؛ وظلم طليقي لي؛ أن تأتي نظرةُ المجتمع لتزيد همّي وتقصم ظهري".

ومع هذا؛ كان على "أمل" أن تواصل معركة الحياة -كما تسميها- اعتمدت على مصاغها الذهبيّة البسيطة في تدبّر أمورها، خاصةً عندما كانت تتأخر جمعيةٌ خيريةٌ عن مساعدتها؛ بسبب تأخّر الدعم الخارجيّ.

وتختم بالقول : "الأمل الوحيد في الغد القادم هو وجه الله سبحانه وتعالى".

نعم.. الخطّة الاحتياطية الوحيدة التي تستند عليها "أمل" عندما ينتهي مصاغها هي "الأمل .. في وجه الله".

روان المدهون

على مشارف العام الثالث

ملفات شائكة في ملف إعادة إعمار قطاع غزة

على أعتاب العام الثالث لانتهاء العدوان الأخير على قطاع غزة (2014) وما يزال أصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة في انتظار وفاء الدول المانحة بما تعهدت به قبل عامين في مؤتمر القاهرة لإعادة الإعمار.

تقول المصادر المعنيّة إن 29 % فقط هو مجموع ما نُفذّ من تعهدات "مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة" الذي عُقد في أكتوبر (تشرين الأول) 2014، والذي كان قد خلص إلى تعهدات بالمساهمة بنحو 5.4 مليار دولار لإعادة إعمار القطاع، على أن تختصّ حكومة "رامي الحمد الله" وحدها بإدارة وإنفاق الأموال والمساعدات التي سيُقدّمها المانحون.

في التحقيق التالي: تحاول "الغيداء" الوقوف على جملة من الحقائق المتعلّقة بملف إعادة إعمار قطاع غزة، عبر تشخيص واقعه واستعراض المعيقات والقيود التي تسبّبت في بطئه.

المشاريع التطويرية من "مال الإعمار"

لم يتعافَ قطاع غزة من كارثة الدمار الكبير الذي تسبّب به العدوان الإسرائيلي الأخير (2014) فلا زال بعض المواطنين دون مأوى، ودون أمل في إعادة إعمار منازلهم.

وللوقوف على أسباب تأخّر الإعمار؛ حاورنا ممثلة متابعة الدعم الدولي بغزة "حنين السمّاك" فأكّدت لنا "وجود بعض الانتهاكات في السير بملف الإعمار" موضحةً: "تمثّلت تلك الانتهاكات في احتساب المصاريف التشغيلية الجارية على حساب المنحة؛ كمشروع تأهيل بعض المنازل أو توفير المواصلات الفنيّة وتوفير الرواتب، إضافةً إلى ما يتمّ خصمُهُ بسبب تحويل العملات، ومنها اختلاف الأسعار في الدفع الوارد لغزة، إضافةً إلى المعايير الخاصة بالدول المانحة والممولة".

كما تشير "السماك" إلى "إدراج بعض المشاريع التطويرية مثل شارع الرشيد وشارع صلاح الدين ومستشفى الأطراف الصناعية وشقق "حمد" إلى ملف الإعمار؛ واحتساب تكلفتها من منح الإعمار".

إخلاء "الكرفانات".. متى؟

توجّهت "الغيداء" إلى وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان "ناجي سرحان" وفي بداية الحديث عرضنا عليه الانتهاكات السابقة في ملف الإعمار، فنفاها جملةً وتفصيلاً، مؤكداً على أنّ "المشاريع التطويرية سابقة الذكر لها ميزانيتها وتكلفتها ومنحها الخاصة بمبلغ مرصودٍ 4007 مليون دولار منفصلة".

وقال "سرحان" في لقاء خاص إنّ "عدد الوحدات السكنيّة التي دُمّرت في العدوان الأخير بلغت 173.500وحدة سكنية منها 11 ألف وحدة كانت هدماً كلياً، بالإضافة إلى حوالي 7000 وحدة سكنية تضرّرت بشكل جزئي، وما يزيد عن 160 ألف وحدة سكنية متضرّرة بين طفيف ومتوسط، إضافةً إلى وجود 2000 وحدة سكنية هُدمت بشكل كامل في عدوان 2008 وعدوان 2012، لم يتمّ بناؤها حتى الآن".

وتابع "سرحان" إن "الكرفانات التي يشكل العيش فيها مأساةً كبيرةً للمواطنين؛ قد تمّ الاتفاق من قبل وزارة الأشغال مع "وكالة الغوث" وUNDP على إخلاء كلي لسكانها ودفع بدل إيجار لهم" مشيراً إلى أنّ "الوزارة تتبع في ملفّ الإعمار ثلاثة برامج: برنامج الإغاثة والإيواء، وميزانيته المطلوبة 115 مليون دولار، توفر منها 80 مليون، وتوجد فجوة 35 مليون دولار".

وحول برنامج إصلاح الأضرار الجزئية؛ يذكر "سرحان" أنه "يحتاج إلى 300 مليون دولار، وما توفّر دعمه هو 205 مليون دولار، أما برنامج إعادة إعمار البيوت المهدّمة بشكل كلي -وهو الأهم في عملية البناء والإعمار- فيحتاج إلى 565 مليون دولار، ما وصل القطاع 327 مليونا وتبقى الفجوة حتى الآن لمبلغ 238 مليون دولار، وهو السبب الأكبر لتأخير عملية الإعمار" حسب سرحان.

الانقسام هو السبب

خرج مؤتمر القاهرة المنعقد في أكتوبر(تشرين الأول) العام 2014 بتعهدات لبعض الدول العربية والأوروبية بمبلغ 5.4 مليار دولار لصالح إعمار غزة، نصف هذه المبالغ تقريباً لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية، والتزمت كلٌ من المملكة العربية السعودية وقطر والكويت وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية بما تعهّدت به.

ويوضّح لنا "سرحان" أنّ "إيطاليا شاركت بإعمار غزة عن طريق قروض تسهيلات بمبلغ 16 مليون يورو تمثّلت في بناء أبراج الندى والبرج الإيطالي بغزة، أما الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد تعهّدت ببناء800 وحدة سكنية بشروط مقلصة وبتكلفة 8 مليون دولار لمساحة بيت لا تتعدى 80 متراً، الأمر الذي ساهم في تأخير عملية الإعمار لأصحاب البيوت ذات المساحة الكبيرة" حسب "سرحان".

وفيما يتعلق بنسبة إنجاز بناء الهدم الكليّ؛ فيؤكد لنا "سرحان" أنها "وصلت إلى حوالي 9000 وحدة سكنية بمعدل 70%، 40% منها تمّ البناء بشكل كامل، و30 % لا زالوا ضمن الترشيحات والتعهّدات للبناء".

وحول أسباب تأخّر بناء العديد من المنازل؛ يبيّن لنا وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان "سرحان": "إن الانقسام هو السبب الرئيسي في تأخير الإعمار، فبعض الدول التي تعهدت بالدعم في مؤتمر

القاهرة امتنعت عن دفع المنح لاعتبارات سياسية، إضافةً إلى تأخّر دخول مواد البناء والإسمنت إلى قطاع غزة بشكل منظّم".

مواطنون لا يُعترفُ بحقّهم في الإعمار

تشتكي المواطنة "أم أحمد العطّار" التي كانت تمتلك بيتاً مكوناً من طابقين بمساحة 180 متراً، تشتكي من قسوة الحياة التي تعيشها داخل الكرفانات، وتقول بحرقة كبيرة: "ثلاث سنوات أعيش هنا، مرّت عليّ كأنها ثلاثون عاماً، نعيش وكأننا في الشارع: لا خصوصيّة لنا، الأمراض تلازمنا، والحشرات والقوارض تعيش معنا، وفي كلّ منخفضٍ جوي نغرق ويغرق كلّ شيءٍ نمتلكه".

توجّهت "العطّار" إلى "وزارة الأشغال العامة والإسكان" لتقديم أوراقها الرسمية والتسجيل في منح لإعمار بيتها، إلا أنها صدمت برفض إدراج عائلتها في ملف الإعمار، تُعقب بالقول: "الوزارة اتهمتنا بهدم منزلنا بأنفسنا، ولم تعترف بأنّ المنزل قُصف من قبل الاحتلال الإسرائيلي؛ على الرغم من امتلاكنا للأوراق والوثائق التي تؤكد قصف المنزل من قبل الاحتلال في حرب 2014".

نقلت "الغيداء" شكوى "العطار" إلى وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان "ناجي سرحان" فقال وهو يشير إلى مجموعة من الأوراق: "لدى الوزارة الصور والأدلة التي تؤكد أن هذه العائلة هدمت منزلها بنفسها؛ وهو هدمٌ مفتعلٌ من قبلهم، ولم يُقصف من الاحتلال" مشيراً إلى أنّ "عدداً كبيراً من المواطنين قام بذلك لكي يتمّ إصلاح منزلهم" مؤكداً أنّ وزارته مع المواطن الذي يستحقّ الإعمار.

لا تعويض لأصحاب المنشآت الصناعية

قدّمت "وزارة الاقتصاد" بغزة مساعدات لأصحاب المنشآت الاقتصادية، تمّ إعفاؤهم من الرسوم والضرائب لعام 2014 و2015 و2016، كما تواصلت الوزارة مع شركة الكهرباء ومصلحة المياه ليتمّ مساعدتهم، وإعفاؤهم من الرسوم المفروضة عليهم.

لكنّ أصحاب المنشآت الصناعية -الذين لم تزل الكثير من قضاياهم عالقةً داخل المحاكم مع الموّردين- لم يحصلوا على تعويضات تناسب حجم الخسائر التي نالت منهم، فقد بلغت تلك الخسائر أكثر من 5000 منشأةً اقتصاديةً، منها الدمار الكليّ وبلغت خسائرُهُ 150 مليون دولار، والدمار الجزئيّ 280 مليون دولار.

لذلك؛ يؤكد لنا الخبير الاقتصادي "ماهر الطباع" أنه "لم يتم تعويض أصحاب المنشآت الصناعية للأضرار التي لحقت بهم في العدوان الأخير على غزة، الأمر الذي أثّر على العملية الإنتاجية والقطاعات الإنتاجية، وساهم في رفع معدلات البطالة والفقر" منوهاً أنّ "التركيز في الإعمار كان على قطاع الإسكان أكثر من القطاع الاقتصادي".

وفيما يتعلّق بالإسمنت؛ يشير "الطباع" إلى أنّ "الكميات التي دخلت القطاع بعد العدوان لا تتجاوز مليوناً ونصف المليون طن، وهي تلبي حاجة 33 % فقط من احتياجات قطاع غزة للبناء، وتلك أحد الأسباب التي ساهمت في عملية تأخير الإعمار" حسب الطباع.

المناكفات السياسية تعطّل إعمار المنشآت

توجّهنا إلى مدير عام التنمية الصناعية في "وزارة الاقتصاد" "عبد الناصر عوّاد" فلم يُخفِ أنّ ملف إعمار المنشآت الصناعية يسير ببطءٍ شديدٍ وخطواتٍ لا تذكر، يقول: "تمّ رصد وتخصيص 9 مليون دولار من الدول المانحة لتعويض المنشآت الصناعية، يستفيد منها 3195 متضرراً، لكنّ الأموال لا تزال محجوزةً في رام الله؛ تحت وطأة المناكفات السياسية".

وفي تفاصيل المنح المخصّصة للاقتصاد؛ يبيّن لنا "عواد" أنّ "هناك المنحة القطرية، وهي بقيمة 6 مليون دولار، تخصّ القطاع الصناعيّ، وعلى وجه التحديد؛ الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية، ويبلغ عددها 281 منشأةً، وقد تمّ التعويض فقط بنسبة 30 % من الأضرار".

أما فيما يتعلّق بالمنحة الكويتية؛ فيوضّح "عواد" أنّ "قيمتها 8 مليون و600 ألف دولار، وعدد المرشحين للاستفادة منها 366 شخصاً، وإجماليّ الأضرار التي رصدت لها هذه المنحة 28ألف دولار، مستدركاً: "الكويت أُبلغت بهذا الرقم، لكن؛ لم تصرف شيئاً منه حتى الآن، إذ أنّ قيمة الأضرار المرصودة لهذه المنحة بلغت 250 مليون دولار؛ لم نصل لـ 5 % للتعويض من قيمة الأضرار".

انتهاكاتٌ وجرائم حرب

تؤكد دراسةٌ صادرةٌ عن مؤسسة "الضمير لحقوق الإنسان" بغزة، تعرّض قطاع غزة خلال 51 يوماً من العدوان الأخير، لانتهاكات صارخة وجسيمة لحقوق الإنسان، حيث شنّ الاحتلال الإسرائيليّ قرابة 60 ألف و664 غارةً جويةً وبريةً وبحريةً، أسفرت عن استشهاد أكثر من ألفيّ فلسطينيّ، وتمّ تدمير ما يقارب 17 ألف منزل، إضافةً إلى دمار هائل في البنيّة التحتيّة، وتدمير قطاعات الإسكان والصحة والتعليم والمنشآت الصناعية.

وأظهرت الدراسة ارتكاب الاحتلال لانتهاكات جسيمة ومخالفات واضحة لكلّ القوانين والمواثيق الدولية، ترقى لجرائم حرب يُعاقبُ عليها القانون الدوليّ الإنساني، الأمر الذي يستوجب من المجتمع الدوليّ ومن كافة الهيئات والمؤسسات الدولية محاسبة الاحتلال عن جرائمه المستمرة بحقّ الشعب الفلسطينيّ.

فعلى صعيد أحكام ونصوص لائحة "لاهاي" لعام 1907؛ فقد جاء في نصّ المادة (25) أنه "تحظر مهاجمة أو قصف المدن أو القرى والمساكن والمباني غير المحميّة أياً كانت الوسيلة المستعملة" كما تؤكد اتفاقية "جنيف" الرابعة لعام 1949 في نصّ المادة (18) من الاتفاقية أنه "لا يجوز بأيّ حال الهجوم على المستشفيات المدنيّة المنظّمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى".

في حين عالج نصّ ومضمون المادة (53) موضوع هدم وتخريب الملكيات بذكر أنه "يُحظر على دولة الاحتلال أن تدمّر أيّة ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلّق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير".

السعودية لبنى العليان

تتربع على قائمة "فوربس" كأقوى السيدات العربيات في عام 2016

خاص/ الغيداء

تصدّرت سيدة الأعمال السعودية "لبنى العليان" قائمة مجلة "فوربس" لأقوى السيدات العربيات، وحصلت على المركز الأول؛ كأقوى سيدة عربية في عام 2016.

"العليان" التي حافظت على تربّع السيدات الخليجيات على قائمة "فوربس الشرق الأوسط" انتزعت هذا المركز لدورها القياديّ في الاستثمارات الخاصة، ولتفاعلها مع المجتمع، وذلك عبر ترؤسها لإحدى أكبر المجموعات العائلية في المملكة، حيث يعمل تحت إدارتها ما يزيد على 40 شركةً.

فيما حلّت المصرية "لبنى هلال" نائب محافظ البنك المركزي المصري على المركز الثاني في ترتيب القائمة، متقدمةً على الإماراتيتين "رجاء عيسى القرق" و"فاطمة الجابر" اللتين حلّتا في المرتبتين الثالثة والرابعة، بينما حلّت في المركز الخامس القطرية الشيخة "المياسة بنت حمد آل ثاني".

تتولى "العليان" مسؤولية أنشطة العمل التجاريّ والاستثمارات العائدة لمجموعة "العليان" في "المملكة العربية السعودية" ومنطقة الشرق الأوسط المساهم في أكثر من 40 شركةً عملاقةً. كما أنها تعاملت مع شركاتٍ هامةٍ متعددة الجنسية، وهي أضخم مستثمرٍ في سوق الأسهم السعوديّ. فهي عضوٌ في مجلس إدارة "البنك السعودي الهولندي" والمرأة الأولى التي تعيّن ضمن مجلس إدارة شركة سعودية، وهي أيضاً عضوٌ في مجلس إدارة الشركة العملاقة في مجال التسويق (WPP) وعضوٌ في مجلس أمناء "مؤسسة الفكر العربيّ".

وتتبنّى "العليان" مبدأ الإصلاح الاقتصادي، وتؤمن أنّ على القطاع الخاصّ تحمّل مسؤولياته الاجتماعية في مستوى الدخل بين الأغنياء والفقراء، كما تدافع بإصرارٍ من أجل تطوّر المرأة السعودية في كافة المجالات، مؤمنةً بأنّ تغيير المجتمع لا يأتي إلا من خلال تكاتف نساء المجتمع مع الرجال، وهي تشجع الإصلاح بالمبادئ الأساسية والبديهية في المجتمع، كتطوير المنهج التعليميّ، وفتح مجال فرص عملٍ للشباب رجالاً ونساءً، ومنح المشاركة والمسؤولية الاجتماعية لكلا الجنسين.

يُذكرُ أنّ مجلة "أرابيان بيزنس الاقتصادية" كانت قد اختارت سيدة الأعمال السعودية "لبنى العليان" ثاني أقوى شخصيةٍ نسائيةٍ في العام 2011، ضمن قائمة أقوى 100 سيدةٍ عربيةٍ، كما منحها ملك السويد "كارل السادس عشر غوستاف" في العام 2012 الوسام الملكي السويديّ للنجم القطبيّ من الطبقة الأولى، وهي بذلك أول امرأةٍ سعوديةٍ تنال هذا الوسام، تكريماً لجهودها في تعزيز العلاقات بين بلادها والسويد؛ كونها الرئيسة التنفيذية لمؤسسة "العليان" كما أنها تولّت قيادة العديد من الشركات السويدية في السعودية مثل أطلس، كوبكو وسكانيا، ولها مبادراتُها المميزة في العمل التطوعيّ والنشاطات الخيريّة، حيث تقوم بدورٍ رئيسيٍ في عدّة مبادراتٍ عالمية تتبنّى مبدأ الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط، خاصةً في مجلس الأعمال التجارية العربيّ التابع للهيئة الاقتصادية العالمية، ولا يقتصر عملها على الأعمال، التجارة والمال؛ إنما تدافع بقوةٍ وعزمٍ من أجل تقدّم المرأة في "المملكة العربية السعودية" وفي العالم

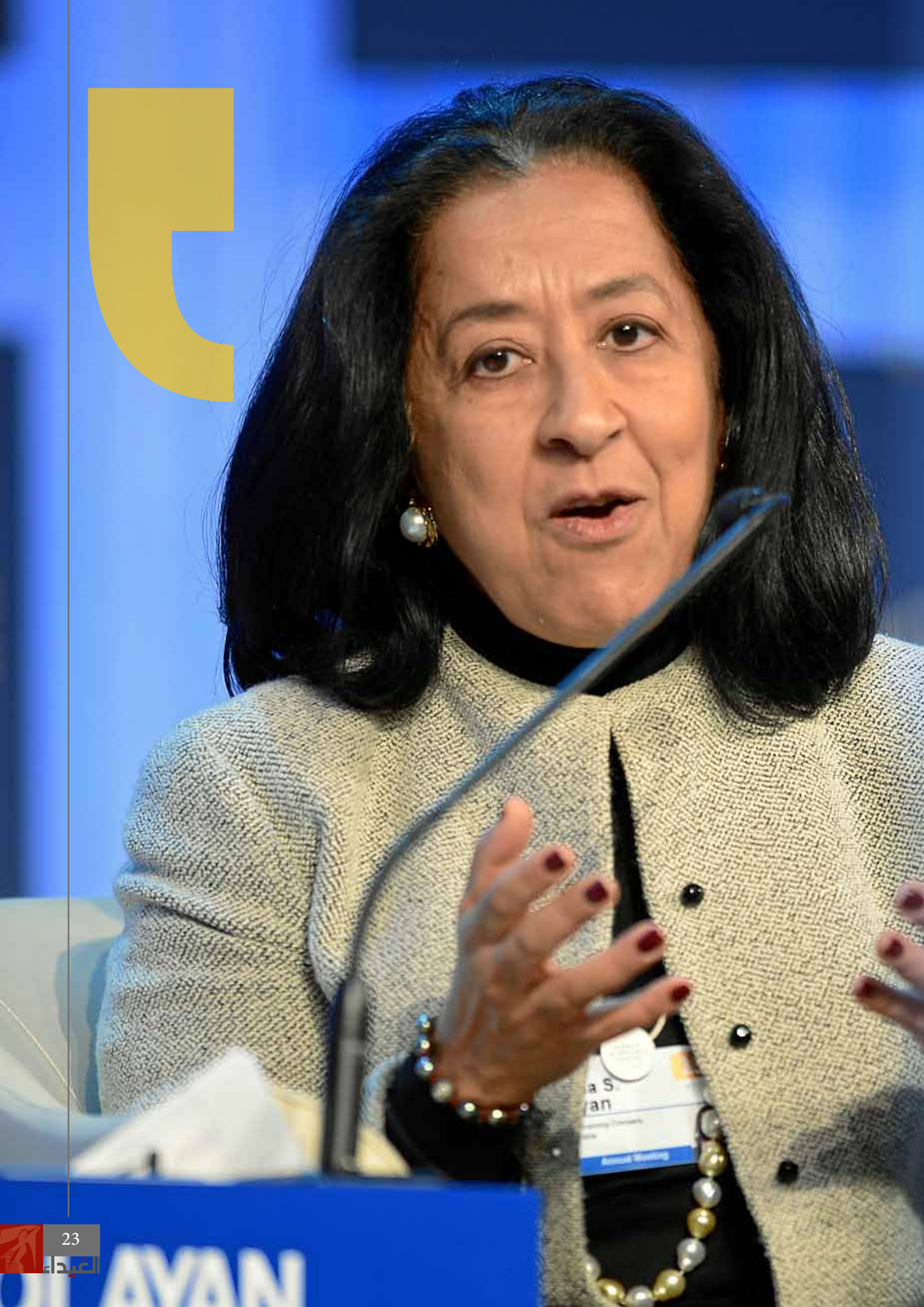

فداء أبو العطا

أم أحمد

خريجة جامعية يدفعها العوز للعمل في مشتل زراعي

فرضت الأوضاعُ القاسيةُ المستمرّة منذ أكثر من عشرة أعوام -هي عمر الحصار الإسرائيلي- إقحام النِّساء في ميدان عملٍ غير مناسبٍ، أو في "مهن الرجال" كما يراها المجتمع.

فقد خاضت النساء -ومن ضمنهن الخريجات الجامعيات- تجاربَ عملٍ غير معتادة لتوفير قوت يومهنّ، أجبرن على اختيار العمل في غير مجالهنّ، وفي مجتمع كمجتمع قطاع يرى الأمر غير مألوفٍ؛ حيث أصبحنا نجد امرأةً تمتهن عمل الرجل في الزراعة أو الصناعة أو الصيد أو البناء.

"الغيداء" تلتقي الخريجة الجامعية "أم أحمد" لتروي حكايتها مع العمل في مشتل زراعيّ:

"ابني يحلم باليوم الذي نشتري له دراجةً يلهو بها، وابنتي تتمنّى أن تلبس فستاناً جديداً؛ كما باقي الفتيات"..

بهذه الكلمات بدأت السيدة "أم أحمد" حديثها معنا، وكأنها تريد من الجميع أن يلتمس لها عذر العمل؛ كعاملة في مشتل زراعي تابع لـ"اتحاد لجان العمل الزراعيّ".. فهي خريجةٌ جامعيّةٌ يُفترضُ أن يكون عملُها مكتبياً.

كانت "أم أحمد" (33 عاماً) كغيرها من النساء اللواتي اضطررن للعمل في مهن لا يعتادُ المجتمع على وجود النساء فيها؛ لكنّها قالت: "نظرة المجتمع لا تؤكّلنا ولا تشرّبنا".

تخرجت "أم أحمد" من قسم السكرتاريا، وهي أمٌّ لثلاثة أطفال. حصلت أكثر من مرة على فرص عمل مؤقتة لا تتجاوز مدّتها الشهور الستّ، وكانت تتنقّلُ من جمعية لأخرى بغية مساعدة زوجها في سدّ حاجات أطفالها الأساسية.

اليوم الأكثر تحدياً في حياة "أم أحمد" هو يوم حصولها على فرصة عمل في "جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي" عن طريق "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين" (الأونروا) فقد كانت فرصة عمل غير مناسبة لها، لكنّها بحاجة ماسّة لراتب شهريّ؛ فظروفها دفعتها للتغاضي عن النظرة المجتمعية السلبية للمرأة العاملة في المجال الحرفيّ.

تحدّي النظرة المجتمعية..

تقوم مهمة "أم أحمد" على تنقيب الزرع وتعشيبه، إضافةً إلى تعبئة الخضروات في أكياس تخزين؛ بعد فرزها، كما تقوم بسقي النبات وتهذيب الأشجار، حيث يضمُّ المشتلُ شجر الزيتون والليمون والتين والعنب والورد الجوريّ والحمضيات بشكل عام.

لم تكن "أم أحمد" وحدها؛ فقد شاركتها العملَ مجموعةٌ من الخريجات والنساء اللواتي تمّ تفريغهنّ من قبل (الأونروا) على المشتل، يعملن سويةً، ويحاولن التخفيف عن بعضهنّ البعض. تقول لـ"الغيداء" إنها رفضت في البداية العمل؛ خاصةً أنّ أهلها عارضوا عملها، لكنها سرعان ما تراجعت عن ذلك؛ تحت وطأة العَوَز، فحاجتها لسدّ أساسيات المعيشة كبيرةٌ. توضح: "لم يعد يهمّني كلام الناس، أعمل في مكانٍ محترمٍ هو المشتل، أفضل من أن أمدّ يدي لأحد".

وتتنهد تارةً وتبتسم أخرى؛ ثم تقول: "تغيّرت حياتي، وضعت برنامجاً أسير عليه بانتظام منذ بدأتُ العمل بالمشتل الزراعيّ، أستيقظُ فجراً ليكون لأبنائي نصيباً في جدولي، وأنجز أعمالي المنزليّة، ثم أطهو الطعام قبل المغادرة في الثامنة صباحاً".

وتوضح "أم أحمد" أنه "ليس هناك أصعب من أن تفقد الخريجة الجامعية العمل في مجال يحقّق طموحها بعد التخرّج، لكنّ الظروف المحيطة هي ما يجبرك على الخوض في مهنة غير مهنتك" كما قالت، مشيرةً إلى العديد من العقبات؛ أهمها: النظرة المجتمعية؛ التي لا تتقبّل الفتاة إلا في وظيفة مكتبية. لكنها قالت إن "هناك نماذج تتحدّى هذه العقبات، وتسير بكلّ ثقةٍ في عملٍ لا يراه المجتمع مناسباً".

أوضاعٌ معيشيةٌ صعبة..

الكثير من النساء الفلسطينيّات أصبحن يعانين من أوضاع معيشية ونفسية صعبة للغاية، تارةً؛ بفعل الحصار الإسرائيلي، وأخرى؛ بسبب تبعات الانقسام، فقد غابت فرص العمل، وارتفعت معدّلات الفقر، واضطرت شريحةٌ واسعةٌ من السكان للاعتماد على المساعدات الإغاثية.

لذلك؛ يرى مدير "اتحاد لجان العمل الزراعي" في قطاع غزة "محمد البكري" أنّ "إقبال السيدات على العمل في غير مجالهنّ؛ وعلى العمل الشاقّ؛ سببه النكسة الاقتصادية التي يعيشها قطاع غزة". ويشدّد "البكري" خلال حديثه لـ"الغيداء" على "أهمية تحسين واقع المرأة الفلسطينية في القطاع، وتوفير الحدّ الأدنى من مقوّمات الحياة التي كفلتها القوانين والأعراف الدولية، وتوفير فرص عمل". مضيفاً: "مسئولية صُنّاع القرار توفير فرص عملٍ متساويةٍ في جميع مناحي الحياة للمرأة والرجل، للخريجين والخريجات؛ من أجل العدالة في المجتمع، والمساهمة في حلّ المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها، وتعزيز صمود الشعب الفلسطينيّ في قطاع غزة".

يُذكر أنّ أحدث الأرقام تؤكد أنّ نسبة البطالة في قطاع غزة بلغت 42.7 %، وهي من أعلى المعدلات في العالم، في حين تبلغ البطالة في صفوف الخريجين 45.5 %، وفي صفوف النساء 63.3 %، فيما تزيد نسبة الفقر عن 40 %، وفي السنة الماضية؛ بلغ عدد الخريجين في قطاع غزة حوالي 18.815 خريجاً من أصل 32 ألف خريج.

رمضان تحت الأزمات

اعداد ريم البحيصي
سمر الدرملي

امرأة غزية تتسوق بحلول شهر رمضان في سوق الزاوية أشهر الأسواق الشعبية شرق مدينة غزة، حيث يأتي رمضان هذا العام في أشد الأوقات صعوبة على قطاع غزة، حيث الأزمات الطاحنة التي تعصف به، كأزمة الكهرباء وخصم الرواتب، ناهيكَ عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة الأخرى التي نتجت بسبب الانقسام والحصار.

ويلاحظ أن الإقبال على الأسواق من أجل شراء ما يلزم ضعيف هذا العام جداً مقارنة بالأعوام الماضية.

زفاف في خيمة الاعتصام

داخل خيمات الاعتصام التضامني مع المعتقلين/ات الفلسطينيين/ات المضربين عن الطعام بمدينة غزة تم عقد قران بعض الشباب وسط زغاريد وأهازيج فلسطينية وزفة قصيرة داخل ساحة السرايا وسط مدينة غزة التي تقام عليها خيام الاعتصام، للتأكيد على تضامنهم مع حقوق المعتقلين/ات وذويهم.

وانتهى إضراب المعتقلين/ات الفلسطينيين/ات عن الطعام داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي بعد أن استمر 40 يوماً بعد أن وافق الاحتلال على تنفيذ مطالبهم.

وبدأ الإضراب بتاريخ 17 إبريل من العام الجاري وانتهى بتاريخ 27 مايو من العام الجاري 2017، بهدف تحقيق مطالب إنسانية كإنهاء العزل الانفرادي والاعتقال الإداري وتأمين العلاج للأسرى المرضى وتركيب هاتف عمومي، إلى جانب إعادة التعليم الجامعي والثانوية العامة، وتنظيم الزيارات.

الأسير البطل
في معركة
وما النص
صبر ساعة

أحمد العشي

وكيل وزارة الاقتصاد /المهندس ناجي سرحان لـ"الغيداء" :

الأسر التي تعولها امرأة لها الأولوية في إعادة الإعمار

مضى أكثر من ثلاث سنوات على العدوان الأخير على قطاع غزة (2014).. الأرقام الرسميّة الفلسطينيّة تؤكد أنّ حصيلة ما تمّ تدميره هو 11 ألف وحدة سكنيةً بشكلٍ كليٍّ، إضافةً لتضرّر ما يزيد على 160 ألفً وحدة سكنية بشكلٍ جزئيّ. تعهدّت الدولً المانحةً بمبلغً 5.4 مليار دولار لإعادة إعمار غزة، قيمة التعهدات الحقيقة فقط حوالي 600 مليون دولار، نصفها للإعمار؛ والنصف الآخر دعمٌ للسلطة الوطنية الفلسطينية، أيّ أنّها تشكّل فقط 60 % من التعهدات المالية للدول المانحة. تفاصيل أكثر في حوار "الغيداء" مع وكيل وزارة الاقتصاد "ناجي سرحان":

بداية: هل بالإمكان وضعنا أمام الجهود التي تبذلها وزارة الأشغال من أجل الإسراع في عملية الإعمار؟

نحن على تواصلٍ مستمر مع كافّة الجهات المعنيّة بإعمار القطاع؛ كـ "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" UNDP و"وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل".. تلك الجهات التي تنفذّ مشاريع الإعمار بالتنسيق مع الجهات المموّلة.

نحن نعمل على تسهيل مهامهم في القطاع، نتواصل مع جميع الجهات ذات العلاقة بجهدٍ كبير؛ حيث تتوفّر المنح الرئيسية من ثلاث دولٍ أساسية، وهي "المملكة العربية السعودية" و"الكويت" و"قطر".. بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية؛ ومنها: "ألمانيا" و"تركيا" و"إيطاليا".. ونحن بانتظار منحةٍ من "السعودية" لبناء 1000 وحدة سكنية بقيمة 40 مليون دولار، ومنحة من "قطر" لبناء 1000 وحدة سكنية بقيمة 40 مليون دولار أيضاً؛ لم تصلً حتى الآن لأسبابٍ فنيةٍ تتمثّل في عدم وصول الأموال والتحويلات الماليّة لمواد البناء. كما أنّ "تركيا" تعهّدت بدفع 200 مليون دولار؛ وصل منها 13 مليون دولارٍ فقط عن طريق مؤسسة "تيكا" التركية. أيضاً: هناك (منحة المليار) من قبل "قطر" لم تصل بالكامل حتى الآن، وننتظر أشقاءنا في الدول العربية مثل "سلطنة عمان" و"الإمارات العربية المتحدة" ننتظر مساعداتها المالية.

فيما يتعلّق ببرامج الإعمار المعتمدة: فهي تشمل ثلاث برامج: برنامج الإغاثة والإيواء، وهو بحاجةٍ إلى 115 مليون دولار؛ تمّ توفير 80 مليوناً

منها. أما البرنامج الثاني: فهو: برنامج إصلاح الأضرار الجزئية بقيمة 300 مليون دولار: توفّر منها 200 مليوناً. أما البرنامج الثالث ـــ وهو برنامج الإعمار بالكامل- فقيمته 565 مليون دولار: توفّر منها 325 مليوناً فقط.

ما هي مشاكل الإعمار الآن؟ وما عدد المنازل والوحدات السكنية التي بُنيت؟

من المشاكل: أنه قد تصل الأموال مع عدم دخول مواد البناء أو العكس. الأمر الذي يُهدر الأموال في غير ما خُصصت له من قبل المتضرّرين. وهناك أسبابٌ إجرائيةٌ تتمثّل في تأخّر وصول الاستحقاق المالي وتحويل الأموال. فمثلاً: "السعودية" لديها منحةٌ عبر "وكالة الغوث" وجاري العمل الآن على الانتهاء من هذه المنحة حتى تبدأ منحةٌ جديدةٌ. كما أنّ "قطر" بدأت بإعادة تنظيم إدارتها للمنح عبر "صندوق قطر للتنمية" وهذا أدّى إلى تأخّر وصول الأموال عن طريق "البنك الإسلامي للتنمية". نأمل خلال الأشهر المقبلة أن تصل هذه المنح.

فيما يتعلّق بعدد البيوت: ما هو قائمٌ يشمل الجزأين: المبنيّ والمطلوب. الإجمالي 13 ألف وحدة سكنية: منها 2000 وحدة لم يتمّ توفير منح لها: وهي من العدوان السابق. ووفقاً للسجلّات: يوجد حوالي 5500 وحدةً سكنيةً تحت الإعمار. وهي تمثّل 42 % من إجماليّ وحدات الإعمار التي تمّ بناؤها. وتوجد 3000 وحدةً سكنيةً لها تعهدات مالية نأمل وصولها. ويبقى ما يقرب من 5000 ما زلنا بحاجة لمنح لها.

ماذا عمن يعيشون في "الكرفانات" في ظلّ تأخّر وصول الأموال اللازمة للإعمار؟

الإعمار يتمّ بشكل أساسي من قبل الدول العربية -كما أسلفت- وأملنا كبيرٌ أن نحصّل الإسهامات لتغطية العجز المالي. لكن: لا نستطيع توقّع الوقت بسبب الظروف والتغيّرات الحاصلة من حولنا. نأمل أن يكون ذلك قريباً.

أهلنا أصحاب المنازل المدمّرة يعيشون في ظروف صعبة: خاصةً أولئك المتواجدون في "الكرفانات" ورغم أنه يتمّ صرف أموال بدل إيجار لـ 78 "كرفان" خلال الشهور الثلاثة الماضية: إلا أنهم الأكثر مأساوية. نتمنّى أن تُحلّ مشكلتُهم قبل الشتاء المقبل.

كيف ترى آلية إعادة الإعمار القائمة؟

هي آليةٌ عقيمةٌ. المفترض أن تُدخل مواد البناء بشكلٍ حُرّ. فهذه قضيةٌ إنسانيةٌ في المقام الأول.

تمّ الاتفاق على هذه الآلية ما بين "السلطة الوطنية الفلسطينية" والجانب الإسرائيلي برعاية "الأمم المتحدة" ونحن في وزارة الأشغال لم نُستشر في هذه الآلية. وليس لنا حولاً ولا قوةً. لذلك: مطروحٌ أمامنا أن نعمل بهذه الآلية: أو عدم وجود أيّ شيء. فاضطررنا للقبول بها. وعملنا جاهدين على تحسين الشروط الموضوعة.

ماذا عن وتيرة عملية الإعمار في القطاعات المختلفة: كيف تسير؟

أعتقد أنّ ملف الإعمار في قطاع الإسكان من أكثر الملفات تقدماً: إذا قارنّاه مع الإعمار في الجانب الاقتصاديّ: فهو سيءٌ جداً. والقطاع الزراعيّ: يكاد لا يوجد به إعمار. كما أنه في البنيّة التحتيّة توجد مشاكل كثيرةٌ: مع تحفّظنا على الجهود المبذولة: لأنها غير كافية.

هناك فرقٌ شاسعٌ في مناطق "خزاعة" و"الزنّة" بخانيونس وفي "بيت حانون" و"الشجاعية" بين ما كانت عليه قبل الإعمار وما هي عليه الآن.

ما هي العقبات الحقيقة في ملف الإعمار؟

الانقسام هو السبب الرئيسيّ الذي لم يشجع كثيراً من الدول أن تتقدّم بما تعهّدت به. نحن نعيش تحت ظروف استثنائية. ولذلك: نحتاج جهوداً استثنائيةً من المانحين. لكن: للأسف: هذه الجهود الاستثنائية غير متوفرة.

عدم استمرار دخول مواد البناء في الفترة الماضية آخّر وأحدث عطلاً كبيراً في عملية الإعمار. ففي وقتٍ من الأوقات: لم يدخل شيءٌ على مدار 6 شهور متواصلة.

كما أنّ الظروف الإقليمية أثّرت بشكل مباشر على عملية الإعمار في غزة: خاصةً ما يحدث في "سوريا" و"اليمن".. فقد أثّر ذلك بشكل كبير ومباشر على كمية الأموال التي تُقدّم للمنح. فوفقاً لخطتنا: كان يجب أن نُنهي ملف الإعمار مع نهاية عام 2017. لكن: ما زلنا نُعاني بسبب ما يحدث إقليمياً.

-النساء اللواتي فقدن منازلهن بسبب العدوان. تعرضن لمشاكل نفسية واجتماعية. فهل هناك خطةٌ موضوعةٌ بالتنسيق مع المانحين مراعاة للظرف الإنسانيّ لأولئك النساء؟

الحقيقة: من خلال عملنا: فإنّ الأسر التي تعولها امرأةٌ لها الأولوية في إعادة الإعمار. وهذا كان مطلباً أساسياً لدى المؤسسات الدوليّة: خاصةً "الاتحاد الأوروبي" والمنحة الألمانية والسعودية: حيث كان عنوانهم الأساس: "أين هي الأسر التي تعولها امرأة" أعطينا الأولوية للمرأة التي تُعيلُ أسرتها. كالأرامل وغيرهنّ. بالإضافة إلى أسر الشهداء والجرحى وذوي الإعاقة الخاصّة. كذلك أعداد أفراد الأسرة الكبيرة.

هل هناك إحصائيةٌ حول الوحدات السكنيّة التي تمّ إعادة بنائها لأسرٍ تعولها امرأة؟

الحقيقة: نحن ليس لدينا أرقاماً أو إحصائيات في هذا الشأن. لكن: ضمن معايير الترشيح: تكون الأولويةً -كما ذكرنا- للأسر التي تُعيلها امرأة.

ما هي رسالتكم لأصحاب المنازل المدمّرة التي لم تُعمّر منازلُهم حتى الآن؟

نقول للجميع إننا في وزارة الأشغال نبذل كلّ الجهود: لكنّ المشكلة تكمن في عدم وصول أموال الإعمار كاملةً. نتواصل مع الجميع. نحاول في المنح القادمة أن نحقّق على الأقل 50 % من المنازل المدمّرة على الأقل. فالمنزل الذي هُدمت منه أربعة طوابق: نبني فيه طابقين على الأقل. وكلّ الطوابق الأرضية نسعى أن تكون مبنيةً. بالطبع: الأولوية ستكون للبيوت المأهولة بالسكان.

نبذل كلّ الجهود. ونأمل خلال هذا العام والفترة المقبلة أن ننهي ملف الإعمار بالكامل.

في أوراق تحليلية متخصصة

مركز شؤون المرأة يبرز معاناة النساء المختلفة نتيجة العدوان الأخير وتأخر عملية إعادة الإعمار

هند أبو نجيلة

حرصاً من "مركز شؤون المرأة" على ضرورة الاهتمام بملف المرأة وإعادة الإعمار؛ قام "المركز" بعمل أكثر من ورقة تحليلية على أيدي خبراء وخبيرات في ملفٍ إعادة الإعمار لقطاع غزة، ونقدم في "كتاب الغيداء" لهذا العدد عدداً منها.

الحصار وإعادة الإعمار

أوصت ورقةٌ تحليليةٌ صادرةٌ عن "مركز شؤون المرأة" أعدتها ممثلة الدعم الدولي بغزة "حنين السماك" بضرورة إنهاء الحصار المفروض على القطاع؛ لإنهاء ملف الإعمار، إلى جانب إشراك النساء ومؤسساتهن في ملف الاعمار، وتكثيف الجهود وتوحيدها من أجل تقديم خدمات دعم نفسي واجتماعي واقتصادي متكاملة وليستً منفصلة للأسرً النازحة؛ً بمشاركةً الرجال والنساء.ً

وأكدت على استهداف الأسر النازحة في برامج التمكين الاقتصاديّ؛ التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدنيّ، عبر مشاريع مدرة للدخل وذات ديمومة، وتطوير حملات الضغط والمناصرة وبأدواتٍ جديدة بمشاركة جميع مكونات المجتمع الفلسطينيّ؛ً للضغط على صُنّاع القرار؛ بحل مشكلات الأسر النازحة.

وأشارت لضرورة إيجاد حلول مُرضية وموضوعية للأسر النازحة؛ التي كانت تعيش في أراضٍ تابعةً للحكومة، تراعي احتياجاته، بالإضافة إلىً القيامً بزيارات ميدانية من قبل المسئولين والمؤسسات للأسرً النازحة؛ لخلق حالة من التواصل الإنسانيّ، ووضعهم في دائرة الحدثً والتطورات الحاصلة في عملية الإعمار.

وأثبتت الدراسة انتهاك إسرائيل في عدوان 2014 الحقّ في السكن في الفترة من (17/7 وحتى 26/8/2014) بعد عدّة سنوات من الحصار المُطبق على قطاع غزة، ليفاقم من معاناة المواطنين، وبُعظّم من حالة الإفقار والعوز، فقد تضرّرت 171 ألف وحدة سكنية ما بين الهدم الكليّ وغير الصالحة للسكن، وأضرار متوسطة وطفيفة، عدا عن الأضرار التي لحقتً بالمصانعً والمرافقً العامة والبنية التحتية، وبلغ عدد المهجّرين قسرياً جرّاء هدم منازلهم بشكلٍ كليٍ 16.522 امرأة.

ووفق إحصاءات "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" فقد بلغت مشاركة الإناث في القوى العاملة 19.4 % في العام2014، 17.3 % في العام 2013، أما على صعيد نسبة المشاركة في القوى العاملة في قطاع غزة؛ فقد بلغت 44.4 % بواقع 68.2 % ذكور مقابل 20 % للإناث في العام 2014.

فيما بلغ معدل البطالة بالنسبة للإناث بعد النزوح في عام (2015) 39.2 %.

ووصلت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بعد النزوح 19.7 % في القطاع.

وأشارت الورقة إلى الوضع الاقتصادي وعلاقته بالعنف، حيث تواجه المرأة الفلسطينية أشكالاً مختلفةً من العنف في الحيّز الخاص والعام، وتُعدّ هذه مشكلة اجتماعية لها أسبابها المتعددة، منها أن سكان قطاع غزة لا يزالون يعانون من تبعات العنف السياسي الناجم عن العدوان الإسرائيلي وممارساته القمعية.

من ناحية أخرى؛ تناولت الورقة الوضع الاجتماعيً وعلاقته بالمرأة من حيث الصحة الإنجابية، من خلال مقابلات أجريت مع النساء اللواتي حَملن داخل الكرفانات، حيث عانين من مشكلات صحية ونفسية صعبة، جرّاء الوضع الجديد، وتدهورتً حالتهنً الصحية والنفسية؛ حيث اضطررن على إثرها لزيارة المراكز الصحية بشكلٍ شبه يوميّ، في ظلّ الحمل غير الآمن وعدمً توفر الرعاية المطلوبة؛ سواء على صعيد المكان وبيئته الفيزيقية أو على صعيد الوضع التغذوي والنفسي وضيق المكان وانعدام الأمن والأمان، ناهيك عن التعرّض لمشكلات اجتماعية ونفسية جرّاء ذلك، عدا عن أنّ طبيعةً "الكرفان" غير مهيأً لاستقبال مواليد جدد، مما ألقى على عاتقهنّ أعباءً إضافيةً، تنوء تحتها قدرة الأسرة على تحمّلها، الحاجة إلى مكان تتوفر فيه المقوّمات الصحيّة والنفسيّة والبيئة النظيفة، عدا عن نوعية الغذاء واحتياجات الدواء وخدمات رعاية الطفولة والأمومة وغيرها.

كما أثبتت الدراسة أنّ ضيق المكان وطبيعة "الكرفان" هي ثقافةٌ جديدةٌ لم تعتد عليها الأسر الفلسطينية في حياتها، فالوحدة السكنية

النساء وملف إعادة الإعمار .. إقصاء ممنهج ومقصود..!

مما لاشكّ فيه أنّ غياب –وتغييب– المرأة ومشاركتها الفاعلة في ملف إعادة الإعمار هو جزءٌ من الثقافة الذكوريّة السائدة في المجتمع الفلسطينيّ؛ والتي تُقصي المرأة وتهمّشها من كافة مراكز صنع القرار؛ في مخالفةٍ واضحةٍ للنظام الأساسيّ للسلطة الفلسطينية؛ والذي أكدّ على المساواة وعدم التمييز بين المواطنين، إضافةً لمخالفة كافّة المواثيق والأعراف الدولية؛ والتي وقّعت عليها دولة "فلسطين" عقب الانضمام للأمم المتحدة. ولعلّ أبرزها: العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسية، واتفاقية "سيداو" والقرار 1325، وغيرها من القرارات والبروتوكولات الدولية الخاصة بعدم التمييز ضد المرأة.

فعلى الرغم مما قدّمته النساء في فلسطين في كافة المجالات من مساهماتٍ بارزةٍ؛ إلا أنّ ذلك لم يشفع لها لدى العقلية السائدة والمتنفذّة في القرار الفلسطينيّ من إشراكها في كافة مواقع صنع القرار، وبقيت –حتى هذه اللحظة– تُعاني من التهميش والإقصاء بشكلٍ واضحٍ؛ مما دفع العديد من المراكز النسوية والحقوقية على حدٍ سواءٍ للمطالبة بضرورة إشراك النساء؛ لما يمتلكنه من إمكانياتٍ وطاقاتٍ تؤهلهنّ للإبداع والتميّز في كافة القطاعات.

فمنذ اللحظة الأولى للتحضير لمؤتمر إعادة الإعمار (والذي عُقد في "شرم الشيخ") غُيبت النساء تماماً عن المشهد الخاص بإعادة إعمار قطاع غزة، حيث أُقصيت من كامل العملية، بدءً من التحضيرات الحكومية، وتشكيل لجانٍ لها. وذلك على الرغم من أنّ معاناة المرأة جرّاء الأوضاع الإنسانية البائسة التي عاشتها النساء، أنتجت أشكالاً مختلفةً من الحرمان وتدهور أوضاعهنّ على المستوى الاقتصاديّ، في ظلّ مجتمعٍ أبويٍّ بطركيّ، يكرّس التمييز القائم على أساس الجنس، حتى في أقسى الظروف وأكثرها صعوبةً على حياة النساء.

ويكمن السرّ وراء إقصاء النساء عن ملف إعادة الإعمار بخلاف النظرة المجتمعيّة السائدة تجاه المرأة والتي تقوم على وضع النساء في مواقع محدّدةٍ تلائم الفكرة العامة عن طبيعة النساء (العاطفية) وبالتالي؛ يتمّ حرمانُها من تقلّد العديد من المراكز نتيجةً لهذه الوصمة الذكوريّة. في عدم تبنّي سياساتٍ وتدابير من قبل "السلطة الفلسطينية" تكفل المشاركة الفاعلة والكاملة للمرأة في كافة القطاعات. وغياب آليات التنسيق لإدماج النوع الاجتماعيّ بين الجهات المعنيّة، وذلك في تشكل مساحة 60 متراً أصبحت غير ممكنة كحق إنساني، وأن الأسر الممتدة كان يتوفر لها غرفة واحدة على الأقل أصبحً ذلك غيرً متوفر الآن، ما ولّد لديها ما يُعرف بعقيدة الصدمة، وهي متراكمة الأزمات داخل المجتمع، مما يحدث شللاً في التفكير، والتكيّف السلبيّ مع كلّ الأزمات.

تغييب المرأة عن إعادة الإعمار

أكدّت ورقةٌ قام "مركز شؤون المرأة" بوضعها بالتعاون مع "طلال أبو ركبة" حول "المرأة وعملية إعادة الإعمار" أن غياب وتغييب المرأة ومشاركتها الفاعلة في ملف إعادة الإعمار هو جزءٌ من الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع الفلسطينيّ الذي يخالف تماماً النظام الأساسيّ للسلطة الفلسطينية وكافة المواثيق والأعراف الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين عقب الانضمام للأمم المتحدة؛ لا سيما العهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، وعدم التمييز ضد المرأة؛ لا سيما القرار 1325.

وأضاف أنّ "النساء في فلسطين حُرمنَ من المشاركة الفعلية في مواقع صناعة القرار، وبَقينَ يعانين من الإقصاء والتهميش بشكل واضح، وهذا الأمر بيّنٌ وجليٌّ في ملف إعادة الإعمار؛ على الرغم من كونها المتضرر الأكبر بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشرٍ من العدوان الإسرائيليّ ومن تأخّر إعادة الإعمار.

وتطرقت الورقة إلى آلية إعادة الإعمار؛ باعتبار أنها اتفاقيةٌ مؤقتةٌ بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والأمم المتحدة، وقد أُبرِمَتْ بعد العدوان الإسرائيلي 2014.

وقد تطرّقت الورقة إلى موقع النساء ودورهنّ في ملف إعادة الإعمار؛ حيث أكدت أنها أقصيت تماماً من كامل العملية؛ بدءً من التحضيرات الحكومية وحتى تشكيل لجان لها..

وتحدّثت الورقة عن حقّ النساء في المشاركة في عملية الإعمار وفق القوانين والتشريعات المحلية والدولية في القانون الأساسي الفلسطينيّ والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسية، والقرار 1325 المرأة كعنصر فاعل في السلام والأمن؛ والذي اعترفت به "الأمم المتحدة" عام 2000 عبر مجلس الأمن، مؤكداً على الحاجة إلى مراعاة خصوصية المرأة، وضرورة إشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام؛ وخصوصاً في المناطق المتضرّرة من النزاعات، ودعم دور المرأة في كافة المجالات، وتأمين الاحتياجات الخاصة لهنّ وتمكين النساء في المجتمعات المتشابكة بالصراعات لإسماع أصواتهن في عملية تسوية الصراعات كشريكٍ على قدم المساواة.

وأكدت الورقة على أنّ تغييب المرأة عن ملف إعادة الإعمار وعدم إعطائها الدور المطلوب والمنوط بها يُعدّ مخالفةً قانونيةً لكافة المواثيق والأعراف الدولية والمحلية.

كما توقفت الورقة عند أسباب انتهاء النساء عن المشاركة الفاعلة في ملف إعادة الإعمار وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أولها: تبنّي سياسات وتدابير تكفل مشاركةً فاعلةً وحقيقيةً كاملةً للمرأة في إعادة إعمار القطاع، وضرورة التشاور مع النساء في الخطوات الخاصة بإعادة الإعمار والنظر إلى العملية من منظور شامل للجنسين؛ لتحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي؛ بما يكفل استيعاب إمكانياتها وقدراتها في ملف الإعمار، ويضمن إعادة الاعتبار للنساء ودورهن باعتبارهن شريكات رئيسيات في كافة مناحي الحياة.

والجدير ذكره أن معظم الأوراق والدراسات المقدمة بهذا الخصوص أكدت على تغييب وتهميش وإقصاء دور المرأة من عملية إعادة الإعمار، ونوّهت الدراسات أن في ذلك مخالفة لكافة الأعراف والمواثيق الدولية والمحلية، كما دعت الدراسات إلى ضرورة إعادة الاعتبار للمرأة والثقة بإمكانياتها وقدراتها؛ بعيداً عن الصورة النمطية التي يحاول المجتمع الذكوريّ ترسيخها.

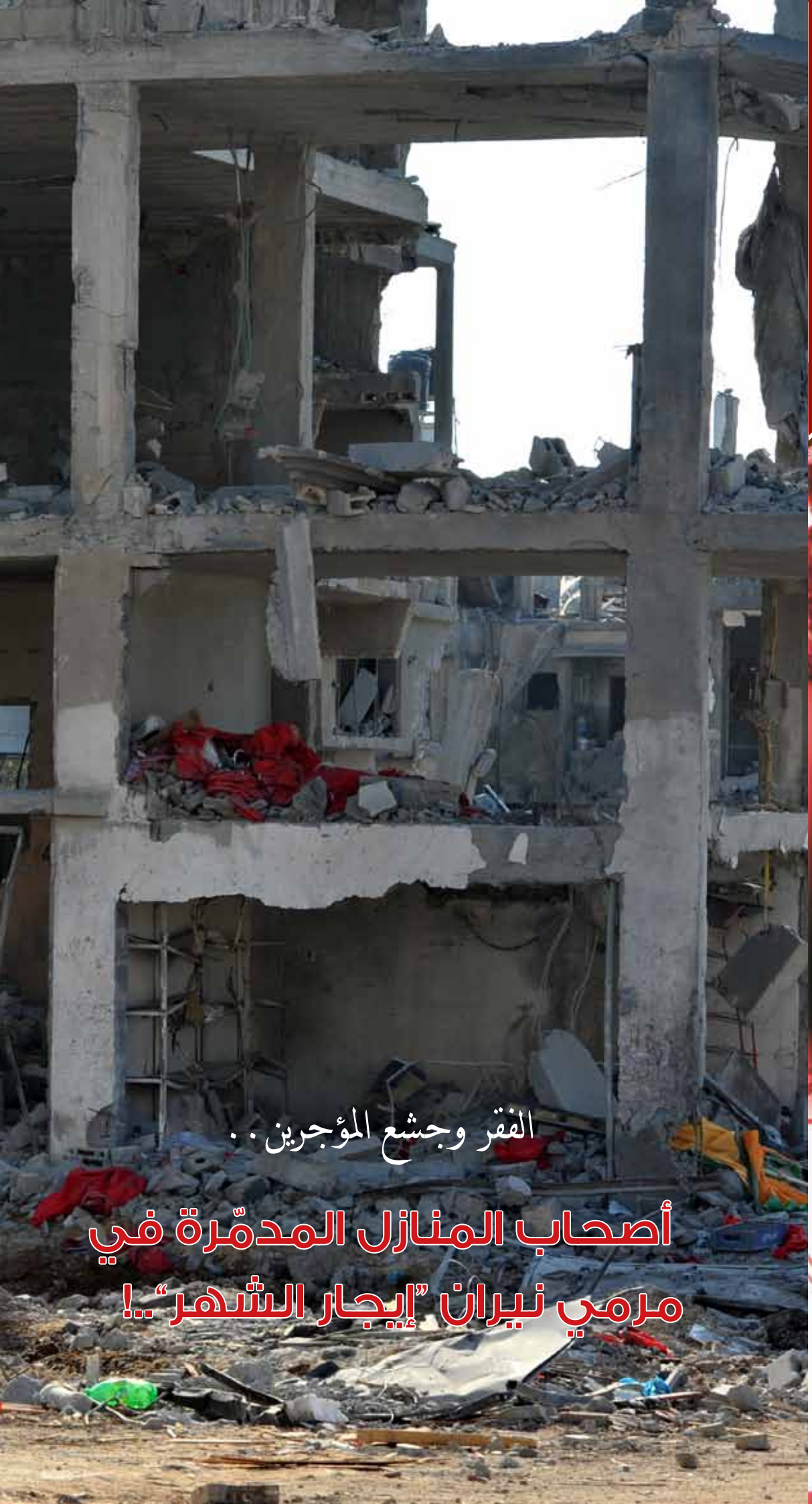

روند التتر

الفقر وجشع المؤجرين..

أصحاب المنازل المدمّرة في مرمى نيران "إيجار الشهر"..!

"الشهر ورا الباب"..هذه الجملة التي يرددها أصحاب البيوت المستأجرة من هُدمت منازلُهم في العدوان الإسرائيلي على غزة؛ تلخّص حقيقةً مؤلمةً عن حياة هؤلاء الذين يُحرمون من أساسيات الحياة؛ بسبب ضيق ذات اليد، ومعاناتهم في توفير إيجار المنزل الشهريّ.

هؤلاء؛ يصارعون أطماع المؤجّرين، ولا حول لهم أمام التهديد بترحيلهم إذا لم يدفعوا مبلغ الإيجار..

"الغيداء" تتحدث إلى هؤلاء الذين لم يحظَ بعضُهُم حتى اليوم ببدل الإيجار من "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين" (الأونروا) أو "وزارة الأشغال".

"والله من طلع من داره قلّ مقداره"..

بهذه الجملة بدأت "سمر الكفارنة" (30 عاماً) تروي معاناتها لـ"الغيداء" قالت وملامح القهر ترتسم على وجهها، أنّ منزلها قُصف في عدوان (2008) ومنذ دُمّر وهي تسكن في شقةٍ مستأجرة، تقضي طيلة الشهر وهي قلقةٌ من اليوم الذي يُقرّبها من موعد دفع الإيجار المرهق.

"سمر" أمٌّ لـ7 أطفال، لكنّ إعالتها لهم لم تشفع لها بالحصول على بيتٍ تمتلكه، حتى بعد التقدّم بطلب لبناء منزلها؛ برغم امتلاكها أوراقاً ثبوتيةً، وتستمر في السكن في منزلٍ مستأجرٍ بحالةٍ أقلّ من عادية، تدفع مبلغ 600 شيكل شهرياً في إيجاره. تقول "سمر" إنّ زوجها لا يعمل كلّ الأوقات، لكنّ عليهم أن يوفّروا الإيجار كلّ نهاية شهر، هذا الإيجار؛ الذي يأتي مع مصاريف دراسيةٍ ومستلزماتٍ أساسيةٍ لأبنائها.

تطالب "سمر" بـ "وضع قوانين صارمةً تحدد متوسط قيمة الإيجارات؛ حتى لا يكون هناك ارتفاعاً عشوائياً للأسعار، وقالت إنّ "على الجهات المعنيّة المتمثّلة في وزارة الإسكان التحرّك للحدّ من استغلال أصحاب العقارات لحاجة المستأجرين، ومنع رفع قيمة الإيجارات بطريقةٍ غير مبررة".

حقن تخدير..!

"أحياناً.. أبنائي يطلبون -كما باقي الصغار- أشياءً لا نستطع تلبيتها، حرصُنا على توفير إيجار المنزل؛ يحرمنا من كلّ شيء" هذا ما قالته السيدة "نعمة الكفارنة ". وتستكمل الحديث فتقول: "منذ عام؛ نسكن في بيتٍ مستأجرٍ، وفي كلّ يوم يمرّ علينا؛ نحلم بإعمار منزلنا، حيث ينغّص علينا مبلغ الإيجار حياتنا". وتوضّح لـ"الغيداء": "رغم أننا نحصل على مبلغ الإيجار من "وكالة الغوث" (الأونروا) إلا أنّ تحديدها لسقفٍ أدنى للإيجار لا يتناسب مع أسعار الإيجار، وهذا يعني أن استئجاري منزلاً أعلى من القيمة المطلوبة أتحمّل أنا قيمته الإضافية".

تحلم "الكفارنة" بالعودة إلى أيامٍ عاشت فيها في بيتٍ مستقل، وتختم بالقول: "كانت تجربة السكن المستقل جميلةً، عشت حياةً مستقرةً لمدّةٍ بسيطة، أتمنى أن أحصل على حقّي في سكنٍ مستقل".

أما "أسماء نصير" (28عاماً) التي شاركتنا الحديث فتقول: "طالبنا بحقنا في توفير سكنٍ مناسبٍ لنا بدل الإيجار الذي يحتاج للمال الكثير، ولكنهم لم يعطونا شيئاً، حتى بدل إيجار؛ لم يعرضوا علينا، يعطوننا إبراً من المخدر".

يُذكر أنّ المواثيق الدولية والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان تضمنّ حقّ السكن للمواطن، وتنصّ المادة (23) في القانون الأساسيّ الفلسطينيّ المعدّل لعام 2003 على أنّ "المسكن الملائم حقٌّ لكلّ مواطن، وتسعى "السلطة الوطنية" لتأمين المسكن لمن لا مأوى له".

وضعٌ اقتصاديٌّ مأساويّ

يوضّح الخبير الاقتصاديّ "معين رجب" أنّ "عدداً كبيراً من العائلات الفلسطينية بغزة تستمرّ معاناتُها بشكلٍ بالغٍ جرّاء استمرارها بالسكن في منازل مستأجرةٍ تكبّدهم مبالغ كبيرةً أعلى من قدرة المواطن على تحمّلها كلّ شهر".

ويضيف لـ "الغيداء": "بعضهم لم تشملُهم عمليةُ إعادة الإعمار بعد هدمها خلال العدوان على غزة، هذه الفئة من السكان معاناتها شديدةٌ بالفعل، والأفق أمامها مسدودٌ، كما أنّ مستقبلهم غير واضح".

ويلفت "رجب" إلى أنّ "الاهتمام بحياتهم محدودٌ للغاية؛ بالرغم من أنهم مصنّفون بأنهم في أمسّ الحاجة". مشيراً إلى أنّ "صرف بدل الإيجار للمتضرّرين من العدوان بعد قصف منازلهم؛ لا يكفي لمنحهم الاستقرار، حيث يُضطرون إلى صرف مبلغ "بدل الإيجار" على الأمور الحياتية؛ بما فيها المأكل والمشرب؛ لأنهم في الغالب لا وظيفة لهم، وهم في الأصل يحتاجون إلى إعانةٍ وعملٍ واستقرارٍ أيضاً".

كما يحذر "رجب" من كون البيوت المستأجرة تكون أحياناً لا تصلح للسكن، ولا للحياة الآدمية، ومع ذلك؛ يعاني ساكنوها من تكبّد عناءّ الدفع الشهريّ لمستحقاتها على حساب حياتهم وأطفالهم وأمورهم الضروريّة، وهو ما لم يلتفّت له أحد".

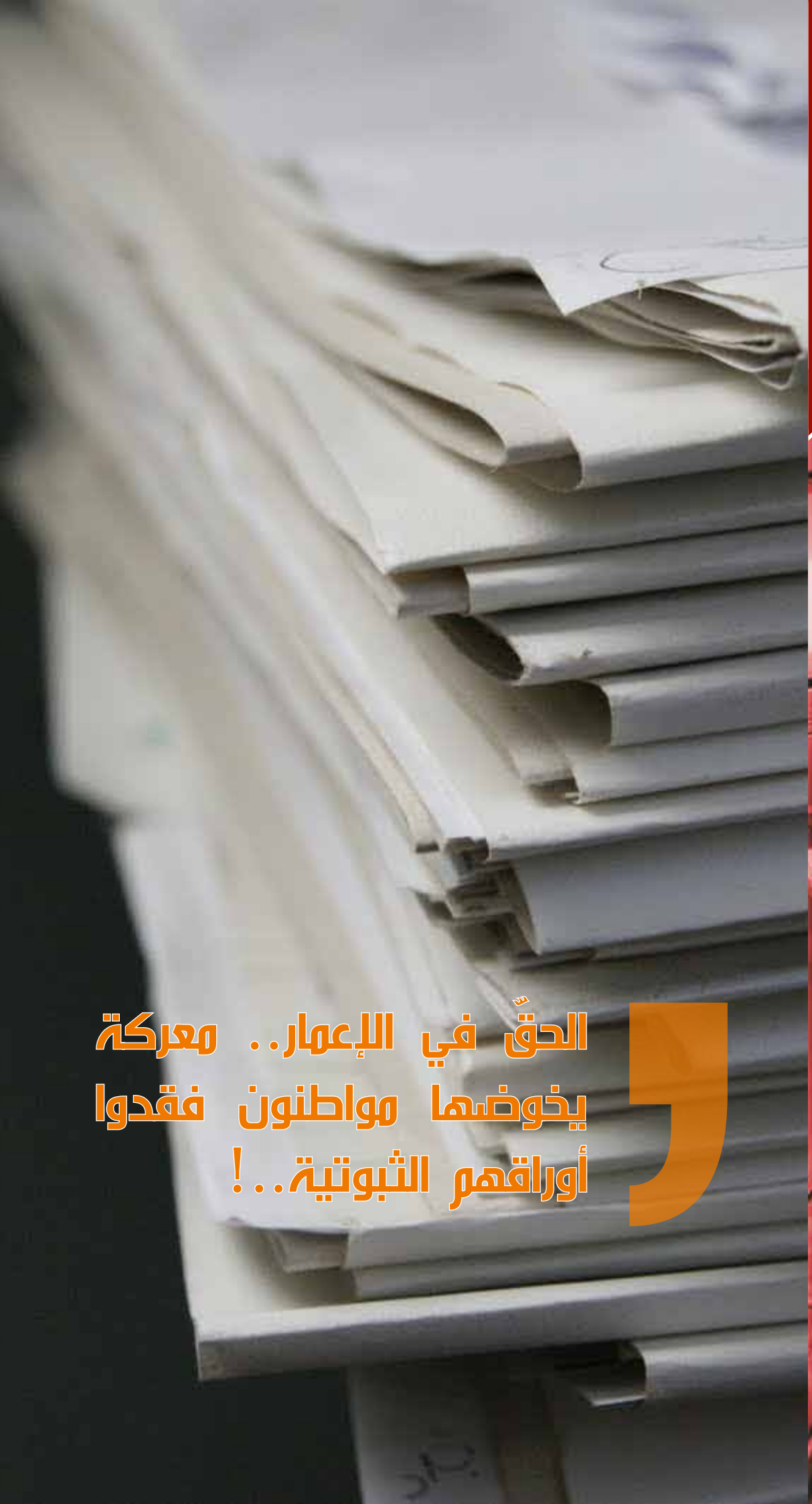

هبة كريزم

الحقّ في الإعمار.. معركة يخوضها مواطنون فقدوا أوراقهم الثبوتية..!

مع بدء حصول البعض على منحة لبناء منزله المدمّر في عدوان إسرائيلي؛ لا يزال هناك من يخوض معركة مع المؤسسات الحكوميّة في قطاع غزة؛ من أجل إثبات أحقيته في الإعمار؛ بعد تدمير منزله، إذ شكّل فقدان الأوراق الثبوتية لهؤلاء مأساةً كبيرةً يعيشون تبعاتها وحدهم؛ دون اكتراث حكومي بمصيرهم.

ومهما اختلفت الأسباب الكامنة وراء تأخّر الإعمار -أو بالأحرى بطئه الشديد- من انقسام سياسي داخلي، أو عراقيل إسرائيلية منهجة، يعيش هؤلاء معاناةً كبيرةً يأملون فيها إثبات حقّهم الذي كفله القانون والمواثيق الدولية.

"الغيداء" استطاعت الوصول لعددٍ من المواطنين الذين لا يمتلكون أوراقاً ومستنداتٍ تثبت تدمير منازلهم في العدوان الإسرائيلي؛ بغية استطلاع آرائهم حول تأخّر عملية الإعمار في غزة:

تنظر السيدة "سمر الكفارنة" (30عاماً) بحسرةٍ وألمٍ لحالها، فهي منذ عدوان العام 2008؛ تنتظر إعمار منزلها. تفاءلت كثيراً عندما تمّ بناء تسعة منازل هُدمت خلال ذلك العدوان على الحدود الشرقية لمنطقة بيت حانون، وتوقّعت أن يلحق بها دورُ الإعمار، لكن: "لم يتمّ بناء أيّة غرفة من منزلي أو حتى ترميمه، وذلك لعدم وجود أوراق ثبوتية للمنزل" كما قالت لنا. وتضيف باكيةً: "لي حقٌّ في امتلاك منزلٍ خاصٍّ لي ولأطفالي، لقد حُرموا من كلّ شيءٍ من تفاصيل الحياة الكريمة، ويجب على الحكومة توفير منزلٍ مناسبٍ لنا، أنا أحمل مسئولية تأخّر الإعمار لوزارة الأشغال والإسكان".

ذات المعاناة؛ تعيشها "أم أكرم الشنباري" (65عاماً) التي تقطن الشريط الحدوديّ في شرق قطاع غزة، فهي تعاني جرّاء عدم الاعتراف بوجود منازلهم في تلك المناطق أثناء العدوان على غزة، وهو ما خلق إشكاليةً كبيرةً لها مع المؤسسات الحكومية.

تقول "أم أكرم": "الحكومة عليها مواجهة أيّ نقصٍ تواجهه قضية الإعمار، وعليها توفير مواد البناء اللازمة لاستكمال عملية الاعمار". مشيرةً إلى معاناتها وعائلتُها من جرّاء تجاهل المسئولين والمؤسسات الحكومية؛ في محاولةٍ مستمرةٍ لنزع الاعتراف بوجودهم في هذه المنطقة. تقول السيدة وهي تغالب دموعها: "ما الذي علينا فعله؟! إذ كنّا في بلدنا ولا يُعترفُ بحقّنا في السكن، من سيمنحنا هذه الحقوق التي يمتلكها الكثيرون من سكان قطاع غزة".

السكن.. حقٌّ غير معترفٍ به..!

"فعلتُ كلّ ما باستطاعتي، اتبعت كلّ السُبل المتاحة؛ حتى أحصل على ما أريد من وزارة الإسكان في قطاع غزة؛ على أمل إعمار بيتي المدمّر، لكن؛ لا أحد يمنحنا خطوةً عمليةً واحدة".

كلماتٌ قليلةٌ لا تلخص معاناة "أم أحمد النواتي" (50عاماً) مع عملية إثبات حقّها في إعمار منزلها المدمّر.

تقول السيدة: "الحكومة هي المسئولة عن إكمال عملية الإعمار، نقضي الكثير من الوقت وسط زحام المراجعين؛ من أجل الحصول على حقّنا، ونسلك كلّ الطرق من أجل ذلك، لكن؛ لا شيء في الأفق غير التأجيل والتسويف".

السيدة "آمال قاسم" (45 عاماً) أيضاً تتفق مع "النواتي" وهي ترى أنّ الحكومة في غزة تتحمّل مسئولية تأخّر عملية الإعمار. تقول: "الحكومة يجب أن تتحرك؛ من أجل تحريك عملية الإعمار، عليها أيضاً أن توفّر لنا جميع الخدمات والمتطلبات التي نحتاجها من أجل أن نعيش بكرامة".

وتواصل السيدة الإعراب عن تذمّرها، فتؤكد أنّ الحياة بعد تدمير منزلها أصبحت جحيماً لا يُطاق، مضيفةً: "كل حياتنا مؤجلةٌ لما بعد الإعمار، لا نستطيع العيش كما الجميع، نفتقر لأبسط الحقوق في الحياة الكريمة، ونعيش لنركض خلف الوعود بقرب الإعمار والحصول على منح التعويض".

إجراءاتٌ مرهقةٌ للفقراء..!

"إنّ المسئولية الأولى والأخيرة تقع على عاتق حكومة غزة لتأخر الإعمار، فنحن نقع تحت إطار مسئولياتهم، وعليهم الوفاء بالتزاماتهم تجاهنا، نحن نطالب بحقّنا في المسكن الذي كفله لنا المجتمع الدوليّ"..

بهذه الكلمات بدأت "أم محمود الكفارنة" (50عاماً) حديثها لـ"الغيداء" قالت ذلك وهي ترجو أن يُسمع صوتُها هذه المرة، لقد عانت هذه السيدة كثيراً خلال السنوات الماضية، مشكلتها التي لا أُفق لحلّها كدّرت كلّ تفاصيل حياتها وأسرتها، وتعيش على أمل أن يُعترف بمنزلها المهدّم؛ ومن ثمّ؛ يُبنى لها منزل.

لا تقتصر الضغوطات على هؤلاء على ما سبق، فالسيدة "عزّة الكفارنة" (55عاماً) التي حمّلت المسئولية للحكومة ووزارة الأشغال، تشتكي من استغلال الجهات الرسمية لحاجتهم للإعمار، فهي ترهقهم بكثرة الإجراءات؛ بغية الوصول إلى حلٍ لمشكلاتهم.

تقول "عزة": "إجراءاتٌ كثيرةٌ نطالبُ بها من أجل تنفيذ الإعمار لمنازلنا المهدّمة، ونحن أوضاعنا الاقتصادية صعبةٌ ولا تسمح بتوفير كلّ المصروفات التي تطلبها منّا البلدية وغيرها؛ من أجل استئناف البناء وعدم تأخره".

من جانبه؛ يؤكد المواطن "طارق مصلح" (28عاماً) على المشكلة التي يواجهونها وهي مسئولية الحكومة، ويضيف: "كونك مسئولاً عنّا؛ فعليك توفير كافة احتياجاتنا، وإلا فلن يكون لك فائدةٌ من منصبك، ولا بد من إيجاد بديلٍ لك لتلبية احتياجاتنا، ومن أهمّها السكن المناسب لنا كمواطنين؛ بغضّ النظر عن وجود أوراق ثبوتية للمنزل أو لا".

تدمير 11 ألف وحدة سكنية..

تأخّر تنفيذ خطّة الإعمار لثلاثة أعوام بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي الأخير (والذي استمر 51 يوماً) لا يزالُ المانحون لا يوفون بالتزاماتهم التي تعهّدوا بها في مؤتمر المانحين الذي عقد في القاهرة، في 12 أكتوبر 2014، والتي بلغت 5.4 مليار دولار، نصفُهُ لتمويل عجز الموازنة الفلسطينية والنصف الآخر للإعمار.

وتؤكد دراسةٌ صادرةٌ عن مكتب "الأمم المتحدة" لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة- أوتشا، ومؤسسة "شيلتر كلستر" التي تقوم بمراقبة عملية إعادة الإعمار، والبنك الدوليّ؛ حول المنازل التي دُمرت في العدوان الإسرائيلي لعام 2014، أنّ هذا العدوان أدّى إلى تدمير 11 ألف وحدة سكنية بشكلٍ كلي، و6.800 وحدةً سكنيةً تضرّرت بشكلٍ بالغ، وأصبحت غير صالحةٍ للسكن، و5.700 وحدةً سكنيةً تضرّرت بشكلٍ كبير، و147.500 وحدةً سكنيةً تضرّرت بشكلٍ طفيف.

وتقول الدراسة إنّ عدد الوحدات السكنية التي تمّت إعادة بنائها من جديد قد بلغت 1181 وحدةً سكنيةً؛ من أصل 11 ألف وحدة سكنية دُمّرت كليّاً خلال عدوان عام 2014، وهي تمثّل فقط 10.7 % من كافّة الوحدات التي تمّ تدميرها كلياً، ولا يزال نحو 50 % من المنازل المُدمَّرة تدميراً جزئياً وشديداً بحاجةٍ إلى ترميمات؛ حيث لم تتم تلبية سوى 16 % من احتياجات إعادة إعمار قطاع غزة الكليّة.

في البيوت المؤقتة..

النساء يقبعن تحت وطأة الضغوطات النفسية والعنف الأسريّ

نورهان المدهون

انتهى آخر عدوان إسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر عام (2014) لكن؛ لم تنته معه معاناة الآلاف من الفلسطينيين، وبالأخصّ الذين دُمرت منازلُهُم بفعل آلة العدوان الإسرائيلية. هؤلاء الذين يقطنون البيوت المؤقّتة الحديدية أو الخيام، أو حظوا ببيت مستأجر؛ بينما لا ينزعون من نفوسهم أمل إعمار منازلهم.. يعيشون معاناةً كبيرةً، لها تبعاتٌ نفسيةٌ واجتماعيةٌ سلبيةٌ متراكمةٌ. تحظى النساء فيها على وجه التحديد بحصّة الأسد، فهنّ يقعن تحت وطأة العنف والتعسّف والضغط النفسيّ في تلك المنازل المؤقّتة.

"الغيداء" في السطور التالية تتحدث إلى أولئك النساء؛ لتقف -عن قرب- على معاناتهنّ، كما تتحدث لمختصّين عن الانعكاسات الخطيرة لهذا الوضع على نفسيّة النساء وحياتهنّ الخاصّة:

في حيّ الزيتون -شرق مدينة غزة- تقيم العشرينية "رنا فلفل" وعائلتها في خيمة أقيمت بالتحديد مكان منزلها المدمّر في العدوان الإسرائيلي الأخير (2014) فقد أجبرت على المكوث هنا؛ بعد أن دمّر الاحتلال منزلهم وبقالتهم الصغيرة التي كانت مصدر رزقهم.

جلست "رنا" ترتكز على ما تبقّى من حجارة منزلها السابق، بينما التفّ حولها أطفالُها الأربعة، تارةً يلهون وتارةً يُنصتون لحديثنا معها. كان هناك ثلاث قطط ترعاهم "رنا" لم يترددن أيضاً في الاقتراب منّا.

بدأت "رنا" حديثها بالقول: "طُلّقت مرّتين، وفي كلّ مرة كنت أعود من أجل أطفالي، فلا مكان لديّ سوى هذه الخيمة التي تجمعني بهم". تستكمل حديثها: "تنتاب زوجي حالاتٌ من العصبية، فلا عمل لديه ولا مصدر رزق ولا مكاناً آمناً، فيقوم بتفريغ جُلّ عصبيته عليّ، وينهال ضرباً وشتماً بأبشع الألفاظ".

تشير بإصبعها أمام الخيمة؛ حيث مساحةً رمليةً وتستأنف: "قبل ثلاثة شهور؛ قام زوجي بضربي، وسحبي من شعري، وأطفالي يصرخون من حولي، ويستجدونه أن يتركني، لقد كاد أن يقتلني؛ لولا تجمّع الناس وتخليصي من بين يديه..".

إسقاط العنف..

لم تكن "رنا" الضحيّة الوحيدة للعنف الأُسريّ في "الكرفانات" أو الخيام، فعندما توجّهنا إلى شمال قطاع غزة -وتحديداً إلى بيت حانون- وصفت لنا "أم محمد الكفارنة" الحياة في "الكرفان" بالقول: "عذابٌ ومرارةٌ نتجرعها يومياً، صراعٌ أسريٌّ متواصلٌ، وفي الصيف والشتاء؛ المعاناة واحدةٌ، أخشى أن أمضي حياتي هنا دون إعادة الإعمار، فوعود المسئولين الواهية أفقدتنا صبرنا وأعصابنا؛ حتى أصبنا بحالةٍ نفسيةٍ يُرثى لها".

تعيش "أم محمد" في "كرفان" حديديٍّ؛ بعد أن ضاقت بها السبل، فلا بدل إيجار ولا سكن يؤويها وعائلتها.

تستكمل حديثها معنا وتقول: "انقلبت حياتنا رأساً على عقب، أفقدُ أعصابي لأتفه الأسباب؛ فلا أطيقُ رؤية أولادي ولا أتحمّل صراخهم وأصواتهم المرتفعة حين يلعبون، فسرعان ما أقوم بضربهم وإخمادهم، ومؤخراً؛ لاحظت أنهم يعتدون على بعضهم بالضرب والشتائم، ويفتعلون المشاكل في المدرسة".

كثرة الخلافات العائلية..

دمّرت قوات الاحتلال الإسرائيلي قرابة 60 ألف وحدة سكنية خلال العدوان الأخير على القطاع، كما دمّرت تلك القوات 35 ألف منزل خلال عدوان عام 2008، وعدوان عام 2012، ويعيش كلّ من دُمّر منزلُهُ على أمل أن تتمّ إعادة إعمار منزله، ومن ثمّ؛ يحقّق الاستقرار الأسريّ.

ذات المعاناة السابقة؛ تعيشها "أم وليد العثامنة" فتلك السيدة التي تقطن في منطقة "بيت حانون" وتنتظر إعادة الإعمار منذ ما يقارب الثلاثة أعوام؛ تُقيمُ في "كرفان" متهالك غير صالح للحياة البشرية، وهي وعائلتُها يعيشون أوضاعاً ماديةً مترديةً، تسبّبت في كثرة خلافاتهم العائلية؛ نتيجة الضغوطات النفسيّة.

تقول وهي تزفر بزفرات الألم والامتعاض: "بين التأجيل ووعودٍ بالتعجيل من أصحاب القرار بشأن إعادة

الإعمار: باتت الحياة لا تُطاق، فقلّة المال وسوء الأحوال: جعلتنا ننهش بعضُنا البعض".

وتستأنف: "أشعر بالاختناق، فلا أتمالك نفسي، وأقوم بضرب أبنائي، ومن ثم: أبكي وأندم على فعلتي، حتى زوجي: أصبح ذا مزاجٍ سيئٍ لا أستطيع إرضاءه".

الزوجة هي الضحية الأولى..

يُهدّد العنفُ البناءَ السليم لأيّة أسرة، إذ يترتب عليه آثارٌ خطيرةٌ على الزوجين والمجتمع، و يُعدّ العيشُ في "الكرفانات" (وغيرها من البيوت المؤقتة التي تفتقر فيها الأسرة للشعور بالأمان والاستقرار) واحدةً من أهمّ البيئات المشجّعة على العنف الأسريّ.

لذلك: تعتبر الأخصائية الاجتماعية "حياة الهسّي" الزوجةَ هي الضحية الأولى للعنف الأسريّ، يليها الأبناء، وذلك نتيجةً لموروث الثقافة الذكوريّة والأبويّة المسيّطرة على المجتمع: كأحد الأسباب القويّة لانتشار العنف الأسريّ.

وتستطرد بالقول لـ"الغيداء": "العنف الأسريّ أحد الأنماط السلوكيّة المكتسبة: يتعلمه الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية، وهو سلوكٌ عدوانيٌ ينتج عن وجود قوىً غير متكافئةٍ داخل الأسرة".

وتلفت "الهسّي" النظر إلى أثر العامل الاقتصاديّ والوضع الماديّ المتردّي على سكان "الكرفانات".. فوجودهم في بيئةٍ غير صحيّة يعني "عدم استطاعة رب الأسرة سدّ حاجة أفراد عائلته ومتطلباتهم، مما يجعله يلجأ إلى السلوك العنيف" حسب "الهسّي".

أمراضٌ نفسيّة..

تُعتبرُ بيئة "الكرفانات" بيئةً غير صحيةٍ تزيد من الضغوطات النفسيّة: كما أسلفنا، وهي بيئةٌ تحرمُ الأطفال من التمتّع بطفولتهم، خاصةً أنها تدفع نحو تنشئةٍ اجتماعيةٍ مشجعةٍ على العنف والشعور بالنقص: في ظلّ الوضع الماديّ الذي تتميّز به هذه البيئة.

لذلك: ترى المختصّة النفسيّة "آلاء العبوينى" أنّ "سكان هذه المناطق يُصابون بالقلق والخوف من المستقبل، وهو ما يدفعهم للعصبية الشديدة والاكتئاب: الذي قد يؤدي بهم لتعاطي المخدرات، وغيرها من السلوكيات غير السويّة".

وتقول "العبوينى" لـ"الغيداء": "وعود المسئولين بتعجيل الإعمار -دون تحقّق- يصدم السكان، ويُفقدُهم الثقة، ويولدُ لديهم أمراضاً نفسيةً كالشعور بالعجز، وعدم الرغبة في الاستمرار في الحياة". وتضيف "العبوينى" التي تدعو إلى تكثيف جلسات التفريغ النفسي لسكان "الكرفانات": "على الزوجات التغاضي عن الأخطاء الصغيرة، وحسن التعامل مع أطفالهنّ وأزواجهنّ، وعدم إشعارهم بالعجز". منوهةً إلى "ضرورة معاملة الزوج لزوجته بالمعاملة الطيبة، وإطراءها بكلماتٍ تُحسّن من نفسيتها، ليسود التفاهم فيما بينهما".

الأُطر التشريعية.. عاجزة..!

القانون الأساسيّ الفلسطينيّ كفل حماية حقوق جميع المواطنين دون تمييز: بمن فيهم النساء والفتيات، وجاء منسجماً مع مبادئ حقوق الإنسان الدولية: والتي نصّت عليها المواثيق الدولية المناهضة لجميع أشكال العنف الممارس ضد المرأة: والمبنيّ على النوع الاجتماعي.

توجّهنا بالحديث إلى المحامي "غسان مسلّم" الذي أكدّ أنه: "لا تزال الأطر التشريعية والمؤسسيّة عاجزةً عن توفير الحماية القانونية للنساء المعنّفات: خاصةً داخل إطار العائلة" مستشهداً على ذلك بزيادة عدد الشكاوى المقدّمة من النساء للمؤسسات النسوية والحقوقية، حيث لا توجد رؤيةٌ لبناء استراتيجيةٍ وطنيةٍ لمواجهة العنف ضد النساء في قطاع غزة والضفة الغربية.

يتطرّق "مسلم" خلال حديثه مع "الغيداء" إلى المعوّقات القانونية أمام قضية العنف ضد المرأة، فيصفها بأنها: "كبيرةٌ ومعقّدة" مضيفاً: "نحن بحاجةٍ إلى نظامٍ سياسيٍ وقضائيٍ مستقرٍ، ووحدةٍ قانونية بين الضفة والقطاع، فالقوانين التي تضمّنت نصوصاً على أشكال العنف الممارس ضد النساء: لا تتمتّع بالفعالية الكافية من حيث الإنفاذ والتطبيق".

ويُطالب الحقوقيّ "مسلّم" بضرورة الإسراع في إصدار قانون حماية الأسرة من العنف، وسنّ العقوبات وإجراء تعديلاتٍ على قانون الحماية من العنف الأسريّ، والعمل على تجريم جميع أفعال العنف المرتكبة ضد المرأة.

في الختام: يمكنا الإشارة إلى أنّ مصادقة رئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس" على كلٍ من اتفاقية "سيداو" (CDAW) لمنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ما تزال تفتقر للتطبيق: في ظلّ وجود الكثير من العثرات: بسبب خصوصيّة المجتمع الفلسطيني.

لأول مرة في الدوري الممتاز

مسعفات متخصصات يطببنّ جراح اللاعبين المصابين في ملاعب غزة..!

عبد الله أبو حشيش

تقول المسعفة "حنان أبو قاسم": "بداية عملنا كانت صعبةً جداً، أتذكر يوم نزولي الأول إلى أرض الملعب، وعيون الجميع تتابعني: اللاعبون ولجنة تحكيم المباراة والجمهور، بل وحتى رجال الأمن. كلهم كانوا يتأملونني أنا وزميلاتي باستغراب شديد؛ لكننا قرّرنا بأن نتجاهل نظراتهم وأن نقوم بعملنا بمهنية وعلى أكمل وجه. عزّز لديّ هذا الأمر الكثير من الثقة بذاتي وإمكانياتي، وقد استطعنا إثبات وجودنا والحمد لله".

ومن ثمّ؛ تواصل المُسعفة المتخصصة في الملاعب الرياضية من "الجمعية الفلسطينية للإسعاف" بالقول: "العلامة الفارقة الحقيقية لتقبّلنا كجزءٍ أساسي من الملعب الرياضي هو تعاملنا المهنيّ والدقيقً مع أول إصابةٍ تعاملت معها في أرض الملعب.

لا أنسى تلك الإصابة أبداً: كانت كسراً كاملاً تعرّض له لاعب فريق "الأهلي الفلسطيني" "ماجد التتري".. كانت من أصعب وأبشع الإصابات التي تعاملت معها؛ إلا أنني أثبتُّ أمام الجميع قدرتي على تأدية رسالتي الإنسانية بمهنيةٍ متناهية".

رسالةٌ إنسانيةٌ..

"حنان" وزميلتاها "منال مسلم" و"إلهام حسن" هنّ عضوات أول فريقٍ نسائي لإسعاف اللاعبين؛ والذي يؤدي واجبه على أرض الملعب لأول مرةٍ في تاريخ الملاعب الكروية في قطاع غزة، وذلك خلال الدوري الممتاز لكرة القدم، لموسم عام 2016-2017.

كانت "حنان" قد حصلت على بكالوريوس آداب لغة إنكليزية ودبلوم تربية في الجامعة الإسلامية في غزة عام 2010، ثم دبلوم إسعاف وطوارئ طبية برتبة "ضابط إسعاف" من كلية "بوليتكنك المستقبل التطبيقي" عام 2014، وحصلت على شهاداتٍ

متخصصةٍ في مجال الإسعاف من بينها "أساسيات إنقاذ الأرواح والتعامل مع الإصابات" و"إدارة الأزمات والكوارث" و"تخطيط القلب والإنعاش القلبي الرئوي المتقدم".

تقول "حنان": "كنت شغوفةً جداً بمهنة الإسعاف، وأردتُ التخصص بها في دراستي الجامعية، إلا أن هذا التخصص لم يكن يُدَرَّس في الجامعات في قطاع غزة، فدرست تخصصاً آخر. عندما عرفتُ بأن إحدى الكليات تقوم بتدريس هذا التخصص لم أتردد؛ قمتُ بدراسته، وكان العدوان على قطاع غزة عام 2014 فرصةً لي لتطبيق ما تعلمتهُ من مهارات".

تحدٍ جديد..

من جانبها؛ بيّنت "إلهام" أن "النزول للملعب مليءٍ بآلاف الرجال هو "تحدٍ جديد" لها ولزميلاتها، كونهنّ يتواجدن بين الرجال وفي رياضةٍ ذكوريةٍ بحتة، إدارةً وممارسة. مضيفةً بالقول: "لقد أردتُ أنا وزميلاتي خوض هذه التجربة، وقبول التحدي لإثبات أننا لا نقل كفاءةً عن زملائنا الذكور، وأننا نستطيع تأدية واجبنا الإنسانيّ على الوجه الأمثل. سيكون "الانفراد والتميز" هو شعار فريقنا بإذن الله؛ بحكم كوننا "صاحبات الخطوة الأولى" في هذا المجال الصعب".

أما "نهى" فأوضحت أنّ "الجمعية الفلسطينية للإسعاف" قدمت لهن التدريب الكامل على إصابات الملاعب، وكانت السبب في إقناع "الاتحاد العام لكرة القدم الفلسطيني" بالقبول بنزولهنّ إلى الملاعب خلال الدوريّ الممتاز، وترك الحكم على فشل التجربة من نجاحها بعد التفاعل الميدانيّ.

ومن ثمّ؛ تكمل قائلةً: "ما أردنا تحقيقه أنا وزميلاتي إثبات مهنيتنا العالية كإناثٍ في مجالٍ شديد الصعوبة هو حكرٌ على زملائنا الذكور، وقد استطعنا بالفعل تحقيق هذا الأمر. كان مشهد تواجدنا لافتاً للأنظار في ملعب اليرموك، خلال مباراة فريقي الهلال واتحاد خانيونس، كأول مسعفاتٍ إناث، ضمن التغطية الإسعافية لفريق "الجمعية الفلسطينية للإسعاف" لمباريات الدوري الممتاز".

العائق الوحيد، كما ترى "حنان" و"إلهام" و"نهى" كان عدم تقبّل وجودهنّ في الملعب في بداية الأمر، إلا أنهنّ يؤكدن أنهنّ استطعن كسر مختلف الحواجز وإثبات جدارتهن أمام الجميع.

البداية والتطبيق

عن بداية الفكرة وصولاً إلى مرحلة التطبيق، يقول رئيس مجلس إدارة الجمعية الفلسطينية للإسعاف "مازن الحرازين": "الفكرة جاءت محاكاةً لتغطية طاقم مسعفات نسائي من جامعة العلوم والتكنولوجيا في كأس العالم للسيدات تحت سن 17 عاماً في الأردن؛ الذي عقد في 30 أيلول/ سبتمبر، فضلاً عن إيماننا بقدرة المسعفات على التعامل مع جميع الحالات؛ بغضّ النظر عن النوع".

وعن كيفية تطبيق الفكرة؛ أوضح "الحرازين" أن "اتحاد كرة القدم طلب من الجمعية تغطية الدوري الممتاز طبياً، ومتابعة اللاعبين في حال تعرّض أحدهم للإصابة، دون أيّ تحديدٍ للنوع الاجتماعي، على اعتبار أنّ من يعمل في الإسعاف عادةً هم من الذكور" موضحاً أنّ "الاتحاد رفض في البداية فكرة المسعفات".

وتابع: "الرفض كان لأسبابٍ متعلقة بتقاليد المجتمع وطبيعته المحافظة، علاوةً على توفر مسعفين ذكور، إلا أننا استطعنا إقناع الاتحاد بالفكرة، عبر دعوته إلى تقييم التجربة الأولى، ومن ثمّ؛ الحكم على قدرات المسعفات ومهاراتهن في الميدان ونزلن أول مباراة في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي".

وشرح "الحرازين" أن "المسعفات وعلى الرغم من صعوبة التجربة إلا أنهنّ أثبتن جدارتهنّ الفائقة في العمل، مما دفع الجمعية إلى تكرار التجربة على مدار تغطيتهم للدوري" لافتاً بأنّ "عدد المسعفات اللواتي نزلن إلى الملعب بلغ أربع مسعفات، تدرّبن في الجمعية، فضلاً على دراستهنّ الأكاديمية للإسعاف الأولي والطوارئ".

وتابع حديثه: "كان وجود المُسعفات صدمةً للاعبين والجمهور المُقيم على مدرجات الملعب، كذلك للأمن المتواجد هناك" منوهاً أنّ "الصدمة تكلّلت برفض وجود فريقٍ نسوي يُسعف اللاعبين الذكور، إلا أن المهنية التي تعاملت بها المُسعفات مع الإصابات خلال المباريات كانت النقطة الفارقة والحاسمة لتقبلهنّ بشكلٍ أكبر" مؤكداً أنهنّ "أثبتن جدارتهنّ وقدرتهنّ الفائقة على العمل في وقتٍ قياسي. كما يأمل "الحرازين" أن يتمّ استثمار قدرات الفتيات وتحفيزهنّ على العمل في مجال الإسعاف والطوارئ سواءً على المستوى الرياضيّ أو على المستوى العام".

التحقن بنادي الفروسية منذ الصغر وأثبتن جدارتهن . .

"فارسات غزة الصغيرات" يحلمن بتمثيل فلسطين في البطولات العالمية

حمزة رضوان

"عندما كنتُ في الخامسة من عمري؛ كنتُ أتابع أخي "يوسف بشغف وهو يتدرب على رياضة ركوب الخيل في نادي "الجواد" للفروسية في غزة. لاحظ أبي هذا الأمر فقام بتسجيلي في النادي لأبدأ هناك التدرّب على ممارسة هذه الهواية ".. تكمل الفارسة "هلا البطراوي" (8 أعوام)؛ "على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بي؛ لدي الآن الكثير من المتابعين الذين يتابعون تدريباتي وإنجازاتي، وأتلقى منهم كل الدعم والتشجيع ". "هلا" هي واحدةٌ من ثلاث فارسات صغيرات في السنّ، ينتمين لنادي الفروسية الوحيد في قطاع غزة. تحدّثت "الغيداء" معهنّ، فإضافةً لـ "هلا" هناك الفارستان "مي العلمي" (13 عاماً) و"لمى اليازوري" (14 عاماً) وجميعهنّ يمارسن هذه الرياضة سعياً منهن لتمثيل فلسطين يوماً ما في المحافل الدولية.

رياضةٌ ليست سهلة

عندما نتحدث عن رياضة ركوب الخيل؛ فإننا نتحدث عن واحدة من أصعب الرياضات، فهي تحتاج إلى بنية جسدية قوية تسمح للفارس بالمحافظة على توازنه فوق الحصان خلال جريهما معاً، أو تنفيذهما لإحدى القفزات، ففي حال سقوط الفارس من فوق جواده خلال تنفيذ قفزة ما مثلاً؛ قد يصيبه أذىً شديد، بالإضافة إلى ضرورة تمتعه بشخصية قوية ومتفهمة في ذات الوقت لتحقيق التناغم والانسجام والثقة المتبادلة بينه وبين الجواد الذي يمتطيه؛ كي يشكلا فريقاً ناجحاً، إذ لا يمكن للفارس أن يحقق أيّ نجاح كان ما لم يستطع أن يكسب ثقة حصانه، ويكون بينهما "درجة تفاهم" عالية.

لقيت "هلا" دعماً كبيراً من والدها وعائلتها لمواصلة هوايتها في رياضة ركوب الخيل، حيثُ يقول والدها "كمال البطراوي" لـ"الغيداء": "خلال السنوات الثلاث الماضية؛ سعيتُ أنا ووالدة "هلا" إلى تشجيعها ودعمها في مشوارها الرياضي. نعلم تماماً مدى صعوبة ممارسة هذه الرياضة؛ خاصةً لطفلة صغيرة في عمرها، لكنني وجدتُ أن "هلا" تمتلك الجرأة والثقة بالنفس، وهو ما أهَّلها كي تصبح فارسةً صغيرةً في هذا السنّ المبكر، وهو ما جعلني أنا وبقية أفراد العائلة نقوم بتشجيعها؛ مما زاد في ثقتها بذاتها إلى حد كبير".

شاركت "هلا" في العديد من البطولات؛ حصلت فيها على مراكز متقدمة، كما أنها تمكنت من السفر إلى الأردن لتلقي المزيد من التدريبات لصقل مهارتها، ثم شاركت في بطولة نادي الشارقة للفروسية في الإمارات، وشاركت في العديد من البطولات، وحصلت على المركز الثاني والثالث، حيثُ كانت أصغر فارسة في كل البطولة، كما تمّ تكريم "هلا" من قبل اللجنة الأولمبية الفلسطينية كـ "أصغر فارسة قفز حواجز في العالم".

صعوباتٌ عديدة

أما بالنسبة للفارسة "مي".. فتقول لـ"لغيداء": "بدأتُ بممارسة ركوب الخيل في سنٍّ مبكرة، فقد كان عمري خمس سنوات آنذاك. في البداية؛ رفض والدي ممارستي هذه الرياضة؛ نظراً لخوفه الشديد عليّ، إذ كان يرى أنّ ممارسة هذه الرياضة

أمرٌ صعبٌ للغاية؛ خاصةً على فتاةٍ صغيرةٍ مثلي. بعد محاولاتٍ حثيثةٍ مني ومن والدتي لإقناعه؛ استجاب لرغبتي في مواصلة التدرّب على ركوب الخيل، وها هو الآن يعتبر ممارستي لهذه الرياضة مصدر فخرٍ واعتزاز له".

شاركت "مي" في عددٍ من البطولات التي نظّمها نادي الفروسية في قطاع غزة، ومن بينها "بطولة الصداقة" واستطاعت أن تحصل على مراتب هامةٍ فيها، ساعيةً لتحقيق حلمها؛ وهو تمثيل فلسطين في البطولات الدولية. تضيف "مي": "أرى أنّ الاهتمام برياضة الفروسية في المجتمع الفلسطيني محدودٌ للغاية، فضلاً عن أنّ ظروف الحصار التي نحياها في قطاع غزة تعيق سفرنا للمشاركة في البطولات الخارجية، أو حتى مجرد الانتقال للضفة الغربية مثلاً؛ للمشاركة في أيّة بطولاتٍ محليةٍ هناك".

في حين تتحدث الفارسة "لمى" عن تجربتها مع رياضة الفروسية، فتقول: "منذ تسع سنواتٍ ذهبتُ مع عائلتي لنادي "الجواد" للفروسية، وشاهد والدي هناك مجموعةً من الفتيات يقمن بممارسة رياضة الفروسية؛ وتحديداً بتنفيذ قفز الحواجز. فسألني: "هل تحبين أن تمارسي الفروسية مثلهن؟". أعجبتني الفكرة؛ لأبدأ بممارسة اللعبة، وها أنا اليوم بين مجموعةٍ من زميلاتي الفارسات، وكلنا يسعى إلى تمثيل فلسطين في المحافل الدولية في هذه الرياضة".

وتشير "لمى" إلى أنها شاركت في مجموعةٍ من البطولات التي نظمها "نادي الفروسية" في قطاع غزة، حيثُ تمكنت من حصد المركز الأول في إحداها، وتسعى الآن إلى المشاركة في بطولة الفروسية للأندية العربية للسيدات.

وتدعو "لمى" الاتحاد الفلسطيني إلى عقد تدريباتٍ مشتركةٍ بين ممارسي رياضة الفروسية من قطاع غزة والضفة الغربية، مع توفير مختلف الفرص من أجل تبادل الخبرات بينهم، والارتقاء بهذه الرياضة، ومواكبة كل ما هو جديد في رياضة ركوب الخيل.

لم تلق الاهتمام..!

رئيس مجلس إدارة نادي "الجواد" للفروسية "أشرف اليازوري" يوضح لـ"لغيداء" أنّ النادي أُنشئ حديثاً في منطقة الشيخ عجلين جنوب مدينة غزة، وقد تمّ تأسيسه من قبل مجموعةٍ من رجال الأعمال الفلسطينيين؛ من أجل الاهتمام برياضة الفروسية "التي لم تلقَ أيّ اهتمامٍ فعليٍ من قبل الجهات الرسمية" حيثُ سعى النادي إلى إقامة بطولاتٍ عديدةٍ على مدار العام، ومن بينها "بطولة الشتاء" و"بطولة شهر رمضان" و"بطولة غزة السنوية" و"بطولة عيد الأضحى" وغيرها من البطولات الأخرى، من أجل زرع روح التنافس بين ممارسي رياضة الفروسية في قطاع غزة.

كما ينوّه "اليازوري" إلى أنّ عدد المنتسبين للنادي قد بلغ الخمسين فارساً وفارسة تقريباً، حيث تشكّل نسبة الفارسات ما يقارب النصف في النادي، موضحاً أنّ "إدارة النادي عليها ضغطٌ كبيرٌ من قبل فئة الفارسات حتى يكون لهن كياناً أكبر داخل النادي، وهذا حقٌ لهنّ لأنهنّ يشكلن نسبةً كبيرةً داخل النادي".

ياسمين الدريملي

النساء وإعادة الإعمار

محاولات فردية وأخرى منظمة على مواقع التواصل الاجتماعي ينقصها التخطيط الطويل والرؤى الاستراتيجية

ضمان مشاركة المرأة في إعادة إعمار قطاع غزة؛ وضمان وضع رؤية متكاملة لإعمار القطاع؛ بمشاركة مختلف الأطراف؛ خاصةً المرأة، بمن فيهم المتضررون والمتضررات أنفسهم وقطاعات المجتمع المختلفة؛ كانت من أهمّ الفعاليات والأنشطة التي لاقت صدىً على مختلف مواقع التواصل الاجتماعيّ؛ كذلك وسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى؛ والتي قام بها عددٌ من مؤسسات المجتمع المدنيّ والأهليّ والشخصيات النسوية والحقوقيّة التي تؤمن بأهميّة مشاركة المرأة في هذا الملف الهامّ.

الكثير من هذه الصفحات كانت تطالب بضرورة تفعيل التضامن الدوليّ لفكّ الحصار عن قطاع غزة، وتفعيل كافة الجهود للوصول للوحدة الوطنيّة وحماية النساء؛ خاصةً في ظلّ ما تتعرّض له من عنفٍ شديدٍ ومتواصل من المجتمع؛ ناهيكَ عن عنف الاحتلال الإسرائيلي.

كما أنّ العديد من المؤسسات النسوية والحقوقيّة تداعت لعقد العديد من ورش العمل والمؤتمرات والجلسات التوعويّة مع عددٍ من الخبراء والخبيرات في ملفّ إعمار غزة؛ لتوعية النساء بضرورة عدم إقصائهنّ؛ وإشراكهنّ بشكلٍ جديٍّ وعمليّ في هذا الملف، لا سيما وأنهنّ المتضرّر الأكبر مادياً ونفسياً.

وشدّدوا على ضرورة استغلال الطاقات الكامنة لدى المرأة الفلسطينية؛ كونها المتفوّقة على الرجل في معظم المجالات، وتشكيل لوبيّ ضاغطٍ على صناع القرار؛ سواءً في الحكومة أو "الأونروا" أو الدول المانحة.. أو غير ذلك؛ لتغيير الواقع لصالحها؛ بدلاً من أن تندبَ حظّها، وترجعَ عدم تقدّمها خطواتٍ في إصلاح واقعها المرير للرجل؛ لأنه لا يمكن أن يتمّ تغيير الواقع إلا من خلال إحداث حالةٍ من الغضب والمطالبة المستمرّة.

واعتبر الكثير ممّن نظّموا هذه الحملات أنّ المرأة الفلسطينية هي الأفضل والأقدر على تحديد احتياجاتها، وبالتالي؛ مطلوبٌ من مؤسسات المرأة النهوض بواقعهنّ وتغييره للأفضل؛ بدلاً من الارتكان على من يقوم لهنّ بهذا الدور.

كما شدّدوا على أهمية دمج النساء في كافة مراحل إعادة الإعمار، وتضمين الاحتياجات الحقيقية للنساء في كافّة جوانب عملية الإعمار، واعتماد المفهوم الشامل والموسّع لإعادة الإعمار، وعدم حصره في "الحقّ في السكن" رغم أهميته، والإعلان عن خطط إعادة الإعمار من حيث الأهداف والأموال المخصّصة لها والإطار الزمنيّ للتنفيذ والمعيقات التي تعترضها.

إلى جانب ضرورة التشاور مع النساء في الخطوات الخاصّة بإعادة الإعمار، والنظر إلى العملية من منظورٍ شاملٍ للجنسين، وعلى ضرورة وجود آلية تنسيقٍ لإدماج النوع الاجتماعيّ بين الجهات المعنيّة، والعمل على توفير الموارد الماديّة والبشرية اللازمة.

نابعةٌ من جرحهنّ..!

"هالة" إحدى الفتيات اللواتي كنّ ناشطاتٍ -ولا زلت- في التغريد على موقع "تويتر" وعلى صفحتها الشخصية على "الفيس بوك" فيما يتعلق بإعادة إعمار غزة، ودور النساء فيه.

قالت: "أنا أؤمن بأنّ أيّ ملفٍ أو قضيةٍ فلسطينيةٍ يتمّ فيها تهميش النساء واستبعادهنّ؛ ستكون منقوصةً ومبتورةً، لذلك؛ لم أتوقف عن التغريد والنشر عن أهمية دور النساء في هذا الملف الهام؛ حيث لديهنّ القدرة على طرح أفكارٍ ومبادراتٍ عمليةٍ نابعةٍ من جرحهنّ وهمهنّ نتيجة العدوان الأخير على غزة".

ويوافقها الرأي "أحمد موسى" الذي قال بأنه "كما تدير الأم كلّ شؤون البيت والأسرة -وحتى المجتمع- فلابد بأنّها يمكن أن تدير مثل هذا الملف بذكاءٍ وحنكةٍ منقطعة النظير، لذا؛ يجب دعم النساء ومناصرتهنّ في المطالبة بأن يكنّ هنّ الأساس في ملف إعادة الإعمار، ووضع التصوّرات والخطط المختلفة له، وهو ما كنت أكتب عنه كثيراً -ولازلت- في كل مواقعي الشخصية وحساباتي على مواقع التواصل الاجتماعي؛ والتي يتابعها الآلاف من الداخل والخارج".

يُذكر أنه في نهاية كلّ عدوانٍ إسرائيلي على قطاع غزة؛ يتجدّد الحديث عن إعادة إعمار قطاع غزة، ورغم أنّ آثار الاعتداءات السابقة لم تعالج بشكلٍ نهائي؛ إلا أنّ الآثار التي ترتبت على العدوان الأخير في تموز (2014) كانت كارثيةً بشكلٍ كبير؛ حيث تبعه تدميرٌ وخرابٌ للبيوت والمؤسسات، وللبنية التحتية، وتدهورٌ بليغٌ على المستويين الاقتصاديّ والاجتماعيّ.

وحتى الوقت الراهن؛ لم تتمّ تلبية احتياجات الناس من ملف إعادة إعمار قطاع غزة؛ فالدول المانحة لم تلتزم بوعودها تجاه إعادة الإعمار، وبعضها التزم ولكن ليس بشكلٍ كلي، كما أنّ صولاتٍ وجولاتٍ كثيرةً عُقدت في فلسطين وخارج فلسطين لوضع هذا الملف على الطاولة وحلّه من جذوره؛ ولكن بلا جدوى.

تنقصها الرؤية الاستراتيجية

"خالد صافي" استشاري الإعلام الاجتماعي، اعتبر أنّ "معظم الحملات التي انطلقت على مواقع التواصل الاجتماعيّ للحديث عن إعادة الإعمار كانت فرديةً، بينما الحملات المنظّمة كانت تنقصها الرؤية الاستراتيجية، والإعدادُ طويلُ المدى". مشيراً إلى أنّ "أكثر ما يزعج؛ أنّ النمط الغالب على الحملات كان إغاثياً بحتاً؛ ما حجّم الملف إلى مجموعة مساعداتٍ متناثرةٍ بين الحين والآخر".

وأوضح أنّ "هذه الحملات تفتقر للبعد القانونيّ، ومساءلة الجهات ذات العلاقة بالقيام بدورها تجاه ملف الإعمار، ومتابعة المشاكل المترتّبة على تأخّره".

إذن؛ يمكن القول أنّ متطلبات إعادة الإعمار الكامل، وضمان إشراك النساء في كلّ مراحله؛ تتطلّب آليةً جديدةً تضمن معها رفع الحصار وإنهاء الانقسام بشكلٍ فعلي، وتوفير ضماناتٍ دوليةً تُلزم الدول بتنفيذ وعودها تجاه إعادة إعمار غزة وإعادة الحياة الكريمة للمواطنين في غزة؛ وعلى رأسهم النساء.

أما الناشطة على مواقع التواصل الاجتماعيّ "سماح أبو ديّة" فقالت إنّ "عمليات إعادة الإعمار التي تمّت في قطاع غزة لا تتجاوز الحدّ الأدنى لمتطلبات الناس الحقيقية، وهذه النسبة غير كافية؛ في ظلّ كبر حجم الدمار الذي خلّفه العدوان الإسرائيليّ الأخير، بالإضافة للعدوانات السابقة؛ التي لازالت آثارُها الوخيمةُ من تشريدٍ ودمارٍ متواصلةً حتى اللحظة، لذا؛ نحن بحاجةٍ لوضع خطةٍ إعلامية؛ سواءً في وسائل الإعلام التقليديّ أو وسائل الإعلام الجديدة؛ للنشر والترويج المؤثّر حول معاناة الناس في القطاع بعد العدوان؛ لا سيما النساء".

فسيفساء نسوية

إعداد / سعاد أبو ختلة

حكايتها..!

استطاعت أن تستصلح رُكناً من منزلها المدمّر؛ لتجعله ركناً جميلاً لاجتماع العائلة، بعضَ أُصُص الزهور، زهريةً من الورد المجفّف فوق مفرش قديم تُزيّن المائدةَ البلاستيكية المحاطة ببضعة مقاعد قديمة صُنعت لها أغطيةٌ مزركشة. استطاعت أن ترمّم بعض ذاكرتها، لكنّ الحجرة المُطلّة على الحديقة البائدة؛ حيث مقعد حماتها المتحرّك، وحيث اعتادوا الالتفاف حولها وهي تسرد لهم حكايات "أيام البلاد" وسبحتها ذات الخرزات المائة، العقد الذي يزيّن عُنُقَها.. كلها مضت تحت الردم، كومةٌ من الحجارة والحديد تقبع هناك، مختلطةً بأغصان شجرة "ليلة القدر" التي طالما تنفّسوا عطرها المنساب في المساءات الهادئة. يحزّ قلبَها الألمُ وتبتسمُ لزوجها قائلةً: "الحمد لله، نحن أفضل من غيرنا، بعض الجدران مازالت قائمةً تؤوينا، أمي أحبها الله فاصطفاها شهيدةً".

تهوّن عليه الفقد وقلبها حطام، البيت الذي نسجت علاقةً وطيدةً مع كلّ ركن فيه، لمست حجارته حجراً حجراً، قبّلته قبل أن يُصبح جداراً، فحجرةً، فمنزلاً مترامي الأطراف، يُشعّ بحبّ قاطنيه، هرج الصغار، وضحكاتهم، أُصُص الورد، الشجيرات التي أحبتها وأرضعتها حباً وعنايةً، واهتمّت بها حتى أثمرت... روحُها تحت الأنقاض ورغم ذلك: تبتسم وتحمد الله، تبكي بحرقة؛ دون أن يلحظ ألمها أحد، لا تريد أن تمحو ذاكرتهم الجميلة..!

جمالك في فصل الصيف..

ارتفاع درجة الحرارة، ونسبة الرطوبة في الجو؛ يؤثران سلباً على صحّة بشرتك، لذلك؛ ينصح الخبراء بالتالي:

أولاً: ضعي الواقي الشمسيّ يومياً:

يجب أن تقومي بوضع الواقي الشمسيّ يومياً؛ حتى تحمي بشرتك من حرارة الشمس الحارقة، لأنّ أشعّة الشمس تؤدّي إلى تصبّغ البشرة وظهور التجاعيد مبكراً.

ثانياً: اعتني بشعرك:

يتضرّر الشعر من الشمس، ولكيّ تقومي بحمايته؛ يجب أن ترتدي القبعة أو الحجاب لتحميه من الشمس، وأن يُغسل بشكلٍ جيّدٍ مرةً على الأقل أسبوعياً.

ثالثاً: لا تنسيّ قدميك:

إنّ الفصل الدافئ من الممكن أن يُحدث أضراراً بالغةً في القدمين؛ من ظهور الأكزيما والفطريات، لذلك؛ يجب أن تحافظي على جفاف قدميك قدر الإمكان، وألا تعرضيهما للرطوبة.

رابعاً: حافظي على إطلالتك الطبيعية:

لا تبالغي بوضع المكياج والكريمات على بشرتك؛ بل اكتفي بالإطلالة الطبيعية.

خامساً: راقبي غذاءك:

يجب أن تهتمّي بغذائك؛ للمحافظة على جمالك وإبرازه؛ لأن الطعام الصحيّ ينعكس على البشرة بشكلٍ مباشر، فيجب أن تقومي بشرب كميّاتٍ وافرةٍ من الماء لتحافظي على رطوبة بشرتك، ويجب تناول الخضروات والفواكه بشكلٍ وافرٍ؛ خاصةً فواكه الصيف الغنيّة بالفيتامينات.

من الشخصيات الخمسين الأولى في العالم

"ريما خلف"..

اقتصاديةٌ وسياسيةٌ أردنيةٌ، حاصلةٌ على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من "الجامعة الأمريكية" في بيروت، والماجستير والدكتوراه في علم الأنظمة من جامعة "بورتلند" الرسمية في "الولايات المتحدة الأمريكية". اختيرت من قبل صحيفة "الفايننشل تايمز" كواحدة من الشخصيات الخمسين الأولى في العالم؛ التي رسمت ملامح العقد الماضي.

حازت على جائزة "جامعة الدول العربية" للمرأة العربية الأكثر تميّزاً في المنظّمات الدولية عام 2005، وشهادة الدكتوراه الفخرية في العلوم الإنسانية من "الجامعة الأمريكية" في القاهرة عام 2009؛ تقديراً لما أطلقته من مبادرات للمنطقة في التعليم، وحقوق الإنسان، والمشاركة المدنيّة، والنموّ الاقتصادي.

في العام 2010؛ تولّت منصب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، والأمينة العامّة التنفيذية لمنظمة "الإسكوا" لجنة "الأمم المتحدة" الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وقد تقلّدت عدّة مناصب في "هيئة الأمم المتحدة" منذ العام 2000، قدّمت استقالتها بعد قرار الأمين العام للأمم المتحدة سحب تقرير أصدرته اللجنة في آذار2017، يُدين التقريرُ الاحتلال الإسرائيليّ، وقد رفضت الانصياع لطلب الأمين العام فيما يتعلق بحذف ما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية.

التقرير الذي حمل عنوان "التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية" قالت: إنّ "أشكال الاستباحة الخارجية للحقوق والكرامة العربية تتعدّد، ويبقى أسوأها الاحتلال الإسرائيليّ لفلسطين والجولان السوريّ، وأراض لبنانية.. احتلالٌ يستمر دون رادعٍ في خرقٍ سافرٍ للقرارات والمواثيق الدولية".

سيدتي الجميلة في رمضان..

عند الصيام؛ قد يخسر الجسمُ العديد من الفيتامينات والمعادن، لهذا؛ أنتِ تحتاجين إلى تعويضه عن هذا النقص من؛ خلال وجبتيّ الإفطار والسحور؛ حيث تحتاج خلايا البشرة للمغذيّات لتنمو وتتجدّد، كما يحتاج إليها الشعر والأظافر، وهذا يعني أنه كلما زاد اهتمامُك بتناول الطعام الصحيّ؛ كلما حافظتِ على صحّة بشرتك.

لذلك؛ لا تنسَيّ أن تُضيفي الفواكه والخضار الطازجة إلى مائدتك خلال شهر رمضان الكريم، فهي تعطيها مزيداً من الألوان والتنوّع؛ بالإضافة إلى غناها بالفيتامينات والمعادن؛ التي تساعد بشرتك في أن تكون صحيّة ونضرة.

كيف يمكنك القيام بواجباتك المنزليّة براحةٍ وسهولةٍ أثناء الصوم؟

- خطّطي لمائدة الإفطار؛ وقومي بشراء المكوّنات مسبقاً.
- لا تُمضِ اليوم بأكمله في المطبخ، ولا تُجهدي نفسك.
- قومي باستغلال الوقت بالشكل الأمثل.
- خُذي قِسطاً من الراحة وتمدّدي لبعض الوقت قبل البدء بتحضير المائدة.
- اجعلي الجوز، اللوز، الزبيب، التمر وقمر الدين جزءً من غذائك اليوميّ؛ فهي تحتوي على الطاقة، المعادن والفيتامينات.
- اتبعي الإرشادات الصحيّة للإفطار.
- لا تُجهدي نفسك بالخروج كلّ يوم؛ بل تمتّعي بلمّ شمل عائلتك، وامنحي نفسك قسطاً من الراحة.
- امضِ وقتاً مع أبنائك (نشاطات داخل المنزل) بدلاً من قصد المطاعم والإسراف في تناول الطعام ليلاً.
- -تمشّيّ بعد الإفطار؛ فأنتِ بحاجة لحركة بدنية خفيفة لحرق السعرات الحرارية الزائدة؛ ومدّ جسمك بالنشاط.
- لا تنسيّ أهمية وجبة السحور الصحيّة؛ التي تمنحك الطاقة والنشاط ليومك الرمضانيّ.

خير نصيحة:

يمكنك غسل وتحضير كلّ الخضار ومكوّنات الأطباق خلال فترة الصباح؛ هكذا لا تُضطرين للوقوف طويلاً في المطبخ خلال الصوم؛ لكن؛ لا تبدأي بالطبخ إلّا لاحقاً؛ للحفاظ على قيمة الخضار الغذائية.

أخبار.. وفعاليات المركز

خلال الأشهر (إبريل-مايو-يونيو) نفذّ "مركز شؤون المرأة" العديد من الفعاليات والأنشطة؛ كان أهمها:

ورشات عملٍ وتدريبات

عقد "المركز" اللقاء التحضيريّ الأول لمجموعة من الإعلاميين والإعلاميات؛ لوضع اللبنات الأولى لاتفاقية شراكة وتعاون مع "نقابة الصحفيين الفلسطينيين" انطلاقاً من الاحتياجات الحقيقيّة والهامّة لجموع الإعلاميين/ت.

وتمّ الترحيب بالتعاون ما بين قسم الإعلام ونقابة الصحفيين؛ بما يخدم الصحفيين/ات؛ من خلال صقل مهاراتهم/ن وخبراتهم/ن، وتلبية احتياجاتهم/ن المختلفة، وعقد لقاءات دورية تفاكرية، إضافةً إلى البحث في آليات إيجاد فرص عملٍ -ولو مؤقتةٍ- لجموع الخريجين/ات من أقسام الصحافة والإعلام.

وتمّ التنويه إلى أهمية مثل هذا التعاون ما بين "المركز" و"النقابة" كجسم يمثّل كافة الصحفيين والصحفيات بكافّة أطيافهم وانتماءاتهم، وهي فرصةٌ لتكثيف الجهود لتوحيد البوصلة اتجاه احتياجات ومهارات الصحفيين والصحفيات الحقيقية والمستجدّة؛ كي يكونوا قادرين/ات على الارتقاء بمستوى أنفسهم/ن كإعلاميين وإعلاميات؛ وهو ما سينعكس بالتأكيد على مستوى الإعلام الفلسطينيّ عموماً.

×كما نفذّ "المركز" ورشة عملٍ لمناقشة الملفّ الرئيسيّ للعدد

(60) من مجلة "الغيداء" النسوية؛ والذي سيتناول موضوع "النساء وملف إعادة الإعمار" بحضور (25) من الصحفيين/ات من مختلف وسائل الإعلام المحليّة والعربيّة، وبحضور "حسن الوالي" منسقّ عام "رابطة المهجّرين والنازحين الفلسطينيين" و"حنين رزق" ممثّلة "متابعة الدعم الدوليّ في غزة".

عقد "المركز" اللقاء التحضيريّ الأول لمجموعة من الإعلاميين والإعلاميات؛ لوضع اللبنات الأولى لاتفاقية شراكة وتعاون مع "نقابة الصحفيين الفلسطينيين" انطلاقاً من الاحتياجات الحقيقيّة والهامّة لجموع الإعلاميين/ت.

وتمّ الترحيب بالتعاون ما بين قسم الإعلام ونقابة الصحفيين؛ بما يخدم الصحفيين/ات؛ من خلال صقل مهاراتهم/ن وخبراتهم/ن، وتلبية احتياجاتهم/ن المختلفة، وعقد لقاءات دورية تفاكرية، إضافةً إلى البحث في آليات إيجاد فرص عملٍ -ولو مؤقتةٍ- لجموع الخريجين/ات من أقسام الصحافة والإعلام.

وتمّ التنويه إلى أهمية مثل هذا التعاون ما بين "المركز" و"النقابة" كجسم يمثّل كافة الصحفيين والصحفيات بكافّة أطيافهم وانتماءاتهم، وهي فرصةٌ لتكثيف الجهود لتوحيد البوصلة اتجاه احتياجات ومهارات الصحفيين والصحفيات الحقيقية والمستجدّة؛ كي يكونوا قادرين/ات على الارتقاء بمستوى أنفسهم/ن كإعلاميين وإعلاميات؛ وهو ما سينعكس بالتأكيد على مستوى الإعلام الفلسطينيّ عموماً.

كما نفذّ "المركز" ورشة عمل لمناقشة الملفّ الرئيسيّ للعدد (60) من مجلة "الغيداء" النسوية؛ والذي سيتناول موضوع "النساء وملف إعادة الإعمار" بحضور (25) من الصحفيين/ات من مختلف وسائل الإعلام المحليّة والعربيّة، وبحضور "حسن الوالي" منسقّ عام "رابطة المهجّرين والنازحين الفلسطينيين" و"حنين رزق" ممثّلة "متابعة الدعم الدوليّ في غزة".

وتمّ التركيز على هذا الملفّ كونه ملفاً شائكاً ومهماً وعالقاً بين مختلف الأطراف المختصّة فيه، ولازالت تداعياته وتبعات تأجيله وتسويفه الوخيمة تنعكس على مختلف شرائح المجتمع الفلسطينيّ؛ وعلى رأسهم النساء. مشيرةً إلى التقصير الإعلاميّ الواضح في متابعة هذا الملفّ، وملاحقة ومراقبة المسؤولين عنه.

×واستكمل "المركز" التدريب العمليّ لـ (31) خريجةً جامعيةً في "مركز شؤون المرأة" والمؤسسات النسوية المحليّة والقطاع الخاصّ والقطاع الحكوميّ؛ لمدة (5) شهور (16) خريجةً من اللواتي تلقين الدعم في الرسوم الجامعية، و(15) خريجةً تحمل الشهادة الجامعيّة وعاطلاتٍ عن العمل والتدريب العمليّ.

ونفذّ "المركز" تدريباً حول (تأهيل مدربين ومدربات في قضايا المرأة والجندر) لخريجين وخريجات من مختلف جامعات غزة مدّته (10) ساعات؛ الهدف منه المساهمة في إكساب الخريجين/ات مهارات تساعدهم على القيام بتنفيذ ورشات توعويةٍ خاصةً بقضايا المرأة والجندر لطلاب /ات جامعات.

×كما تمّ تنفيذ (20) ورشة عمل من قبل الخريجين والخريجات في الجامعات حول (العنف ضدّ المرأة، التزويج المبكّر، حقوق

المرأة والاتفاقيات الدوليّة المتعلّقة بالنساء، الجندر، المرأة والمشاركة السياسية، العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ، حرمان المرأة من الميراث) وغيرها من المواضيع ذات العلاقة بقضايا المرأة والجندر.

×تمّ عقد تدريب لعدد (25) من السيدات المهمّشات لمدة (40) ساعةً تدريبيةً وبواقع (8) أيام تدريبية، تضمن التدريب: الجندر، القيادة والريادة، دراسة الجدوى، الإدارة المالية، الإدارة الفنيّة، إدارة الموارد البشرية، التسويق، عرض الدراسة، السوق وتحليل السوق للمشاريع الصغيرة المدرّة للدخل في قطاع غزة؛ التي قام بها "مركز شئون المرأة" بتمويلٍ من القنصلية الفرنسية.

تحالف "أمل" لمناهضة العنف ضد المرأة

×ضمن حملة الثامن من آذار؛ وفي إطار أنشطة "التحالف" المشترك مع "شبكة وصال لتقوية قدرات مؤسسات المجتمع المدنيّ" الفلسطينية من أجل تحسين وحماية حقوق النساء ضحايا العنف المبنيّ على النوع الاجتماعي؛ والمنفّذ لعامين متتالين؛ والمستضافة من قبل "مركز شؤون المرأة" والتي تقوم بتنفيذ أنشطة المشروع؛ من خلال 11مؤسسةً

متحالفةً؛ موزعةً في كافّة مناطق قطاع غزة؛ حيث تمّ الاتفاق مع مؤسسات "التحالف" وبالشراكة مع "شبكة وصال" لتنفيذ حملة هذا العام تحت عنوان "العمل حقٌّ وحياةٌ" لما للعمل من دور مهم في حياة المرأة، ولوجود عددٍ كبيرٍ من الخروقات الجندريةً في قانون العمل ضد النساء.

وخلال الحملة؛ تمّ تنفيذ جلسة استماع مع الجانب الحكوميّ حول "فرص تشغيل النساء في سوقً العمل" مع مندوبين من وزارة العمل؛ وذلك بعد إصدار ورقة حقائق تحت عنوان "تشغيل النساء من منظور جندريّ". أيضاً؛ تمّ تنفيذ ورشة عمل عن "الآثار الاجتماعية المترتّبة على انخفاض فرص العمل للنسّاء" مع "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" (الأونروا) و"الإغاثة الإسلامية" و"رياديات الأعمال".. وتمّ تنفيذ جلسة تحضيرية لإطلاق "هشتاق" الحملة؛ والتي شارك فيها عددٌ كبيرٌ من المغرّدين، وقد قام "تحالف أمل" و"شبكة وصال" بالمشاركة في الوقفة الخاصّة بـ "الاتحاد العام للمرأة" في يوم الثامن من آذار في ساحة الجنديّ المجهول؛ بحضور عدد كبير من السيدات والقيادات والأطر النسائية والأحزاب. وضمن الحملة؛ تمّ تنفيذ 10 لقاءاتٍ توعويةٍ في المؤسسات الأعضاء

في "تحالف أمل" حول "العدالة الجندرية في سوق العمل".

مشروع "تمكين النساء وتعزيز صمودهنّ في قطاع غزة"

×اختتم "المركز" مبادرةً بعنوان "نعم لإعادة إعمار غزة" وذلك ضمن مشروع "تمكين النساء وتعزيز صمودهنّ في قطاع غزة" المموّل من Christian Aid.

وهدفت المبادرة إلى زيادة الوعيّ المجتمعيّ حول حماية المرأة وحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والمساواة الجندريّة، وعمل على تنظيم المبادرة طالباتٌ وخريجاتٌ جامعياتٌ من جامعات قطاع غزة كافّة وخبراء، ونُفذّت في محافظات القطاع الخمس.

وكان من أهمّ الأنشطة التي نُفذّت خلال المبادرة تنفيذ (20) ورشة عمل لمدراء المؤسسات الأهلية والمؤسسات النسويّة القاعدية، وصنّاع القرار، خريجين/ات ومخاتير، أرباب وربّات بيوت، محامين/اتن صحافيين.. من مناطق مختلفة في قطاع غزة. وتضمّنت الورشات موضوعات متعددةً؛ منها: أثر تعطيل الإعمار على العنف ضدّ المرأة، المرأة وعملية إعادة إعمار غزة، الشباب وعملية إعادة إعمار غزة، أثر عملية إعادة الإعمار على الفئات المهجّرة. الورشات هدفت إلى زيادة الوعيّ المجتمعيّ حول حماية المرأة وحقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والمساواة الجندرية وعملية إعادة إعمار قطاع غزة.

وتمّ تنفيذ (5) لقاءات حواريةً في مختلف مناطق القطاع؛ هدفت إلى زيادة الوعيّ المجتمعيّ حول حماية المرأة، حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والمساواة الجندريّة.

وتمّ تصميم وطباعة (1000) بوستر يحمل شعار المبادرة (نعم لإعادة إعمار غزة) وتمّ توزيعها في اللقاءات الحواريّة وورشات العمل .

وتمّ بثّ حلقتين اذاعيتين بالتعاون مع "اذاعة صوت القدس" هدفتا إلى المساهمة في زيادة الوعيّ المجتمعيّ حول حماية المرأة، وحقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة الجندرية.

كما تمّ إرسال 10.000 رسالةً قصيرةً تضمّنت اسم المبادرة وشعارات خاصةً بالعنف ضدّ المرأة، إعادة إعمار غزة، وتمّ إرسالها لجميع المستفيدين من المشروع، ومستفيدي "مركز شؤون المرأة" أثناء تنفيذ المبادرة.

وتمّ إنتاج وبثّ سبوتين إذاعيين مقروءً وحوارياً عدد (2) خاص في "إذاعة صوت القدس" بعدد النشرات، وتصميم لوحات إعلان شارع عدد 2، وتنفيذ وقفة تضامنية بحضور 250-300 شخصاً من مدراء مؤسسات، أرباب وربّات بيوت، خريجين/ات محامين/ات وصنّاع قرار وذلك في مدخل "خزاعة" بجوار البيوت المدمّرة؛ للمطالبة بإعادة إعمار غزة، ومطالبة المنظّمات والهيئات الدولية ودول الاتحاد الأوروبيّ والدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية لتحمّل مسؤولياتها في ممارسة الضغط على الاحتلال لإدخال مواد البناء بصورة حرّة.

بعنوان (لازلت طفلة – لرفع سنّ الزواج إلى 18 عاماً)

×نفذ "المركز" خمس لقاءات حواريّة حول "تزويج الطفلات" ضمن حملة المناصرة الوطنية التي ينفذّها "المركز" في غزة بعنوان (لازلت طفلة – لرفع سنّ الزواج إلى 18 عاماً) بحضور 325 من المخاتير ومدراء ومديرات مؤسسات مجتمع مدني ومحاميات ومحامين وإعلاميات وإعلاميين وخريجين/ات جامعيين/اتً وأرباب وربات بيوت في محافظات قطاع غزة الخمس.

وأوضح الحضور خلال اللقاءات أنّ المرأة الفلسطينية تواجه تحديات كثيرة تستنزف حياتها، ومن أبرز التحديّات: الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطينيّ. ومثل هذه اللقاءات تمثل خطوة في طريق تحقيق السلم المجتمعيّ؛ في ظلّ الظروف الصعبة التي يمرّ بها شعبنا الفلسطينيّ، فلابد أن يكون هناك توافقاً وتفاهماً لدعم المصلحة العامّة للنساء.

كما أكدوا على أنّ التزويج المبكّر مازال مرتفعاً في فلسطين بين المناطق المختلفة، وأن ظاهرة التزويج المبكّر تشكّل انتهاكاً لحقوق الطفلات والإنسان بشكل عام، وتعتبرُ من أخطر الظواهر انتشاراً في المجتمع الفلسطينيّ؛ الذى تسوده ثقافةٌ ذكوريةٌ تعزّز دور المرأة الإنجابيّ فقط كزوجة وكأم.

بدأ بمشروع حول "الحدّ من العنف ضدّ المرأة والعنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ للفتيات والنساء في قطاع غزة" المموّل من Trocaire، ومن ضمن أنشطة المشروع: تنفيذ تدريب متخصص لخريجين/ات جامعين/ات، وتمّ عقد دورة تدريبية حول (العنف المبنيّ على النوع الاجتماعي) لعدد 50 خريجاً/ة جامعياً/ة من جامعات مختلفة وتخصصات مختلفة، مدّة الدورة التدريبية (40) ساعةً تدريبيةً (5) ساعاتٍ تدريبيةً لليوم الواحد.(20) ساعةً لكلّ مجموعة.

المجموعة الأولى من محافظة رفح وخزاعة والوسطى وعددها (25) والمجموعة الثانية من محافظة الشمال وغزة والوسطى (25) خريجاً/ة.

الهدف من التدريب: يهدف التدريب إلى المساهمة في إكساب الخريجين/ات مهارات تساعدهم على القيام بتنفيذ ورشات توعوية خاصةً بمواضيع العنف ضد المرأة والعنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ.

مواضيع التدريب: (حقوق المرأة، الجندر، العنف ضد المرأة والعنف المبنيّ على النوع الاجتماعي، آليات الدعم والحماية، مهارات الاتصال والإقناع، مهارات التيسير، التوثيق والإبلاغ عن حالات انتهاكات حقوق المرأة، تحشيد المجتمع).

مشروع حول "الحدّ من العنف ضدّ المرأة والعنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ للفتيات والنساء في قطاع غزة "

×بدأ "المركز" تنفيذ مشروع حول "الحدّ من العنف ضد المرأة والعنف المبنيّ على النوعً الاجتماعيّ للفتيات والنساء في قطاع غزة" المموّل من Trocaire، ومن ضمن أنشطة المشروع:

تنفيذ تدريب متخصص لخريجين/ات جامعين/ات، وتمّ عقد دورة تدريبية حول (العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ) لعدد 50 خريجاً/ة جامعياً/ة من جامعات مختلفة وتخصّصات مختلفة. مدّة الدورة التدريبية (40) ساعةً تدريبيةً: (5) ساعاتٍ تدريبيةً لليوم الواحد (20) ساعةً لكل مجموعة.

المجموعة الأولى من محافظة رفح وخزاعة والوسطى وعددها (25) والمجموعة الثانية من محافظة الشمال وغزة والوسطى (25) خريجاً/ة.

وهدف التدريب إلى المساهمة في إكساب الخريجين/ات مهارات تساعدهم على القيام بتنفيذ ورشات توعويةً خاصةً بمواضيع العنف ضد المرأة والعنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ.

وتناول التدريب موضوعات متنوعةً مثل: (حقوق المرأة، الجندر، العنف ضد المرأة والعنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ، آليات الدعم والحماية، مهارات الاتصال والإقناع، مهارات التيسير، التوثيق والإبلاغ عن حالات انتهاكات حقوق المرأة وتحشيد المجتمع).

مشروع (نحو حياةٍ كريمةٍ للنساء بالاعتماد على الذات)

في إطار مشروع "نحو حياةٍ كريمةٍ للنساء بالاعتماد على الذات" الممّول من Penny Appeal: تمّ اختيار أفضل 5 خطط أعمال لسيدات من الأمهات الأرامل وتقديم الدعم الماليّ لهنّ بقيمة (2000) دولار لكلّ سيدةٍ لتنفيذ المشروع الخاصّ بها؛ ليضمن حياةً كريمةً لعائلتها.

×وتمّ منح خمس مشاريع مدرةً للدخل لعدد خمسة من أمهات الأيتام: (مشروع تأجير كراسي، مشروع دجاج لاحم، مشروع تأجير فساتين سهرة، مشروع بقالة ومشروع كوافير).

×وتمّ تأسيس وحدةٍ للتدريب المهنيّ للتطريز.

مشروع "الحدّ والاستجابة للعنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ للنساء والفتيات النازحات في قطاع غزة"

×اختتم "مركز شؤون المرأة" بغزة تدريباً بعنوان "الحساسية الجندرية في الكتابة الصحفية" بواقع (15) ساعةً تدريبيةً، بحضور (20) صحفياً وصحفيةً، ضمن مشروع "الحدّ والاستجابة للعنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ للنساء والفتيات النازحات في قطاع غزة" الممّول من "صندوق الأمم المتحدة للسكان" (NFPA) وهدف التدريب إلى تطوير شبكة إعلاميين وإعلاميات من أجل الحدّ من العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ.

وتناول التدريب موضوعاتٍ متنوعةً أهمّها: تعريف النوع الاجتماعيّ، الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعيّ، أدوار النوع الاجتماعيّ، التنشئة الاجتماعية والنوع الاجتماعي، النوع الاجتماعي والتنمية، المعتقدات التي تؤثّر على الممارسات المؤديّة لخلق التمايز بين المرأة والرجل، مفاهيم ذات علاقة بالنوع الاجتماعيّ، علاقة الإعلام بالنوع الاجتماعيّ، نموذج للصورة النمطية/تصنيف الصور النمطيّة حول المرأة في

المجتمع والإعلام، سمات الحضور الجندريّ في الإعلام، مبادئ التغطية الإعلامية التي تراعي النوع الاجتماعي، ومراعاة الفروق القائمة على أساس النوع الاجتماعي.

وكان التدريب مهماً للصحفيين والصحفيات؛ خاصةً الجيل الجديد منهم؛ والذي يحتاج لفهم أعمق وإدراك لكيفية تغيير الصورة النمطية السلبية عنّ النساء وأدوارهنّ من خلال الإعلام بكافة وسائله وأدواته المختلفة، الكثير ممن يحسبون أنفسهم بأنهم يكتبون لصالح النساء يكون على العكس؛ فإن كتابتهم تصبّ في تعزيز الهيمنة الذكوريّة في المجتمع الفلسطينيّ وتعزيز العادات والتقاليد البالية التي تتنكّر لحقوق المرأة الشرعية.

×وفي إطار نفس المشروع: تمّ تنفيذ تدريب حول "النوع الاجتماعي والعنف المبنيّ على النوع الاجتماعي" بمشاركة 100 فتاة وفتى من مراكز التدريب المهنيّ في المناطق الجنوبية لقطاع غزة، وذلك ضمن مشروع "الحدّ والاستجابة للعنف المبنيّ على النوع الاجتماعي للنساء والفتيات النازحات في قطاع غزة" الممّول من "صندوق الأمم المتحدة للسكان" (UNFPA).

وهدف التدريب لتمكين الفتيان والفتيات في مراكز التدريب المهنيّ التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية من مفاهيم العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ، وتوعيتهم/ن وتعزيز قدراتهم/ن حول أهم الاستجابات المتوفّرة للعنفّ المبنيّ على النوع الاجتماعي في المناطق الجنوبية".

وتمّ تدريب 50 شاباً و50 فتاةً تتراوح أعمارهم ما بين 20-14 عاماً في مراكز التدريب المهنيّ في المناطق الجنوبية لقطاع غزة؛ حول النوع الاجتماعيّ والعنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ وأهم الخدمات المقدمة للناجين/ات من العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ وأهم مسارات التحويل للمناطق الجنوبية.

وتناول التدريب موضوعاتٍ متنوعةً؛ أهمها: النوع الاجتماعي والإلمام بمفهوم الأدوار والمهام والتمييز بينهما، العنف المبنيّ على النوع الاجتماعي، تسليط الضوء على البنية الاجتماعية والثقافية والقانونية في فلسطين -قطاع غزة تحديداً- التي تؤثر على قضايا النوع الاجتماعيّ، وأهم الخدمات المقدمة في المناطق الجنوبية لقطاع غزة ومسارات التحويل المتاحة.

على موعد..!

حنين رزق السمّاك

غزة لم تكتمل ..!!
إعادة الإعمار؛ أكثر من مجرد بناء بيوت

ما إن يسمع الناس بخبر منحةٍ جديدةٍ لصالح إعادة الإعمار في قطاع غزة؛ حتى يُسارع المتضررون بلهفةٍ وأملٍ؛ علّ هذه الأخبار تحمل خيراً يُبشرهم بأنّ ثمّة انفراجةٍ ربما تكون وشيكةً في هذا الملف؛ الذي بلغ عامه الثالث؛ لكنّ التعقيدات الكثيرة التي تمّ وضعها؛ تصفعهم من جديد، وتبدّد الأمل الذي وُلد ومات في ذات اللحظة..!

فعملية إعادة الإعمار المتعثّرة؛ والتي أزّمت الواقع النفسيّ والاجتماعيّ للمتضررين؛ ما تزال تسير بخطىً بطيئةٍ للغاية، لا تلبّي الحدّ الأدنى من حقوق آلاف الأسر التي دمر الاحتلال الإسرائيليّ بيوتها خلال عدوانه على قطاع غزة عام 2014م، فلم تتجاوز –حتى الآن– نسبة 50 % من إجمالي البيوت المدمّرة.

الكثير من المعاناة النفسية والإنسانية تعيشها هذه الأسر؛ الباحثة عن العودة لبيوتها والعيش بكرامة؛ لكنّ الأمر يبدو بعيد المنال؛ في ظلّ استمرار التعاطي مع "خطة روبرت سيري" التي تُعدّ أحد أشكال الانتهاكات الواضحة للمنظومة الأممية لحقوق الإنسان، عدا عن إجحافها بحقّ مئات الأسر التي تضررت؛ ولم يتمّ إدراج أسمائها ضمن كشوف المتضررين.

ويؤدي التضييق الإسرائيلي والقيود التي فُرضت على إدخال مواد البناء اللازمة لعملية الإعمار وتعدّد الجهات المشرفة على العملية.. إلى المزيد من التأخير في هذا الملف الشائك، فبطء وصول الدفعات المالية (التي تعهّدت بها الدول المانحة في مؤتمر تشرين أول عام 2014) وبطء إجراءات الحصول على الوثائق التي تثبت الحقوق، وغيرها من المعيقات؛ ساهمت أيضاً وبشكلٍ كبيرٍ في تعثّر إعادة الإعمار، وما تبعه من تفاقم معاناة الأسر النازحة؛ التي لا زال جزءٌ منها يرزح تحت شروط هذه العملية، وتشتّت الجهود وبطء التنفيذ.

"متابعة الدعم الدوليّ" كانت على اطلاعٍ مباشرٍ وميداني مع الأسر النازحة؛ سواء تلك التي كانت تعيش داخل الكرفانات أو على ركام ما تبقّى من بيوتها المدمّرة، أو البيوت المستأجرة، ورصدت معاناة النازحين بالقلم والصورة والتقارير، وأصغت لشكاوى المتضرّرين الذين ما زالوا يواجهون مشكلاتٍ تعيق حصولهم على حقّهم في عملية الإعمار وإدراج أسمائهم، وجرى التعامل معها من قبل مكاتب الشكاوى والجهات المختصّة. كما شاركت "المتابعة" في معظم الفعاليات والأنشطة الميدانيّة والمؤتمرات التي عُقدت تحت عنوان "عملية الإعمار" وسجّلت عدّة مواقف وملاحظات حيال "خطّة سيري" وأيضاً المعيقات الداخلية الناجمة عن ضعف تدفق المعلومات لدى الفئات المتضرّرة، وتغييب حضورهم في بعض الفعاليات.

كانت "المتابعة" هي صوت الفئات التي لم تستطع متابعة قضيتها في عملية الإعمار، توثيق عشرات القصص للمتضررين/ات في جميع المناطق الجغرافية، وعقد جلسات استماعٍ لهم، وتنفيذ ورش عملٍ توعويةٍ تحيطهم بآخر مستجدات عملية الإعمار كانت من أبرز الأنشطة التي أولتها "المتابعة" عنايتها، وساهمت في توصيل رسالتهم وشكواهم، وحصلت على الإجابات الشافية لتساؤلاتهم.

عملية الإعمار –وفق رؤية واستراتيجية المتابعة– لا تعني فقط العودة لجدران البيوت بقدر ما تعني إعادة بناء الإنسان، وتعويض المتضررين لكامل حقوقهم التي انتهكت، وعدم القبول بالانتقاص من هذه الحقوق –كما جرى مع العديد من الحالات– لأن الانتهاكات لم تقتصر فقط على تدمير البنية التحتية والفوقية الفيزيقية بقدر ما هي منعٌ لإعادة ترميم الإنسان وتمكينه وتعزيز قدراته؛ بما يكفل الحفاظ على كرامته الإنسانية التي انتهكت دون مبررات.

المطلوب من أجل تعزيز وإعادة بناء الإنسان وترميم البنية النفسية والاجتماعية التي تعرّضت للشرخ خلال فترة العدوان، فهذا يحتاج لسلسلةٍ من الخطوات والآليات؛ منها رفض كلّ القيود المفروضة على دخول مواد البناء، والبحث عن حلولٍ بديلةٍ تضمن تدفّق المواد بسهولةٍ لتسريع عملية الإعمار، ووجود جهةٍ واحدةٍ مسئولةٍ عن عملية الإعمار، والانتباه للفئات الهشّة والمتضرّرين من ذوي الإعاقة وإعطائهم الأولوية في عملية الإعمار، عدا عن تمكين المتضرّرين من العودة لبيوتهم كما كانت عليه في السابق؛ حتى يتمكنوا من مواصلة العيش؛ بما يكفل حفظ كرامتهم وإعمال حقوقهم الكاملة وفق منظومة حقوق الإنسان الأممية.

A Summary of
Al Ghaidaa Magazine

said: "My husband is an employee of the National Palestinian Authority, who brings food and all the necessities of life; being the head of the family, but depriving us of his kindness, compassion and love that we need from him."

Ghaidaa Health

Ghaidaa health highlights the psychological and social diseases suffered by women because of the consequences and effects of the recent aggression on Gaza.

Ghaidaa Tech:

Ghaiada highlighted the importance and impact of advocacy campaigns and support for the reconstruction of the Gaza Strip on various social networking sites.

Feminine mosaic:

While the mosaic feminine contains stories of creative women with disabilities from the Arabs and the international world. More cosmetic tips for the ladies to maintain healthy and fresh skin during the summer, and various healthy cosmetic selections.

News and activities of the Center for Women's Affairs

The event concluded with the news and events of the Center during the months (April - May - June) of 2017, which included a number of educational workshops and training courses, in addition to the implementation of a number of projects and activities aimed at empowering women and enhancing their abilities.

for the material or vice versa, which wastes money in what was allocated for the people who have been affected. There are procedural reasons for the late arrival of the financial entitlement and the transfer of funds. For example, Saudi Arabia has a grant through UNRWA, and the grant is now being finalized to start a new grant. Qatar has also begun to reorganize its grant management through the "Qatar Development ", which delayed the arrival of funds through the" Islamic Development Bank ". We hope in the coming months that these grants will arrive.

There are about 5,500 housing units under reconstruction, representing 42% of the total number of housing units. The total reconstruction units that have been built, and there are 3000 housing units that have financial pledges that we hope to reach, and remains nearly 5,000 we still need to grant.

Ghaidaa polling:

The poll came under the headline: Can the Blue World be a suitable space for their work?
Senior family representatives from Gaza divulge into Facebook to solve various community issues

Ghaidaa Family

Came under the title: "married life between truth and online hypocrisy"
"As soon as the Internet has entered my home, life is gone and my privacy has been reduced, and communication between my husband and my children has become very little; almost non-existent. I become a separate woman and I do not feel my husband exists in my life; and goes to spend most of the day sleeping, and ends his day by sitting on the Internet at night and spending long hours on Facebook and Twitter.
Hind, a 32-year-old mother of two, lives in Al-Nasser neighborhood in the center of Gaza City. After a year of being married, internet has been available in my home leading to lack of communication between family members. She

aggression on the Gaza Strip (2014), the owners of destroyed houses in the Gaza Strip are still waiting for the donor countries to fulfill what they pledged two years ago at the Cairo reconstruction conference.

The concerned sources say that only 29% of the total pledges made by the Cairo Conference for the Reconstruction of Gaza in October 2014, which resulted in pledges of $ 5.4 billion for the reconstruction of the sector. Rami Al-Hamad-Allah manages and disburses the funds and assistance that is provided by donors.

In the next investigation, the "Ghaidaa" tries to identify a number of facts related to the files about the reconstruction of the Gaza Strip by analyzing its reality and reviewing the obstacles and constraints that caused it to slow down.

Issue Number Reports:

The issue also included a number of special press reports

Starting with the topic concerning the organization "women without borders"

This report has focused on Saudi Arabia's "Lubna Al Olayan" who was named by Forbes as the most powerful Arab woman in 2016

The report stated:

Saudi Arabia's top businesswoman, Lubna Al Olayan, topped Forbes magazine's list of the most powerful Arab women and won first place as the most powerful Arab woman in 2016.

Olayan, which has retained the presence of Gulf women on the Forbes Middle East list, has taken the lead in private investment and interaction with the community by leading one of the largest family groups in the Kingdom, with more than 40 companies operating under its management.

Egyptian Deputy Governor of Central Bank of Egypt, Lobna Hilal, finished second in the ranking list, ahead of UAE's Raja Issa Al Gurg and Fatima Al Jaber who finished third and fourth place while Qatar's Sheikha Al-Mayassa bint Hamad came in fifth place".

Woman in the hustle

In another report, Al-Ghaidaa described how women who lost their homes after the recent aggression on Gaza suffer from higher prices

for house rent and the exploitation by some merchants of their urgent need for a home that they and their families embrace.

Ghaidaa Camera:

Through Al-Ghaidaa's camera lenses, we have seen pictures of women celebrating the coming of Ramadan and shopping from the old Gaza markets, noting the lack of products being purchased in comparison to years in the past as a direct result of poverty and siege, and also other images that have shown peoples solidarity with prisoners holding steadfast in Israeli jails.

Issue dialogue

An interview report with the Undersecretary of the Ministry of Economy Engineer. Naji Sarhan, who confirmed the problems including inaccessibility to building material but while funds being available

a lot of economic difficulties she says. After our main source of income was destroyed but I try to resist the harsh circumstances in order to succeed and live in dignity. Amal has not received any kind of assistance or compensation from the Ministry of Agriculture or reconstruction projects, but she has received some compensation from the civil society organization and the Union of Agricultural Labor Committees, such as greenhouses, seeds, seedlings, irrigation systems and generators.

Light has been shed on another reporting about violation, the disabled and the suffering caused by the delay of reconstructing the damages, in which the report states that: The plight of many families and individuals in the Gaza Strip was not an ordeal of just losing housing but as in fact it is more bitter for specific strata that have their own specificity, which are the disabled Palestinian women and girls.

The recent Israeli aggression destroyed their homes, which their parents worked so hard to build with their modest capabilities. Forced to evacuate, and move to an area that is not suitable for living whatsoever.

Although there are conventions that protect the right of persons with disabilities to adequate housing, those women are still waiting for reconstruction to obtain a suitable home.

Through the following, the "Ghaidaa" report speaks to the disabled who have had their homes destroyed, and also stands with specialists on assessing the seriousness of their situation; and with the delay of the reconstruction of their homes.

Al Ghaidaa also highlighted the psychological, social and economic problems that are turning into a bigger problem which has accumulated due to the delay in the reconstruction of Gaza, where the loss of privacy and the basic elements of life lead to early marriage and domestic violence. And also many other problems suffered by Palestinian families whose houses were destroyed during the Israeli aggression on the Gaza Strip.

The delay in reconstruction, the Israeli obstacles, and the negligence by authorities in saving family homes that have been destroyed might lead to threatening those families who are suffering. According to Al Ghaidaa these psychological, social and economic problems turned into an accumulated crises of incalculable consequences.

The Ghaidaa investigation came under the title: "on the threshold of the third year ... complicated files related to the reconstruction of the Gaza Strip"

"At the beginning of the third year since the last

about the loss of personal documents proving the ownership of a demolished home during the 2014 war on Gaza.

"Among the offices of the Ministry of Public Works and Housing in the Gaza Strip, Majida Na'im, lost her home in Jabaliya refugee camp during the recent aggression on the Gaza Strip in 2014. She searched between the reviewers who knew her very well. She needed to ask about any person who can sign on paper with multiple signatures of the authorities. After each new signature she becomes overwhelmed with happiness, thinking and that the file is over, and asked questions about the date of her homes reconstruction, and then utter some words to herself that confirms that she has lost her mind. What compensation will be appointed after losing everything? And that after the war has destroyed everything she holds dear?! Those who remain sane keep looking towards Majdahs case for inspiration and the hope to continue their work and complete papers that they may need; compensation perhaps, also providing proof of ownership for property they lost during the aggression, and prevented him from issuing the documents that belong to his property.

Many questions are risen because stories counted in the dozens and cases that are being heard about the loss of documents and this especially concerned with the procedures followed by the concerned parties in dealing with these cases. And to identify the damage and losses suffered in the recent war in 2014 through looking at archived files and documents.

In another report talks about affected women farmers who are waiting for compensation to resume their family support, the report states: "The farmer suffered large economic losses in her source of livelihood. After being the provider for her family, the last aggression destroyed her source for livelihood and family. , And therefore she lost her farm and her birds.

Like other victims, compensation has been granted by the institutions after reassessing the damage. But till this day, they have not received compensation under the pretext of not receiving funds from donor countries.

"Ghaidaa" seeks to bring attention by reporting for the suffering women farmers affected, and stands to complain; in light of the delay in receiving compensation; after the women lost their source of livelihood..

In the beginning, Ghaidaa brought attention to a new location named (Al-Atatra), In Beit Lahya on the North side of the Gaza Strip. And it was there that we found Ms. Amal, age of 46. While sitting in her farmland, Amal informed us that she was a widow and a mother of eight children, of which two of her children are university students. Amal attained a bachelor's degree in English from the University of Al Mansoura in Egypt. She fears

that her children will be deprived of completing their university education after the destruction of their agricultural land, which was their source of livelihood.

Amal says: I own of approximately three fourth acres of land. And it is a main source of income for my children and I. And after the death of my husband and the recent Israeli aggression, Amal states that "My land was subject to much devastation". Israeli forces have razed a lot of land near the border areas in the Northern parts of Gaza and my land was one of those areas razed by the occupation. Her voice filled with sorrow and troubles. I faced

Main File:

The issue opened with an important topic entitled "Caravans in Gaza, which deprived the privacy, security and safety of women"

"Inside these temporary tin caravans, women live as prisoners of their own reality which has been forced upon them and cannot be changed.

On one hand women have lost all comforts and security, after the destruction of their homes during the recent aggression on the Gaza Strip in the summer of 2014, and while still waiting for the hope of reconstructing their homes, and on the other hand these women have lost their privacy, security and safety inside the caravans as it lacks all the basic elements of life and is not suitable for human life.

And therefore Al-Ghaidaa visited its caravans and shed light on the suffering women highlighted throughout this reporting.

Umm al-Abed Abu Amsha, a Fifty year old woman, lives in a caravan on the ruins of their demolished house during the last aggression on the Gaza Strip in Northern Gaza Strip town of Beit Hanoun during 2014, while waiting for their turn in rebuilding what the occupation destroyed.

"Three years have passed since the end of the war and until now our suffering has not ended. We are living inside this iron box. My family and I are nine members. None of the officials care about our suffering. They only tell us that you need to be patient and that "your role will come for reconstruction," she said.

As she wipes the sweat droplets on her forehead, Umm al-Abd continues to speak with pain as she said that our family's life stories are overheard in the streets as our home is not enclosed properly especially that her neighbor, who lives next to her, told her the details of the conversation that took place between her and her husband in one of the previous periods and her families issues became everyone's topic.

In another report, named the lost journey which is

A Summary of
Al Ghaidaa Magazine

This issue of Al Ghaidaa magazine includes a variety of investigative reports, articles and press reports, which highlighted issues related to women and for the files for reconstruction within the Gaza Strip and the consequences of delaying the file by local and international authorities.

سَنَغْلِبُهم

إذا ارتاح الطغاة إلى الهوانِ فذكرهم بأن الموتَ دانِ

ومن صُنَفٍ بقاءُ المرءِ حَيّاً على مرِّ الدّقائقِ والثواني

وجثةِ طِفْلَةٍ بممرٍّ مَشْفَىً لها في العمر سبعُ أو ثماني

على بَرْدِ البلاطِ بلا سريرٍ وإلا تحتَ أنقاضِ المباني

كأنّكِ قُلْتِ لي يا بنتُ شيئاً عزيزاً لا يُفَسّر باللسانِ

عن الدنيا وما فيها وعني وعن معنى المخافةِ والأمانِ

فَدَيْتُكِ آيةً نَزَلَتْ حَدِيثاً بخيطِ دَمٍ عَلَى حَدَقٍ حِسَانِ

فنادِ المانعينَ الخبزَ عنها ومن سَمَحُوا بِهِ بَعْدَ الأوانِ

وَهَنِّئْهُم بِفِرْعَوْنٍ سَمِينٍ كَثِيرِ الجيشِ مَعمورِ المغاني

له لا للبرايا النيلُ يجري له البستانُ والثَمَرُ الدّواني

وَقُل لمفرّقِ البَحرَيْنِ مهما حَجَرْتَ عليهما فَسَيَرْجِعَانِ

وإن راهنتَ أن النلسَ تنسى فإنّكَ سوفَ تخسرُ في الرِّهانِ

الشاعر الفلسطيني/ تميم البرغوثي

www.wac.ps